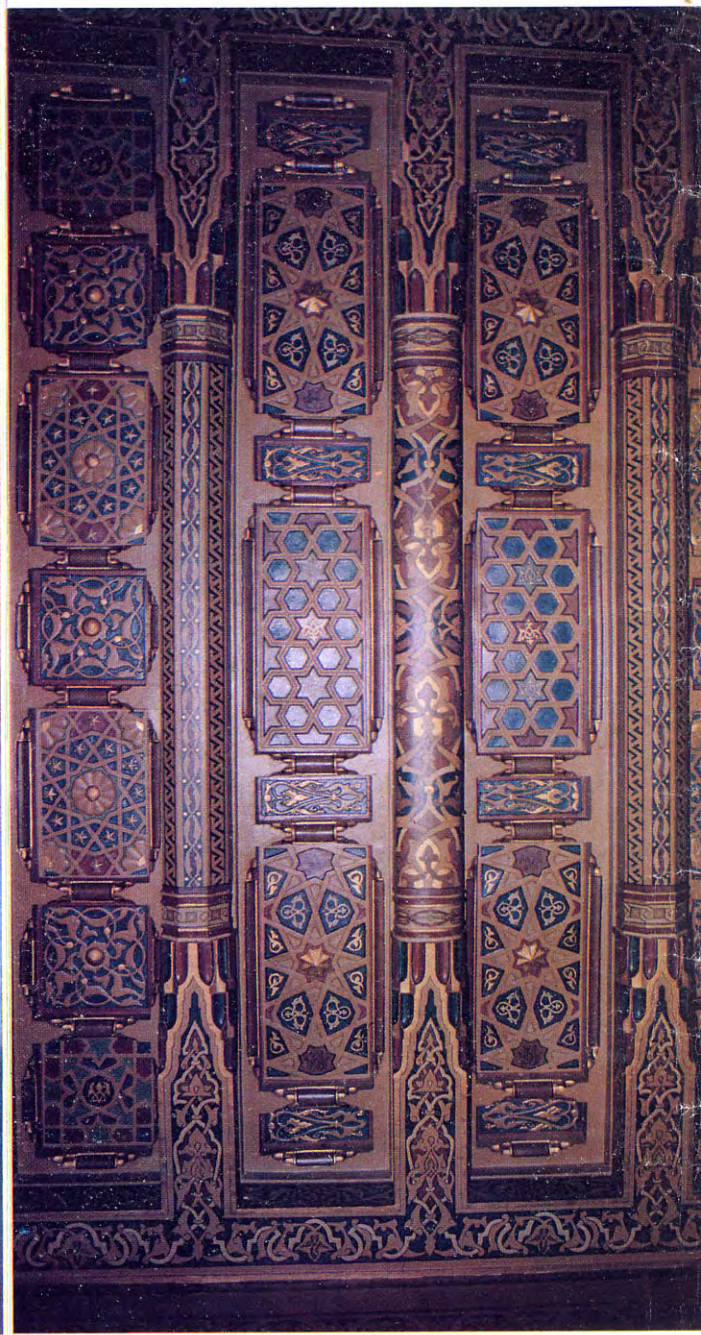


عيد الوطن والمال





بنك مصر .. والمهمة المقدسة

لصناعة التنمية المصرية طوال ٦٠ عامًا

● عندما أعلن طلعت حرب فكرة « بنك الأمة » واستمرت الدعوة سنوات حتى ولد البنك بعد نهاية الحرب الأولى .

● أول محاولة لتمصير النشاط الاقتصادي في مصر .. !
وتشجيع المصريين على المساهمة .. بنظام التقسيط

● استحداث نظام صندوق التوفير في كافة المحافظات

● عندما قام المحافظ الانجليزى للبنك الأهلى مع وزير المالية المصرى ضد بنك مصر .. !

الرئيس السادات يشيد ببنك مصر

في عيد العمال اول مايو عام ١٩٨٠ اشاد الرئيس السادات ببنك مصر فقال في خطابه :
« بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ في وسط استغلال اجنبي وبدأ في تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم الى اليوم بأروع عمل في الميدان الاقتصادى في بلننا »



الرئيس أنور السادات

لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء وارتفاع اسعار القطن اتجه بعض هذه الثروات الى الاستثمار العقارى وفي الاوراق المالية ولكنها لم تتجه الى الاستثمار الصناعى فقد كان حكرا على الاجانب ولم يقبل المستثمر الوطنى عليها لاعتباره مخاطرة غير مأمونة العواقب ومن هنا جاءت دعوة الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب فاصدر عام ١٩٠٧ كتابا يدعو فيه لانشاء بنك مصرى بأموال مصرية وتعمل فيه أيد مصرية تستخدم في معاملاتها اللغة العربية وحث المصريين على استثمار أموالهم لصالح الاقتصاد القومى .

الدعوة سنوات طويلة :

استغرقت دعوة طلعت حرب سنوات ليست قصيرة حتى تجد استجابة جماهيرية دعا خلالها كتابا في الصحف ثم أصدر كتابا تحمل رسالته عنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقد ساعد طلعت حرب على تحقيق فكرته نحو الوعي القومى والحمية الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ وهكذا كان لدى الكثيرين استعداد لاستثمار أموالهم في مشروعات مصرية . وقام طلعت حرب مع بعض رفاقه الوطنيين بتوقيع العقد الابتدائى بتأسيس « بنك مصر » في ٨ مارس ١٩٢٠ وصدر المرسوم الخاص بانشاء البنك في ١٣

الاجنبى يمثل اكثر من ٩١٪ من اجمالى الاموال المستثمرة وتحولت مصر الى حقل زراعى يزرع القطن لمصانع الغزل والنسيج في انجلترا وسوقا للمنتجات البريطانية وارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأحكم المستعمر حصاره حول مصر : كان القطن يكاد يكون المحصول القومى الوحيد وعانى الفلاح جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وجشع الاجانب القائمين على تجارة القطن ولم تكن هناك بنوك وطنية الا البنك الاهلى يقوم بأغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى وكان هناك مشروع البنوك التجارية الاجنبية تخدم مصالح بلادها .. وتعمل في تمويل زراعة القطن وتجارته وعمليات الاستيراد للمنتجات الاجنبية واقتصرت معاملات الجهاز المصرفى تقريبا على الاجانب دون الوطنيين .

وقد ساعد على تأخر الوعي المصرفى عدم استخدام اللغة العربية مما تسبب في قيام بنوك وطنية أما الصناعة فلم تكن احسن حالا من بقية الانشطة الاقتصادية فلم يكن هناك الا بعض الصناعات الصغيرة تكافح السيل الجارف من السلع الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن كان هناك بعض الصناعات التى ارتبطت بخدمة المستثمر .

وجاءت الحرب العالمية الاولى لتمهد لاقامة صناعة محلية وثبتت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد وقد ساعد على ذلك تدفق الاموال على السوق المصرية نتيجة

بعد مضى عام واحد على ثورة ١٩١٩ .. شهدت الحياة الاقتصادية في مصر .. مولد اول مؤسسة اقتصادية وطنية تحملت تحقيق هدف : التحرر من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية للمستعمر الانجليزى ..

فقد شهد عام ١٩٢٠ إنشاء « بنك مصر » الذى يحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على مولده والمعروف ان الاقتصادى المصرى « محمد طلعت حرب » قد تحمل عبء الدعوة لتكوين هذا البنك وقاد مسيرته لفترة طويلة .. وفي هذا « التحقيق التاريخى » نستكشف الدور الوطنى الذى لعبه البنك .. في تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر ..

احتلال وسيطرة :

وبداية حتى نتبين اهداف هذا البنك وظروف انشائه لا بد من التعرض للظروف الاقتصادية والسياسية لمصر في مطلع القرن العشرين فقد ارتبطت هذه الفترة بغزو استعماري عسكري واقتصاديا لمصر واعنى : الاحتلال الانجليزى .. أو من الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس استنزفت فيها موارد مصر الاقتصادية وقد بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر بسنوات استبدان الخديو اسماعيل « خديو مصر » وفرض مراقبة الدول الدائنة وإنشاء صندوق الدين ثم اتساع نفوذ الاجانب بعد تزايد منح الامتيازات حتى احكموا سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. وأصبح رأس المال

من كلمات طلعت حرب في حفل تأسيس بنك مصر

في حفل تأسيس بنك مصر يوم ٧ مايو عام ١٩٢٠ قال طلعت حرب : « أملت في وجه الله تعالى أن يرعى هذا المولود بعنايته ويتعهد بتوقيفه ، فيشب ويترعرع حتى يمر خيرا وبركة على البلاد وأبنائها ، فيحتفلوا في كل عام بذكرى هذا اليوم السعيد كما يحتفلون أن شاء الله تعالى بعيدة السيدى فالبرونزى فالفضى والذهبى وهكذا ، وما نلك بعزير على الله تعالى الذى لا يضيع أجر من أحسن عملا ، ولا على الصابرين وعزم أولى العزم من المصريين وعيننا والحمد لله منهم كثيرون »



طلعت حرب

مصر حتى في أوقات الأزمات وقلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم ان تمتعت الاسهم بالاستقرار النسبى في سوق الاوراق المالية ..

عمالة .. مصرية :

وقد اعتمد البنك في سياسته اعتمادا كليا على العمالة المصرية وبذلك أحدث تحولا اجتماعيا كبيرا بان فتح أمام المصريين مجالا واسعا من حيث نوع العمل والخبرة الفنية وكان ذلك نذيرا بانتهاء الاحتكار الأجنبى للأعمال المصرفية والقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية وقد كان هذا النجاح نذيرا بمواجهة أعلنها الاستعمار لبنك مصر وقد بدأت منذ انشاء البنك في العشرينات وعلى الرغم من ان البنك قد استعان ببعض الخبرات والشركات الأجنبية في الحالات الضرورية التى تعود فيها عليه بالنفع وازدادة خبرات جديدة لموظفى البنك من المصريين إلا ان المعركة لم تهدأ واستعان فيها المستعمر الانجليزى بكافة الوسائل والامكانيات في هذه الحرب وقد وصلت ذروة هذه المواجهة في عام ١٩٣٩ عند بداية الحرب العالمية الثانية وزيادة التوتر في العالم فأشدت سحب الناس لودائعهم من البنوك وأخذت تشتد كلما زادت الشائعات عن الاضطراب السياسى وخاصة من عملاء صندوق التوفير وتعرض بنك مصر كغيره لخطورة هذا السحب الشديد للودائع ..

ويعمل عملا تجاريا على مبادئ وأصول قوية لن يحيد عنها ويؤدى لعملائه كل الخدمات المالية التى يحتاجونها بأجر مناسب .

خامسا : يعمل بالاتحاد مع التجار وأصحاب المزارع والمصانع على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية للدفاع عن مصالحهم ومحاصيلهم ومصنوعاتهم وترقية شئونهم وزيادة أرباحهم .

سادسا : يستعمل اللغة العربية في معاملاته وفي فواتره وبذلك يقضى على الحواجز التى كانت تحول دون تعامل أبناء البلاد مع البنوك

مسيرة النشاط :

وبدأت مسيرة بنك مصر وبدأ نشاطه في منتصف نوفمبر ١٩٢٠ وتجاوبت الأمة العربية تجاوبا رائعا معه .. وأصبح اسمه مصدرا للثقة وعنوانا للوحدة الوطنية ورغم حملات التشكيك التى تعالت والحرب التى بدأ يشنها المستعمر أخذ رأس مال البنك ينمو ويتزايد مع كل اكتوبر عام حتى بلغ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٢٧ ومليونى جنيه عام ١٩٥٥ وقد كان لسياسة البنك بتحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن في ذلك الوقت وهو أربعة جنيهات وقيام شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب في أسهم البنك بالتقسيت اثرهما في انتشار ملكية الاسهم على عدد كبير من المصريين وكان لحرص الافراد على الاحتفاظ بأسهم بنك

ابريل سنة ١٩٢٠ وتم تأسيس البنك برأس مال يبلغ ٨٠ ألف جنيه في شكل اسهم اسمية يملكها مصريون واشترط بقاؤها بيد المصريين وبذلك تعتبر هذه أول محاولة نحو تمصير الجهاز المصرفى في مصر وتوجيه سياسته في صالح القوى الاقتصادية الوطنية .

الاهداف والمبادئ :

وفي ٧ مايو من نفس العام وقف طلعت حرب في الاحتفال باتمام اجراءات تشكيل البنك يعلن اهداف ومبادئ بنك مصر : أولا : يستخدم أموال المصريين في مصالح وشئون بلادهم مما يعود عليهم بالخير ويصلح من أحوالها الاقتصادية بدلا من تركها عاطلة مخزنة او مودعة لدى البنوك الأجنبية التى تستثمر الجزء الأكبر منها خارج البلاد .

ثانيا : يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين ولا مانع من الاستفادة من خبرة ومعلومات أى أجنبى كمستشار فنى كحاكم للبنك أو مسيطر يحول مجرى سياسته الى غير ما أراده أصحاب الأموال وتقتضيه مصلحة البلاد ويعمل البنك على خلق جيل من الشباب قادر على العمل بالبنوك وانما ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم .

ثالثا : يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية والنقل والتأمين ويتعهدا حتى تنمو وتقوى ويشد ساعدها .

رابعا : يحافظ على أموال المودعين ويتخدمها فيما يكون مضمونا ومأمونا



في كل خطبه .. كان علاج مصر الاقتصادي .. شاغله وهيفه .. وبكل ارادة وتصميم تحقق الصرح الشامخ .. وعلى مدى ستين عاما في خدمة تنمية الاقتصاد المصرية .

ولم يكن الضغط الحقيقي على البنك من جانب الافراد بل كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومي الذي ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات مع ان ودائعه لدى البنوك الاخرى كانت تفوق اضعاف ماله لدى بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها من هذه البنوك وقد رفض وزير المالية المصري ايقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومي .

المؤامرة

وقد استطاع البنك اول الامر بما لديه من اموال بالغة السيولة ان يواجه موجة اشتداد السحب حتى كانت امواله هذه تنفذ ولما اراد البنك استعمال خط دفاعه الثاني والمتمثل في الاوراق المالية من الدرجة الاولى وتقدم للاقتراض بضمانها من البنك الاهلي - وكان وقتها يقوم بدور البنك المركزي - رفض محافظه الانجليزي وامتنع عن تقديم القرض رغم قوة الاوراق المالية المقدمة وكانت تشمل : اوراق الدين الحكومي ، اذون الخزنة ، اوراق البنك الاهلي ، اوراق البنك العقاري ، اوراق شركات مصر ، وبذلك خالف البنك الاهلي المصري او محافظه الانجليزي ابسط مبادئ الصرف المصرفي وتخلي عن دوره كبنك للبنوك وانه يتبع مصالحه الخاصة ببنك تجاري منافس وكان من الواضح ان المؤامرة تهدف الى شيء ما - وان المحرك الحقيقي لها هم الانجليز الذين يعارضون طلعت حرب ويصاربونه ولكنهم لا يعلنون ذلك علانية بل ان المحافظ الانجليزي للبنك الاهلي يخطب مشيدا بطلعت حرب ويقول : ان توقيعه على ورقة او اى مشروع هو ضمان النجاح لهذا المشروع ولكنهم كانوا يحيكون التآمر سرا .

وتضامن وزير المالية المصري الذي رفض حتى ضمان الحكومة لودائع البنك مع المحافظ الانجليزي الذي رفض اقتراض البنك ومع اشتداد الازمة وخوف الحكومة من غضب الرأي العام وافق على ماهر رئيس الوزراء وكان من مجموعة البنك الاهلي وعضو ادارته ان يقرض بنك مصر بضمان الحكومة من البنك الاهلي مليونين ونصف مليون جنيه ولكن بشرط : ان يخرج طلعت حرب من بنك مصر وشركاته ... ولأن الرجل اقوى من كل الصغار اذ وظل طوال حياته منكرا لذاته استجاب ولم يتردد ليحافظ على بنك مصر وقدم استقالته الى مجلس ادارة

البنك في ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ وضغط كثيرا على المجلس حتى قبلها .. لقد كان خروج طلعت حرب احدى مآسي الحياة الحزبية التي ذهب ضحيتها .. اما التهمة التي وجهت الى طلعت حرب فهي انه اقترض بعض الشخصيات قروضا لا تضمنها موجوداتهم الثابتة من ارض او عقار وقال طلعت حرب : انه يعترف بهذه التهمة لأن هذه الشخصيات من افراد اسر كريمة حاربها الانجليز في ارضها وسلطوا عليها البنوك العقارية لانهم وقفوا في صف الشعب مطالبين بالجلاء .. فجلت بهم عقوبة الحرب الاقتصادية ورأى طلعت حرب الانسان : ان مصر رأس مال وطنيا متمثلا في بنك مصر وشركاته وانه مهما كانت قواعد الاقتراض الصارمة الا انها يجب ان تنمى أمام ظروف كهذه وحدث ما توقعه الحرب .. فلم يمض عام واحد على الحرب حتى عم البلاد رواج عظيم وسدد الذين اقترضوا بغير ضمان قروضهم ولقد كانت كلمة الشرف خير ضمان لهذه القروض ولكن الذين حملوا في صدورهم حقدا على طلعت حرب كانوا يتصيدون في الماء العكر .

وبمجرد خروج طلعت حرب من بنك مصر .. وافق البرلمان المصري في ٢٨ مارس ١٩٤٠ على ضمان الودائع الحالية والمستقبلية في بنك مصر واتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار البنك .. ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر وفي هذا العام الذي بدأت تنصب فيه مؤامرة جديدة حقد بنك مصر ... توفى طلعت حرب بعد حياة مشرفة لكل وطني .

دعم الحكومة للبنك :

كان تدخل الحكومة لدعم بنك مصر .. مؤامرة بالتعاون مع الاستعمار لهدم المؤسسة الوطنية . وطلبت الحكومة من البنك العودة الى الاصول المصرفية من حيث توافر الضمانات وتناست ما تعرضت له الثروة العقارية التي تمثل ضمانات البنوك من ازمات عديدة في الثلاثينات في أعقاب الازمة الاقتصادية العالمية مما حدا بالحكومة الى التدخل لعلاجها بشتى الحلول والتشريعات لتسوية الديون العقارية بينما يسير البنك منذ نشأته على الاسس المصرفية ويحرص فيما يمنحه من قروض على تحديد الضمانات الكافية لتغطيتها وانتدبت الحكومة خبراء انجليز لمراجعة حسابات البنك ووصفوا قروض وسلفيات البنك بأنها مشكوك فيها او معومة ولكن البنك استطاع بمجرد تغير الظروف الاقتصادية من استيراد أغلب هذه الاموال وما أعدم منها فعلا كان يمثل

قصد به اضعاف الاقتصاد المصرى وارغام البنك على شراء الأوراق المالية الأجنبية ، كانت مكونات محفظة البنك أوراقا مالية من الدرجة الأولى ، ولم تكن أسهم شركات مصر تمثل نسبة كبيرة منها ، وكما نكرنا من قبل لم تكن أسهم شركات مصر تغطى من ودائع العملاء بل كانت تغطى مما يستقطعه البنك من أرباحه السنوية بعد توزيع عائد مجز وخصم الاحتياطات اللازمة ، ولم تتجاوز قيمة هذه الأوراق بأى حال حقوق المساهمين كما كانت نسبتها إلى الودائع ضئيلة ، ويتضح ذلك من الجدول رقم ٣ :

من الجدول رقم (١) :
والجدول رقم (٢) يبين أن نسبة كبيرة من الودائع لدى البنك كانت تتمثل في صورة ودائع لأجل وتوفير ، أى أنها كانت في حالة استقرار نسبي يتيح للبنك توظيفها دون التعرض لسحبها الفوري في الظروف العادية :
وفرضت الحكومة على البنك تكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا من الدرجة الأولى ولا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها بل تشمل أيضا الأوراق الأجنبية ، وفي هذا الدليل الواضح على أن هذا شرط استعماري

نسبة مخاطرة الأعمال العادية وفي هذا دليل على توافر الضمانات فيما كان يعقده البنك من عمليات ويجب ألا ننسى ما أتبعه البنك من سياسة الرفق بأصحاب القروض الشخصية في وقت كانت الأزمات الاقتصادية تتوالى فيه على البلاد مفضلا ذلك على تصفية مراكزهم مثلما يفعل المرابون والبنوك الأجنبية وهذا هو دوره كبنك وطنى .
أشترطت الحكومة على البنك الاحتفاظ بجزء مناسب من أمواله لمواجهة طلبات المودعين في الوقت الذى كان البنك يحافظ فيه على نسبة سيولة مناسبة كما يتضح

نسب السيولة والودائع في بنك مصر اثناء أزمة ١٩٣٩ ثم محفظة الأوراق المالية

الجدول رقم (١)

السنة	الاصول بالغة السيولة (١)	الاصول بالغة السيولة و من الدرجة الأولى (٢)	الودائع (٣)	نسبة ٣ : ١	نسبة ٣ : ٢
	جنيه	جنيه	جنيه		
١٩٣٤	٢٧٦٤ ١٣٣	٤٤٣٠ ٤١٢	١١ ٣٧٤ ٦٢٢	٢٤,٣	٣٨,٩
١٩٣٥	٣٠٣٩ ٢٧٨	٤٩٤٦ ٦١٣	١٣ ١٧٢ ٠٢٤	٢٣,٠	٣٧,٦
١٩٣٦	٤١٤٠ ٥٣٢	٦٧٨٤ ١٦٢	١٥ ٣٥٢ ١٨٢	٢٧,٠	٤٤,١
١٩٣٧	٤٢٩٣ ٩٣٣	٧٤٩٥ ٠٨٣	١٦ ٨٢٠ ٤٨٢	٢٥,٥	٤٤,٥
١٩٣٨	٣٠٦٩ ١٨٨	٦٩٤٥ ٠٦٤	١٧ ٢٠٠ ٦٢٢	١٧,٩	٤٠,٣

الجدول رقم (٢)

الودائع المستقرة

السنة	ودائع لأجل	مستوفى التوفير	وبيعة الحكومة للتمويل الصناعى والتجارى	المجموع (١)	إجمالي الودائع (٢)	نسبة ٢ : ١
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٩٣٤	٢٢٧١١٤٩	٨١٠٨٦١	٨٧٠٣٨٨	٣٩٥٢٣٩٨	١١٣٧٤٦٢٢	٣٤,٧
١٩٣٥	٢٥٥٢٧٠٤	٩٦٧٨٨٠	٨٨٧٣١٢	٤١٣٧٨٩٦	١٣١٧٢٠٢٤	٣١,٤
١٩٣٦	٢٧١٥٧٤٩ب	١١٩٨١٧٧	١٠٠٦٨٩٥	٤٩٢٠٨٢١	١٥٣٥٢١٨٢	٣٣,٠
١٩٣٧	٢٧٣٦٥٢٣	٣٩٢٤١٠	١٠٢٧٠٣٣	٥١٤٥٩٦٦	١٦٨٢٠٤٨٢	٣٠,٥
١٩٣٨	٢٩٦١٠١٤	١٥٢٢١٠١	١٠٤٧٥٧٤	٥٥٣٠٦٨٩	١٧٢٠٠٦٢٢	٣٢,١

الجدول رقم (٣)

السنة	قيمة اسهم شركات مصر بالمحفظة (١)	قيمة محفظة ا المالية (٢)	نسبة ٢ : ١	إجمالي حقوق المساهمين (٣)	نسبة ٣ : ١	إجمالي الودائع (٤)	نسبة ٤ : ١
	جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	
١٩٣٤	٣١٥ ٠٤٢	١٩٨١ ٢٢١	١٥,٩	١٨٤١ ٣٦٥	١٧,١	١١٣٧٤ ٦٢٢	٢,٧
١٩٣٥	٣١٥ ٤٥٠	٢٢٢٢ ٧٨٥	١٤,٢	١٨٩٩ ٤٠٣	٢٣,٢	١٣١٧٢٠٢٤	٢,٣
١٩٣٦	٤٤٠ ٩٢٢	٣٠٨٤ ٥٥٢	١٤,٣	١٩٥٢ ٦٥٦	٢٦,٣	١٥٣٥٢ ١٨٢	٢,٨
١٩٣٧	٥١٢ ٩١٠	٣٧١٤ ٠٦٠	١٣,٩	١٩٩٦ ١٨٧	٢٥,٧	١٦٨٢٠ ٤٨٢	٣,١
١٩٣٨	١٧٨ ١٩٨	٢٨٧٦ ٠٧٤	٤,٦	٢٠٣٤ ٤٤١	٨,٧	١٧٢٠٠ ٦٢٢	١,٠

الجدول يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الازمة

الجدول رقم (٤)

(بالالف جنيه)

البند	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
الأصول :				
أصول بالغة السيولة	٣٠٦٩	٩٧٣	٢٣٢٩	٣٠٧٨
أوراق مالية	٣٨٧٦	٣٨٤٣	٣٦٦٠	٤٥٠٠
سلف وقروض	١١٧٢٦	٨٣٣٣	٦٧٦١	٧٢٢٠
أصول أخرى	٢٧٧٣	١٢٢٦	١٣٥٦	٧٠٥
إجمالي الأصول	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣
الخصوم :				
رأس المال	١١٢١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
احتياطات وأرباح مجمعة	١٧٢٠٠	١٣٢٢٤	١٢٩٠٧	١٣٨٨٥
ودائع	٢١٢٣	١٥١	١٩٩	٢٧١
خصوم أخرى				
إجمالي الخصوم	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣

ملاحظات على الجدول رقم (٤) :

- ١ - استبعدت بنود الدعم في السنوات ٣٩ ، ٤٠ ، ١٩٤١ .
- ٢ - أرقام ميزانيات عامي ٣٩ ، ١٩٤٠ لم تنشر .
- ٣ - لم يظهر احتياطي أو أرباح سنتي ٣٩ ، ١٩٤٠ لاستخدامهما في تكوين جزء من احتياطي الدعم .
- ٤ - هيوط قيمة الأصول البالغة السيولة عام ١٩٣٩ يرجع إلى استعمالها في مواجهة طلبات سحب الودائع ولكنها بدأت في الارتفاع بعد انتهاء الازمة .
- ٥ - هيوط رقم السلف والقروض بسبب خصم القروض المشكوك فيها لتوفير جزء أكبر من المال السائل .
- ٦ - هيوط الودائع بسبب الاقبال على سحبها عامي ٣٩ ، ٤٠ خصوصا ودائع الحكومة وصندوق التوفير الحكومي في الوقت الذي ارتفعت فيه ودائع الأفراد من ٥ ملايين جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٤٠ وإلى ٩,١ مليون جنيه عام ١٩٤١ .

بالرأى العام أن يهب متسائلا عما وراء تدخل الحكومة لدعم بنك مصر ؟ هل كانت تريد مساعدة البنك حقا ؟ أم أنها عملية تجارية ربوية ؟ لو كانت تبغى مساعدة البنك لما طالبته بأكثر مما أعطته ، وهكذا وجدت الحكومة نفسها في موقف اضطررت معه إلى التراجع عن رأيها .

تكوين الاحتياطات :

اتبع البنك سياسة تكوين احتياطات كافية لتدعيم مركزه المالى ، ومنذ عام ١٩٢٣ عمل البنك على اقتطاع جزء آخر من أرباحه لتكوين مخصص يستخدم في انشاء وتكوين الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، ومع أن هذه

وتبرهن قدرة البنك على استرداد هذه الحصص في هذه الفترة الوجيزة ودون أن تتأثر أصوله أو ينخفض رأسماله على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على السداد ، بل تؤكد بما لا يقبل المناقشة أن هذه القدرة كانت موجودة من قبل ولم تهتز أو تظهر كأنها غير موجودة إلا بسبب الظروف المفتعلة التي أحاطت بالبنك كما بينا من قبل .

ويعيننا قبل أن نختم الحديث عن أزمة ١٩٣٩ المصطنعة أن نشيد بدور الشعب المصرى تجاه بنك مصر ، فقد أرادت الحكومة أن تعيد حصص التأسيس للبنك مقابل تقييمها على أساس ما تغله من نسبة ربح عالية ولكن يقظة الشعب دفعت

اشتدلت الحكومة عدم قيام البنك بمنشآت جديدة بعد أن لمس المستعمر خطورة شركات مصر كقوة اقتصادية تستطيع القضاء على نفوذه في مصر ، فانتهاز الفرصة لايقاف استمرار نموها أو إقامة منشآت أخرى على غرارها . ولو استمر البنك في تنفيذ سياسته الاستثمارية خصوصا في الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث توافرت الأموال وتجمعت والتي لو تم استثمارها لخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التي اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ولبدأت التنمية الاقتصادية التي احتضنتها الثورة الوطنية فيما بعد .

حاولت الحكومة القاء تبعه الازمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، وهل يعقل أن تكون الادارة التي نجحت في خلق بنك وطنى صميم وفي تجميع المخدرات الوطنية وفي مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى وفي تنمية الصناعات وانشاء الشركات ، وأن يكون الرجال الذين حققوا كل هذه الانجازات الاقتصادية الهائلة في حاجة الى دعم أو تغيير ؟ ... وما هو الدكتور حافظ عفيفى الذى اختارته الحكومة ليرأس مجلس ادارة بنك مصر يذيع بيانا في ٢٤ يولييه عام ١٩٤١ يعلن فيه على الملا « أن بنك مصر وشركاته منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه في كل نواحي نشاط البلاد كما تتأثر بضعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية . » كما ذكر في بيانه هذا « اننا يجب أن نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل انشاء البنك ، لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصادية التي ابتدأت بانشاء البنك ، ومدى نفع هذه الثورة الاجتماعية والاقتصادية التي رفع علمها طلعت حرب باشا في سنة ١٩٢٠ » .

أن الجدول رقم (٤) يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الازمة المفتعلة :

وانقشعت الازمة

في ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون الدعم تم الاتفاق بين البنك والحكومة بأن يسترد البنك حصة التأسيس والتي بلغ نصيبها في الأرباح منذ اقرارها وحتى استردادها حوالى ٤٢٤٦٩١ جنيهها ، ورد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيهها قيمة أرصدها وودائعها لدى البنك والتي توقفت عن سحبها تنفيذا لقانون الدعم ،

السياسة تتعارض مع قدرة البنك على توزيع أرباح مما قد يؤثر على قيمة أسهمه في السوق ، إلا أن الصالح القومي كان هدف البنك ، ونتج عن اتباع هذه السياسة أن ارتفعت احتياطات البنك وأرباحه المحتجزة من حوالى ٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٢١ إلى ٥٧٨٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠ وإلى ٨٩٩٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٧ وإلى ١٩٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥ حتى بلغت ٤٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٠ ، وبالرغم من ذلك فقد حافظ البنك طوال هذه الأعوام على توزيع نسبة مجزية من الأرباح .

وجذب الودائع :

ومن أهم سياسات البنك في سبيل اجتذاب ودائع الأفراد وتنميتها العمل على نشر وحداته في جميع أنحاء البلاد وبعد أن كانت سبع وحدات في عام ١٩٢٢ زادت إلى ٣٣ وحدة عام ١٩٤١ وإلى ١٤٦ وحدة في عام ١٩٧٠ داخل مصر وخارجها في البلاد العربية ، وأصبح بنك مصر أكثر البنوك انتشارا وتزايدت أرقام الودائع لدى البنك بالرغم من كثرة الأزمات التي انتابت الاقتصاد القومي خصوصا في فترة ما بين الحربين العالميتين .

صندوق التوفير :

كذلك اتبع البنك سياسة تنويع خدماته ، ففي السنوات العشر الأولى من حياته أدخل نظام صندوق التوفير ، ودعى أفراد الشعب إلى الانخار في هذا النظام وحظيت دعوة البنك بالنجاح ، وسنة بعد أخرى بل شهر بعد آخر زادت أرقام ودائع صندوق التوفير بنسب كبيرة ، فبعد أن كانت قيمتها ٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٣١ بلغت ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ و ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٠ وقفزت إلى حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩ .

قيمة السهم :

وبالنسبة لإنشاء الشركات المساهمة المصرية عمد البنك إلى الهبوط بقيمة السهم إلى أقل حد ممكن (أربعة جنيهات في المتوسط بينما بلغ متوسط قيمة السهم في الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات) ، وقد كان للصيغة الوطنية لهذه الشركات والنجاح الكبير الذي حققته أثرهما في تشجيع المصريين على الأقبال على استثمار مخدراتهم في



يوسف شيكوريل .. عضو أول مجلس إدارة لبنك مصر .

ساعد بأفلامها على دعم هذا المجهود ، هذا التفكير الذي يعتمد على منطق بسيط واضح هو الذى مكن « طلعت حرب » من أن ينفذه .

مركات خلال خمسين عاما

قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك أعمال قاد « طلعت حرب » النهضة الاقتصادية نجح بنك مصر في تغيير وجه مصر لاقتصادى فأدخل كثيرا من الصناعات الخدمات الاقتصادية التي كانت تفتقر إليها البلاد وأصبح لمشروعاته التى شأها أكبر الأثر في تكوين الثروة قومية وساعدت منتجات شركاتها على مسدد الميزان التجاري ، كما ساعد في

بعد تعلقهما احدى بواخر شركة مصر للملاحة البحرية بعد وصولها الى مصر .. طلعت حرب .. واحمد مدحت يكن على سلم الباخرة .

وتوالى انشاء البنك لشركات جديدة حتى استطاع في فترة قياسية لاتزيد على العشرين عاما ان ينشئ اثنين وعشرين شركة في مختلف المجالات من صناعة وتعددين ومال وتجارة وخدمات وسياسة وزراعة واستصلاح اراضى .

ثم توقف البنك عن انشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ نتيجة لاحكام قانون الدعم الا ان البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية في البلاد فسمحت له السلطات في عام ١٩٤٦ بانشاء شركة مصر للحريير الصناعى .

وبعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ انتعش نشاط البنك في مجال الشركات الصناعية فأسس اربع شركات خلال الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ وبذلك بلغ عدد مشروعاته سبعا وعشرين شركة بالإضافة الى بنك مصر لبنان وشركتين امتلكهما البنك بعد فترة من انشائهما وهما بنك التضامن المالى والشركة العقارية المصرية .

وقد تعرضت اربع شركات من مشروعات البنك للتصفية وهى شركة مصر للكتان انشئت عام ١٩٢٧ وزاولت نشاطها الا انها تعرضت لبعض الخسائر في اولى مراحل حياتها ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت وتعرضت للخسارة مرة اخرى فوضعت تحت التصفية عام ١٩٤٩ وشركة مصر لمصايد الاسماك تأسست في عام ١٩٢٧ ولكنها تعرضت لمنافسة شديدة من صائدى الاسماك ثم من اصحاب مصانع الازرار القائمة وحققت خسائر كبيرة ومتزايدة من عام ١٩٤٨

المادية والبشرية وتوفير حصة الصادات لاستغلالها في شراء السلع الرأسمالية بدلا من تبديدها في شراء السلع الاستهلاكية الكمالية ، فضلا عن ذلك ساعد على تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز ارباح التصنيع داخل البلاد في ايدي المصريين بدلا من تسريبها الى ايدي الأجانب أو خارج البلاد .

التنبيه للتلاعب في أسعار القطن حرص بنك مصر على توجيه الدولة الى ما تفعله في مجالات التصرفات الاقتصادية الداخلية في نطاق سلطتها

هذا الميدان ، ويعتبر بنك مصر أول من قام بمحاولة ايجابية ناجحة في تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الشعبية عن طريق انشاء الشركات المساهمة المصرية ، ويعتبر كذلك الرائد الأول الذى أظهر أهمية الأموال المحلية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية . وقد دعا بنك مصر دائما الى اقامة قطاع صناعى مستقر لا يرتبط بظروف البلاد ولا يرتبط بالأموال الأجنبية أو الاستغلال الخارجى ، فاهتم بالتصنيع مستهدفا أحداث توازن اقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق استغلال ثروات مصر

في حفل افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قال طلعت حرب : لقد كان من الطبيعي الا يقف بنك مصر عند حدود مصارف الودائع دون ان يشعر بحاجات البلاد الى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى الى تحقيقها ما وجد الى هذا السعى سبيلا ، وهو قد وفق الى هذا السعى بفضل الله وبفضل نجاحه وفائض ارباحه وطريقة هذا ان قرر المساهمون فيه الا يحصلوا على حصتهم في الارباح كاملة بل ان يكتفوا منها بحصة معقولة بلغت في العام الماضي ٧٧٪ على ان يخصص باقي الارباح بعضه لاحتياطي اضافي خلاف الاحتياطي القانوني وبعضه للمساهمة في المشروعات المالية الاقتصادية النافعة تشجيعا لها وتعضيدا لتحقيق نفعها للبلاد وهذا الفائض قد اخذ منه في العام الماضي مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ساهم به البنك في تأسيس مطبعة مصر وفي تأسيس مصنع ورق وفي تأسيس شركة لتجارة وحليج الاقطان وتوضح هذه الكلمات ان هدف بنك مصر هو تأسيس المشروعات الوطنية النافعة من ارباح المساهمين وليس من رأسمال البنك ولا من احتياطياته ولا من اموال المودعين لديه ، واذا تحقق النجاح لهذه المشروعات عاد الربح الى المساهمين من جديد مما يقوى من شوكة البنك وعظمته .

احس بنك مصر بحاجة البلاد الملحة الى المشروعات الوطنية الكبرى في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بعد ان رأى الدولة عاجزة تماما عن تنمية الاقتصاد القومي كما رأى الاستعمار يسعى جاهدا للحيلولة بون تنمية مصر وابقائها في دائرة التخلف واقتصاديات المحصول الواحد . فانشا بنك مصر عام ١٩٢٤ جهازا قويا للبحوث الاقتصادية الفنية لدراسة مختلف النشاط الاقتصادي في البلاد والامكانيات المتاحة وكيفية استغلالها ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير في اقامتها .

وقامت شركات بنك مصر على نفس الاسس التي قام عليها البنك المصرية في رأسمالها وادارتها وموظفيها وعمالها ولا مانع من الاستفادة بالخبرة الاجنبية على الا تكون لها فرصة التحكم في سياستها او التأثير في اهدافها .

الجنول يوضح المركز المالي

الجنول را

البند	١٩٣٨
الاصول :	
اصول بالغة السيولة	٣٠٦٩
اوراق مالية	٣٨٧٦
سلف وقروض	١١٧٢٦
اصول اخرى	٢٧٧٣
اجمالي الاصول	٢١٤٤٤

الخصوم :	
راس المال	١٠٠٠
احتياطيات وارباح مجمعة	١١٢١
ودائع	١٠٠
خصوم اخرى	١٢٣
اجمالي الخصوم	٢١٤٤

ملاحظات على الجنول رقم (٤) :

- ١ - استبعدت بنود الدعم في السنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ .
- ٢ - ارقام ميزانيات عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ .
- ٣ - لم يظهر احتياطي او ارباح سنتي ١٩٤١ .
- ٤ - هيوط قيمة الاصول البالغة السيولة سحب الودائع ولكنها بدأت في الارتفاع .
- ٥ - هيوط رقم السلف والقروض بسبب السائل .

موارده أساسا على ودائع العملاء .

من خطية في وليمة اتحاد الزراعين

(٢٩ مارس سنة ١٩١٣)

انا نريد ان نعمل شيئا من الخير لبلادنا .

ان مطالبنا متواضعة ، فنحن نريد فقط ان نتبوا مكانا تحت الشمس وان نعيش مع الآخرين وكما يعيش الآخرون .

نريد ان تكون منتجاتنا وان نحسن الانتاج ، ونريد ان نورد ما تنتج وان نحسن التوريد ، ونريد ان نستهلك وان نلبي جميع العاملين لخير بلادهم .

اشتدحت الحكومة عدم قيام البنك بمنشآت جديدة بعد ان لس المستعمر خطورة شركات مصر كقوة اقتصادية تستطيع القضاء على نفوذه في مصر ، فانتهاز الفرصة لايقاف استمرار نموها او اقامة منشآت اخرى على غرارها . ولو استمر البنك في تنفيذ سياسته الاستثمارية خصوصا في الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث توافرت الاموال وتجمعت والتى لو تم استثمارها لخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التي اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية فيما بعد .

حاولت الحكومة القاء تبعه الازمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، وهل يعقل ان تكون الادارة التى نجحت في خلق بنك وطنى صميم وفي تجميع المخزات الوطنية وفي مقاومة الاحتلال الاقتصادى الاجنبى وفي تنمية الصناعات وانشاء الشركات ، وان يكون الرجال الذين حققوا كل هذه الانجازات الاقتصادية الهائلة في حاجة الى دعم او تغيير ؟ ... وها هو الدكتور حافظ عفيفى الذى اختارته الحكومة ليرأس مجلس ادارة بنك مصر يذيع بيانا في ٢٤ يولييه عام ١٩٤١ يعلن فيه على الملأ : ان بنك مصر وشركاته منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه في كل نواحي نشاط البلاد كما تتأثر بضعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية . كما ذكر في بيانه هذا : اننا يجب ان نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب اهل البلاد منها قبل انشاء البنك ، لنعرف ما افادت اقراضه الى توفير السيولة للشركات الوطنية سواء التى ساهم في انشائها او غيرها من المشروعات ، ومن ثم فان تعضيد البنك للمشروعات الوطنية من الناحية التمويلية يعد سياسة رشيدة للحيلولة بون الاستعمار وتمكين قبضته من الاقتصاد القومى . وقد عمل البنك على تشجيع السلف الصناعية الصغيرة واستطاع ان يحصل على تدعيم الدولة له في هذا السبيل فأودعت لديه مبالغ لزمة التسليف الصناعى وبشروط أهمها أن تكون المشروعات المقترضة ذات فائدة للبلاد وقد زاول البنك هذه العملية ابتداء من عام ١٩٢٢ . كذلك عاون البنك الحركة التعاونية الزراعية فاتفق مع وزارة الزراعة عام ١٩٢٥ على اقراض هذه الجمعيات في حدود فائض الاموال المودعة من الحكومة لزمة السلف

وتوالى انشاء البنك لشركات جديدة حتى استطاع في فترة قياسية لاتزيد على العشرين عاما ان ينشئ اثنين وعشرين شركة في مختلف المجالات من صناعة وتعبين ومال وتجارة وخدمات وسياسة وزراعة واستصلاح اراضى .

ثم توقف البنك عن انشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ نتيجة لاحكام قانون الدعم الا ان البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية في البلاد فسمحت له السلطات في عام ١٩٤٦ بانشاء شركة مصر للحريز الصناعى .

وبعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ انتعش نشاط البنك في مجال الشركات الصناعية فأسس اربع شركات خلال الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ وبذلك بلغ عدد مشروعاته سبعا وعشرين شركة بالإضافة الى بنك مصر لبنان وشركتين امتلكهما البنك بعد فترة من انشائهما وهما بنك التضامن المالى والشركة العقارية المصرية .

وقد تعرضت اربع شركات من مشروعات البنك للتصفية وهى شركة مصر للكتان انشئت عام ١٩٢٧ وزاولت نشاطها الا انها تعرضت لبعض الخسائر في اولى مراحل حياتها ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت وتعرضت للخسارة مرة اخرى فوضعت تحت التصفية عام ١٩٤٩ وشركة مصر لمصايد الاسماك تأسست في عام ١٩٢٧ ولكنها تعرضت لمنافسة شديدة من صائدى الاسماك ثم من اصحاب مصانع الازرار القائمة وحققت خسائر كبيرة ومتزايدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ وادت في النهاية الى توقف نشاطها ثم صفيت نهائيا وشركة مصر للبخان والسجاير تأسست في عام ١٩٣٧ وتعرضت لمحاربة خفية ومنافسة غير شريفة من شركات السجاير القائمة مما ادى الى تصفية نشاطها في عام ١٩٤١ وشركة مصر للمناجم والمحاجر انشئت عام ١٩٣٨ وزاولت اعمالها ونظرا لضخامة مصاريف البحث والتنقيب فقد تعرضت للكثير من الخسائر خلال سنى نشاطها حتى ادمجت في الشركة العامة للثروة المعدنية في عام ١٩٥٧ .

كذلك لم يكتمل انشاء احدى شركات بنك مصر نتيجة لصعوبات مختلفة عاصرتها وهى الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق فبعد انشاء مطبعة مصر وضع البنك مشروعا لانشاء مصنع للورق يغذى المطبعة باحتياجاتها من مختلف



يوسف شيكوريل .. عضو اول مجلس ادارة لبنك مصر .

تساعد بأفلامها على دعم هذا الجهد ، هذا التفكير الذى يعتمد على منطق بسيط وواضح هو الذى مكن « طلعت حرب » من ان ينفذه .

شركات خلال خمسين عاما

قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك اعمال وقاد « طلعت حرب » النهضة الاقتصادية ونجح بنك مصر في تغيير وجه مصر الاقتصادى فأدخل كثيرا من الصناعات والخدمات الاقتصادية التى كانت تفتقر اليها البلاد واصبح لمشروعاته التى انشأها اكبر الاثر في تكوين الثروة القومية وساعدت منتجات شركاته على تحسين الميزان التجارى وشاركت في رفع مستوى المعيشة باسهامها في توليد قيمة مضافة للدخل القومى .

انشأ البنك اول ما انشأ مطبعة مصر في عام ١٩٢٢ لتمتصوين البنك بجميع المطبوعات التى يحتاجها ثم تبعها عام ١٩٢٤ انشاء شركة مصر لحليج الاقطان

من خطبة تاسيس بنك مصر (٧ مايو سنة ١٩٢٠)

« ان فكرة تأسيس بنك مصر برؤوس اموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة . بل هى فكرة قديمة قد اراد الله تحقيقها الان في انسب الاوقات ووفق الظروف . فما علينا الا ان نشمر عن ساعد الجسد والاخلاص للسير به الى الامام . »

ولم يكن يعمل البنك على اقامة الشركات بهدف الاحتفاظ باسهمها ابتغاء الربح او بهدف تكوين احتكار مالية صناعية بل حدد البنك بوره منذ البداية والذى لا يخرج عن كونه مروجاً للشركات التى يقيمها حتى تعمل هذه الشركات ويقوى مركزها الانتاجى والمالى فيقوم بطرح اسهمها للتداول ولم يكن البنك يقوم بمفرده باقامة هذه الشركات بل يشترك في تأسيسها مع بعض رجال المال من المواطنين المصريين .

واستمر البنك في تعاونه المالى والاقتصادى مع الشركات التى اقامها ولم يتركها تعمل في مناطق انتاجها دون وجود وحدة مصرفية له تعمل بجانبها وانحصرت المعاملات المالية لكل شركة مع البنك وجاءت سياسة البنك تجاه هذه الشركات مختلفة عن السياسة التى كانت تاخذ بها البنوك الاجنبية في مصر فكان يقدم لمشروعات القروض الطويلة الاجل بجانب التمويل الجارى لها وكان في ذلك قريبا من السياسة التى سارت عليها البنوك الالمانية وقت النهضة الصناعية باوروبا مما كان له الفضل الاكبر في اقامة صرح الصناعة المصرية وبالرغم من ذلك فكثيرا ماوجهت الانتقادات لسياسة البنك وهذا امر طبيعى من جانب القوى الاجنبية وقوى الاستعمار بعد ان شعرت بالمزاحمة الشديدة للقوى المصرية في احتلال مواقعها وتوجيه موارد البلاد الاقتصادية لما فيه صالح مصر .

محالج مصرية

ان عمق تفكير « طلعت حرب » وبرايته الواسعة وثقة المواطنين التى لاتحد فيه هى التى مكنته من التغلب على الصعوبات وتحقيق برنامج تنمية صناعى رائع فقد اعتمد على القطن بوصفه المحصول الاول للبلاد القطن يحتاج بعد زراعته الى حلجه فانشأ محالج مصرية بعد ان كانت كلها اجنبية ، القطن المحلوج يحتاج الى نقل نيلى وبحرى ليصل الى مناطق التصنيع الداخلية والخارجية فانشأ شركات الملاحه ، القطن يحتاج الى غزل ونسج فانشأ مصانع المحلة ثم كفر النوار ، القطن بعد حلجه ينتج بنورا يمكن عصرها فانشأ معاصر للزيوت هذه الحركة الكبيرة الدائرة حول القطن انتاجا وتصنيعا تحتاج الى دعاية فانشأ شركة للسيما

انتعاش مجال الشركات

انتعش نشاط البنك في مجال الشركات الصناعية مرة أخرى ، وسار البنك في اتجاهات ثلاثة اولها تقديم العون اللازم لشركات مصر القائمة لتدعيم مراكزها المالية ولزيادة انتاجيتها ، وثانيها الاشتراك مع الدولة فيما تقيمه من مشروعات صناعية جديدة ، ففي عام ١٩٥٤ ساهم في تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية وفي تنمية الشركة المصرية العامة للجوت ، وفي عام ١٩٥٥ ساهم في أغلب المشروعات الحيوية فاشترك في تأسيس كل من شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والشركة القومية لانتاج الاسمنت وشركة مصر للتجارة الخارجية ، وفي عام ١٩٥٦ ساهم في تأسيس الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) وفي عام ١٩٥٧ اشترك في تأسيس البنك الصناعي السوري ، وثالث الاتجاهات كان استعادة البنك لدوره في تأسيس مجموعة شركات مصر فأضاف إليها اربع شركات جديدة في الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩

من خطبة حفل البنك لتكريم قناصل الدولة المصرية (٣ مارس سنة ١٩٢٤)

« اننا نعلم ان انماء ثروة البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادي على اساس برنامج قوى واسع الاطراف ، انما تقوم به الطبقات العاملة في البلاد تصاونها حكومة مستورية رشيدة ، ونعلم ايضا ان العمل على تحقيق هذا الاستقلال واجب مفروض على كل مصري ، وهذا الواجب اساسه في الحياة الفردية والحياة العامة التوسيع في الايراد والتوفير في النفقات ، حتى يفيض من الايراد ما تتكون به ثروة فردية او ثروة عمومية . »

عن تحقيق اهداف اخرى ، وبقيام ثورة يوليو جاءت فترة جديدة تتحمل فيها الدولة عبء التنمية ، واصبحت اقامة الصناعات محل اهتمام رجال الثورة وشاركهم بنك مصر في هذا الاهتمام .

انواع الورق ثم قرر البنك تأجيل انشاء المصنع الى مرحلة اخرى بعد ان دلت الابحاث على ان هذا المصنع يحتاج الى رأسمال كبير يصل الى ربع مليون جنيه ورئى ان ينصرف هذا الجهد المالى الى اتمام بقية الاعمال الصناعية التى بدأها البنك وبذلك لم تقم الشركة .

وقد حققت شركات مصر في مجموعها تقدما عظيما ونتائج باهرة على مر السنين فتضاعف مجموع الاموال الموظفة والمستثمرة فيها واصبح لبنك مصر الفضل في ادارة حجم كبير من الاعمال الناجحة ذات الاهداف القومية وفي اول عام ١٩٦١ انشئت مؤسسة مصر وآلت إليها جميع شركات بنك مصر .

بنك مصر بعد ثورة يوليو

تلاقت مبادئ البنك مع اهداف ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في المجال الاقتصادي ، قامت الثورة لتحقيق آمال البلاد في التنمية ، والتي كان يهدف لها البنك منذ قيامه والتي حاول مخلصا تحقيقها بمفرده ، ولولا العراقيل التى وضعت في طريقه والتدخل السافر للمستعمر لما تأخر

الجدول رقم (٥) يوضح شركات مصر العاملة وقت انشاء مؤسسة مصر :

اسهم البنك في تأسيس ١٩٥٩	رأس المال في ديسمبر ١٩٥٩	عند التأسيس	اسم الشركة	تاريخ التأسيس
%	ج	ج		
٦٥,٥	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	مطبعة مصر	١٩٢٢
٢٣,١	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	شركة مصر لحليج الاقطان	١٩٢٤
٨٤,٧	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠	شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥
٨١,٢	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠	شركة مصر للتمثيل والسينما	«
٢٦,٤	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	١٩٢٧
٧٤,١	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠	شركة مصر حلوان للغزل والنسيج	«
٦١,٣	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠	شركة مصر لتصدير الاقطان	١٩٣٠
٤٦,٨	١٣٥٠٠٠	٢٠٠٠	شركة مصر للطيران	١٩٣٢
٢٨,٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠	شركة بيع المصنوعات المصرية	«
٤٣,٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	شركة مصر للتأمين	١٩٣٤
٥٠,٤	٧٥٠٠٠	١٠٠٠	شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤
٤٨,٢	٥٠٠٠	٧٠٠	شركة مصر للسياحة	«
٤٨,٧	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر النوار	١٩٣٨
٥,٦	٣٠٠٠٠	٦٠٠	شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح	«
٣٦,٠	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	شركة مصر صباغى البيضاء	«
٧٧,٩	٧٥٠٠٠	٣٠٠٠	شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	«
٩,٨	٣٠٠٠٠	١٠٠٠	شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠
٨,٦	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	شركة مصر للحريز الصناعى	١٩٤٦
٥,٠	٢٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	شركة مصر للفنادق	١٩٥٥
١٩,١	٧٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	شركة مصر للالبان	١٩٥٦
٢٥,٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	١٩٥٩
٢٥,٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	شركة مصر لصناعة الكيماويات	«
٤٢,٣	١١٦٠٠٠	٢٩٠٠٠	الشركة العقارية المصرية	١٨٩٦
٨٣,٠	٣٢٠٠٠٠	٣٤١٢	بنك التضامن المالى	١٩٠٩
		١٦٠٠٠٠	بنك مصر لبنان	١٩٢٩

ملامح شخصية

محمد طلعت حرب



ولد محمد طلعت حرب في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة من ابوين كريمين . فكان ابوه من عائلة حرب بناحية ميت ابو علي من اعمال الزقازيق .. وكانت والدته من عائلة صقر من ناحية كفر محمد احمد بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية . عاش في القاهرة حيث كان ابوه المرحوم حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد .. وبعد ان حفظ القرآن الكريم تابع تعليمه حتى نال شهادة الادارة والالسن ، ثم التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للزعيم محمد فريد الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم - ثم تدرج الى ان اصبح مديرا لاقلام القضايا ، ثم عمل مديرا لشركة كوم امبو واحيلت اليه في الوقت ذاته إدارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرج على الاعمال المالية على يد خبراء ماهرين .. واستمر عمله في هذه الشركة حتى مصرها واصبحت غالبية رأس مالها في ايدي المصريين . اما شركة كوم امبو فقد تنحى عن ادارتها في سنة ١٩٠٩ ثم عاد اليها عضوا بمجلس ادارتها في سنة ١٩٣٦ حيث استقال لعدم امكانه التفرغ لها . واستعان به بعض اصقائه من كبار الزراع في تنظيم وادارة املاكهم الزراعية فنجح نجاحا كبيرا ، ومارس لحسابه بعض الاعمال التجارية وقتا ما ، بجانب عنايته التي اشتهر بها في ادارة اعماله

الزراعية .. وبعد جهاد وكفاح استطاع مع بعض رفاقه ان يعلن للناس في يوم الجمعة الموافق ٧ مايو عام ١٩٢٠ ميلاد بنك مصر .

واشرف محمد طلعت حرب على اعمال البنك في حرص وتبصر .. وابتعد به منذ يومه الاول عن زحام السياسة والحزبية . واصبح موضع تقدير وثقة لكل الاحزاب السياسية المختلفة المبادئ والاهداف ، واستحوذ على ثقة مواطنيه ، فاقبلوا على الاسهام في البنك .

اما عن شخصية محمد طلعت حرب - فقد كانت مزيجا من شخصية اصحاب الاعمال الذين لا يعترفون بالخيال ، وشخصية اصحاب الالهام ، فقد كان بجانب ادارة البنك وشركاته حيث استغرق ذلك كل وقته ، ميالا بطبعه لمناصرة الآداب والفنون افقد شيد دار التمثيل العربي بحديقة الازبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية .

وكان طلعت حرب يكره التفردنح والمتفرنجين ، ويميل بطبعه كل الميل الى كل ما هو عربي وبلغ من شغفه بذلك ان جعل بنابه بنك مصر ودار التمثيل من الطراز العربي البسيط ، وكان كذلك في بيته وفي اختيار اثائه وملبسه وفي طعامه وشرابه ، وتوفي محمد طلعت حرب في بلدة العنانية بالقرب من مياط في ٢١ اغسطس من عام ١٩٤١ ودفن بالقاهرة .

وابتكر نوعا جديدا من الودائع ذات الطبيعة الادخارية « الودائع المتضاعفة » بدأ تنفيذه منذ اول يونيه عام ١٩٧٨ ، كما عنى البنك بودائع الافراد التي تمثل

وهي شركات مصر للفنادق والالبان والاغذية وشبين الكوم للغزل والنسيج ولصناعة الكيماويات .

فروع البنك

ولم يقتصر اهتمام البنك بنشر فروعه داخل البلاد بل تعداها الى الدول العربية المجاورة ، واخذ ينشئ الفروع في أنحاء الوطن العربي ، فافتتح تسعة فروع في السودان وفرنسين في ليبيا وفرنسين في المملكة العربية السعودية واحد عشر فرعا في سوريا واربعة فروع في اليمن ، كما شارك حكومة الجزائر في انشاء بنك مصر الجزائر .

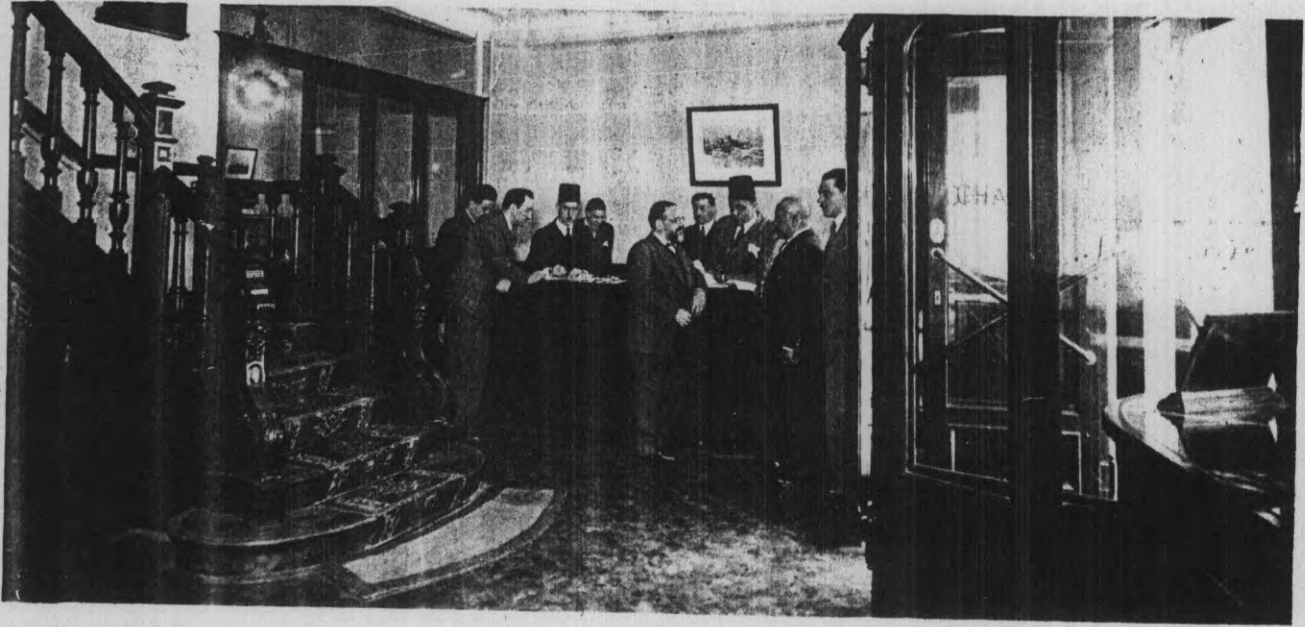
وساعد انتشار وحدات البنك في كل البلاد على تزايد قدرة البنك على جذب الودائع ، وقد اهتم بنك مصر بصفة خاصة بالودائع ذات الصفة المستمرة

الادخار الشعبي الاصيل وشجعه بكافة الوسائل واسل نظاما حديثا في التوفير « نظام التوفير ذو الجوائز » يمنح الى جانب الفائدة العادية عددا من الجوائز وتبلغ الجائزة الاولى الف جنيه ويتم السحب مرتين في السنة .

وكان لنجاح البنك في تعبئة المدخرات وزيادة رأسماله واحتياطياته ان ارتفعت قدرته على منح التسهيلات الائتمانية واسهامه في خطة التنمية الاقتصادية عن طريق تزويد القطاع العام بما يحتاجه من تمويل ، وقد قام بنك مصر منذ اول يولية عام ١٩٦٤ بتمويل القطاع المخصص له وهو قطاع الغزل والنسيج ، فعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المصرفية داخليا وخارجيا لهذا القطاع مما اسهم الى حد كبير في مستوى النمو المرتفع الذي حققه هذا القطاع ، كذلك

من حديث مع مندوب الامهرام في يولية سنة ١٩٣١

« جهود بنك مصر في الونة المضاعفة للمعاونة على تخفيف الازمة كثيرة ، يشعر بها ويحدها عمالؤه والمتصلون به . فقد عمل ويعمل جهد طاقته على تمشية اعمال الزراعة والتجارة والصناعة ، وعلى تفريج الازمة قدر استطاعته وعدم ارهاق مسيبيه حسنى النية بقدر ما تسمح به الحالة . »



كان طلعت حرب حريصا في ان يضم فرع بنك مصر بمدينة باريس قسما لخدمة السياحة .

من اسهم مؤمنة وصرف القيمة نقدا
ودخلت هذه الاسهم ضمن محفظة البنك .

تأميم بنك مصر

في ١١ فبراير عام ١٩٦٠ صدر قرار
تأميم كل من بنك مصر والبنك الاهلى ،
وفي ديسمبر من نفس العام تم تأميم البنك
البلجيكي والدولى بمصر ، وفي يولييه عام
١٩٦١ أممت جميع البنوك ، كان من
الطبيعى والدولة تعد العدة لتنفيذ خطة
التنمية الاولى ان يكون لها الاشراف
والتوجيه الكاملان على الجهاز المصرفى
حتى يتحقق لها استخدام امكانيات
البنوك لمتابعة الخطة واحكام الرقابة على
سوق النقد والائتمان ، وكان تأميم بنك
مصر سابقة على غيره باعتباره اكبر بنك
تجارى يتحكم فى حوالى ثلث ودائع
الافراد ويشرف على نصيب هام فى
الصناعة .

ويصدر قانون تأميم بنك مصر أصبح
مؤسسة عامة الى أن صدر القرار رقم
٨٧٢ فى ٣١ مارس عام ١٩٦٠ بتحويل
البنك الى شركة مساهمة يخضع لاشراف
البنك المركزى المصرى .

ومنذ صدر قرار تمصير البنوك عام
١٩٥٧ توالى عمليات تصفيات البنوك
الصغيرة وادماجها فى البنوك الكبرى فى
عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ حتى بلغ عددها
احد عشر بنكا ، وفى اكتوبر عام ١٩٦٣
تقرر ادماج ستة منها فى الخمسة بنوك
الأخرى واندمج فى بنك مصر كل من بنكى
السويس والتضامن المالى .

الاوراق المالية لديه تتمثل فى اوراق
وقروض حكومية فاشترك البنك فى قرض
الانتاج عام ١٩٦١ واكتسب فى اذن
الخزانة عام ٦٦/٦٥ ، واسهم فى
السندات التى اصدرها بنك التسليف
الزراعى والتعاونى وقام بالعديد من
عمليات التيسيرات على صغار
المستثمرين عن طريق شراء ما يمتلكونه

ادخل البنك خدمات تمويلية يعتبر رائدا
فيها وهى نظام التسليف لتمويل شراء
السلع المعمرة معاونة لكل من المستهلك
والتاجر ، ونظام التسليف بضمان الذهب
والمصوغات .

وقد كان للتحويل الاشتراكى والاخذ
بسياسة التأميم منذ عام ١٩٦١ أثره على
سياسة بنك مصر الاستثمارية واصبحت

الدولة تكرم بنك مصر

اكثر من مناسبة فى العام الحالى كرمته
الدولة خلالها بنك مصر .

□ مع بداية العام حصل البنك على درع
التفوق الادارى عن الجهاز المصرفى ، لما
حققه من معدلات نمو وتفوقه فيما
استحدثه من خدمات مصرفية مختلفة
ولريادته فى العمليات المصرفية حسب
الشريعة الاسلامية .

□ وفى خطبتين متتاليتين للرئيس انور
السادات اثناد سيانته ببنك مصر وبوره
الطليعى فى خدمة الاقتصاد القومى ،
فتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٨٠ فى الاحتفال
بتأسيس البنك الوطنى للتنمية ورد
بخطاب الرئيس الكلمة التالية .. « كان
بنك مصر اداة مصر فى الاستقلال والتحرر
الاقتصادى رغم ما قابله هذا البنك وما
عاناه من المستعمر او من عدم فهم
الحكومات لحقيقة مهمته »
□ وبتاريخ اول مايو ١٩٨٠ فى الاحتفال

بعيد العمال نكر الرئيس فى خطابه
«.. بنك مصر قام عام ١٩٢٠ فى وسط
استغلال اجنبى ، وبدا فى تحقيق الاستقلال
الاقتصادى لمصر ومازال يقوم إلى اليوم
باروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا »
□ وفى يونيه ١٩٨٠ منح الرئيس السادات
« وشاح النيل » للسيد احمد فؤاد رئيس
مجلس ادارة البنك تكريما له وتقديرا لما
قدمه من خدمات جليلة لمصر .

□ وفى سبتمبر ١٩٨٠ منح رئيس
الجمهورية « قلادة النيل العظمى » لاسم
المرحوم محمد طلعت حرب تقديرا لخدماته
الجليلة فى خدمة الاقتصاد القومى .

كما منح الرئيس .. وسام العلوم
والفنون .. من الطبقة الاولى للاقتصادى
عبدالمقصود احمد الذى شغل منصب نائب
الرئيس والعضو المنتخب لبنك مصر منذ
عام ١٩٣٩ ثم رئيسا لمجلس الادارة منذ
عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥ .



كان طلعت حرب حريصا في ان يضم فرع بنك مصر بمدينة باريس قسما لخدمة السياحة .

من اسهم مؤمنة وصرف القيمة نقدا ودخلت هذه الاسهم ضمن محفظة البنك .

تأميم بنك مصر

في ١١ فبراير عام ١٩٦٠ صدر قرار تأميم كل من بنك مصر والبنك الأهلى ، وفى ديسمبر من نفس العام تم تأميم البنك البلجيكي والدولى بمصر ، وفى يولييه عام ١٩٦١ أممت جميع البنوك ، كان من الطبيعى والدولة تعد العدة لتنفيذ خطة التنمية الاولى ان يكون لها الاشراف والتوجيه الكاملان على الجهاز المصرفى حتى يتحقق لها استخدام امكانيات البنوك لمتابعة الخطة واحكام الرقابة على سوق النقد والائتمان ، وكان تأميم بنك مصر سابقة على غيره باعتباره اكبر بنك تجارى يتحكم فى حوالى ثلث ودائع الافراد ويشرف على نصيب هام فى الصناعة .

ويصدر قانون تأميم بنك مصر أصبح مؤسسة عامة الى أن صدر القرار رقم ٨٧٢ فى ٣١ مارس عام ١٩٦٠ بتحويل البنك الى شركة مساهمة يخضع لاشرف البنك المركزى المصرى .

ومنذ صدر قرار تمصير البنوك عام ١٩٥٧ توالى عمليات تصفيات البنوك الصغيرة وادماجها فى البنوك الكبرى فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ حتى بلغ عددها احد عشر بنكا ، وفى اكتوبر عام ١٩٦٣ تقرر ادماج ستة منها فى الخمسة بنوك الاخرى واندمج فى بنك مصر كل من بنكى السويس والتضامن المالى .

الاوراق المالية لديه تتمثل فى اوراق وقروض حكومية فاشترك البنك فى قرض الانتاج عام ١٩٦١ واكتتب فى اذون الخزانه عام ٦٦/٦٥ ، واسهم فى السندات التى اصدرها بنك التسليف الزراعى والتعاونى وقام بالعديد من عمليات التيسيرات على صغار المستثمرين عن طريق شراء ما يمتلكونه

ادخل البنك خدمات تمويلية يعتبر رائدا فيها وهى نظام التسليف لتمويل شراء السلع المعمرة معاونة لكل من المستهلك والتاجر ، ونظام التسليف بضمان الذهب والمصوغات .

وقد كان للتحويل الاشتراكى والاخذ بسياسة التأميم منذ عام ١٩٦١ أثره على سياسة بنك مصر الاستثمارية واصبحت

الدولة تكرم بنك مصر

اكثر من مناسبة فى العام الحالى كرمته الدولة خلالها بنك مصر .

□ مع بداية العام حصل البنك على برع التفوق الادارى عن الجهاز المصرفى ، لما حققه من معدلات نمو ولتفوقه فيما استحدثته من خدمات مصرفية مختلفة ولرياسته فى العمليات المصرفية حسب الشريعة الاسلامية .

□ وفى خطبتين متتاليتين للرئيس انور السادات اثنى على سياسته ببنك مصر ونوره الطليعى فى خدمة الاقتصاد القومى ، فتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٨٠ فى الاحتفال بتأسيس البنك الوطنى للتنمية ورد بخطاب الرئيس الكلمة التالية .. « كان بنك مصر اداة مصر فى الاستقلال والتحرر الاقتصادى رغم ما قابلته هذا البنك وما عاناه من المستعمر او من عدم فهم الحكومات لحقيقة مهمته »

□ وبتاريخ اول مايو ١٩٨٠ فى الاحتفال

بعيد العمال نكر الرئيس فى خطابه ... بنك مصر قام عام ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى ، وبدا فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ومازال يقوم الى اليوم باروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلينا » □ وفى يونيه ١٩٨٠ منح الرئيس السادات « وشاح النيل » للسيد احمد فؤاد رئيس مجلس ادارة البنك تكريما له وتقديرا لما قدمه من خدمات جليلة لمصر .

□ وفى سبتمبر ١٩٨٠ منح رئيس الجمهورية « قلادة النيل العظمى » لاسم المرحوم محمد طلعت حرب تقديرا لخدماته الجليلة فى خدمة الاقتصاد القومى .

كما منح الرئيس .. وسام العلوم والفنون .. من الطبقة الاولى للاقتصادى عبدالمقصود احمد الذى شغل منصب نائب الرئيس والعضو المنتدب لبنك مصر منذ عام ١٩٣٩ ثم رئيسا لمجلس الادارة منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥ .

مواقف مشهودة لبنك مصر

في يوليه عام ١٩٥٦ أمنت مصر قناة السويس ودانت لها السيطرة على هذا المرفق الحيوى والهام ، وبدأت الضغوط الأجنبية بأن انسحب المرشدون الاجانب واثبتت الادارة المصرية وجودها وادارت القناة بكفاءة واقتدار ، ثم تعرضت مصر لضغط اقتصادى من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتلقت فروع البنوك الاجنبية بمصر الاوامر من الخارج لضرب اقتصاديات البلاد وتبديد ارصنتها من العملات الاجنبية ، وما ان حل موسم القطن في صيف عام ١٩٥٦ حتى قبضت يدها عن تمويله ، وسارع بنك مصر وتحمل العبء الاكبر في تمويل محصول القطن على اكمل وجه محافظا بذلك على ثروة البلاد .

موقف آخر عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر في أواخر أكتوبر عام ١٩٥٦ واتخذت الدولة اجراءات فرض الحراسة على اموال الفرنسيين والبريطانيين ومن اهمها اموال البنوك الانجليزية والفرنسية المنتشرة في انحاء مصر ، وكما فعل المرشدون الاجانب تقدم مديرو هذه البنوك باستقالاتهم ظنا منهم ان مصر ستقتل في ادارة هذه البنوك وللمرة الثانية تثبت الادارة المصرية كفاءتها وتبرهن على انها لا تقل بحال عن الادارة السابقة للاجانب ، وكان لبنك مصر دوره الهام في توفير الخبرات والكفاءات المطلوبة مما حفز الحكومة على اصدار قانون تمصير البنوك فور جلاء القوات المعتدية .

تطور الموارد والاستخدامات خلال خمسين عاما

وهكذا اصبح بنك مصر خلال خمسين عاما في مقدمة البنوك التجارية في كثير من بنود الموارد والاستخدامات حيث تزايدت احتياطياته وودائعه بشكل كبير وكثر عدد عملائه وارتفعت قيمة قروضه وسلفياته واستثماراته كما تضاعف دور البنك في تمويل عمليات التجارة الخارجية ، ويتضح ذلك من الجداول ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

جدول رقم (٦)

١ - تطور راس المال :

(بالالف جنيه)

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٧	١٩٥٥	٦٩/٦٨
٨٠	٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

جدول رقم (٧)

٢ - تطور الاحتياطيات :

(بالالف جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٧	٦٨٧	١١٨	٤٥٠٠	٧٦٠٠	٩١٠٠

جدول رقم (٨)

٣ - تطور ارقام الودائع :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨	مبدا
٠,٣٩٨	٣,٩	١٠,٢	٥٢,٢	١٠٢,٧	٨٥,٨	ودائع جارية
٠,٠٠٧	٣,٢	٢,٥	٥,٨	٩,٨	٥٠,٤	ودائع لاجل
٠,٠٠٠	٠,٣	٠,٩	٣,٦	٧,٥	٢٣,١	ودائع توفير
٠,٤٠٥	٧,٤	١٣,٦	٦١,٦	١٢٠,٠	١٥٩,٣	الإجمالي

جدول رقم (٩)

٤ - تطور ارقام القروض والسلفيات :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٠,٥٣	٧,٧	٧,٤	٣٦,٤	٨٤,٦	١٠٩,٥

جدول رقم (١٠)

٥ - تطور ارقام محفظة الاوراق المالية :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٣٨,٨	١٠,٣	٤,٥	٨,٤	٣٣,١	٣٨,٨

بعد ربع قرن .. الرئيس السادس لمجلس إدارة بنك مصر



احمد فؤاد الرئيس السادس لمجلس إدارة بنك مصر (منذ عام ١٩٦٩) .. وربع قرن في بنك مصر .. يتحدث عن تكريات الماضي وأمل المستقبل .

حديث عن التكريات و المستقبل

منذ ربع قرن قضيت في بنك مصر .. لم أغير هذه الحجرة .. ولا هذا الكرسي الذي أجلس عليه حالياً .. لقد أصبح عملي في البنك جزءاً لا يتجزأ مني .. ويجري في دمي .. !!

هكذا .. بدأ احمد فؤاد - الرئيس السادس لمجلس إدارة بنك مصر .. منذ إنشائه من ٦٠ سنة .. - حديث التكريات .. والتجارب الشخصية عن بنك مصر .. والتي قد لا يعرفها كثيرون سواء من العاملين بالبنك .. أو خارجه من : الاقتصاديين .. والبنكيين .. والتي ربما ترجع الى قلة بل لندرة ظهوره في الصحافة الاقتصادية في مصر !

.. والبداية معه لم تكن صعبة .. فقد رحب بالحديث عن الجوانب الانسانية في حياته .. وعن تجاربه كرئيس لمجلس إدارة لأول بنك وطني مصري .. وأعلن

آراءه .. بصراحة !!

وكانت المعلومات الشخصية الأولية للرئيس السادس .. هي مدخلى الى الحديث .. فهو فريخ كلية الحقوق عام ١٩٤٣ .. وظل لمدة ٩ سنوات قبل الثورة يعمل بالنيابة .. ثم بدأ رحلة الجانب الاقتصادي في حياته بعد أن عين عضواً في مجلس الانتاج الذي أنشأته ثورة ١٩٥٢

هوايتي .. الاقتصاد :

قلت : ما الذي يربط بين العمل في النيابة .. وبين العمل في النشاط الاقتصادي .. والتخصص في أعمال البنوك ؟

قال : الاقتصاد كان هوايتي .. وتطلعي بعد تخرجي من الحقوق .. فعملت دبلوماً في الاقتصاد .. وكان اتجاهي اعداد بكتوره في الاقتصاد .. والمعروف ان كلية

الحقوق وقتئذ .. كان يدرس بها الاقتصاد .. وتوجد تخصصات في العلوم السياسية .. ثم .

- كان تعييني عضواً في مجلس الانتاج بعد الثورة اولى خطواتي نحو تحقيق طموحي في المجال الاقتصادي .. وقد أنشأت الثورة في بدايتها مجلس الانتاج .. ليقوم بمهمة التخطيط للتنمية الاقتصادية .. وتنفيذ المشروعات الرئيسية التي طال الحديث عنها قبل الثورة ولم تنفذ .. مثل : توليد الكهرباء من خزان اسوان .. ومصنع السماد الذي يتم تشغيله من كهربة الخزان .. ومشروع استخراج حديد اسوان .. ثم الاستفادة من مياه النيل .. وهذه الفكرة هي التي انبثت فكرة اقامة السد العالي .. ثم مشروعات اقامة الطرق الرئيسية ..

فقد كانت اهداف البنك هي نفس اهداف الثورة .. ولم يكن هناك تعارض بينهما .. !

ممارسات سياسية :

● ما هي أبرز ملامح تجربتك خلال فترة التحول الاشتراكي التي شهدتها مصر في الستينات .

— أنا باعتبار ان الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٥ فترة واحدة من عمر البنك .. لها طابعها الخاص وتكرياتها .. فقد شهدت هذه الفترة التأميمات .. والمؤسسات القومية .. وتغلب طابع الممارسات السياسية في المؤسسة ومنها بالطبع بنك مصر .. كما أنها شهدت بالنسبة لي ممارستى للعمل السياسى .. والجهادى فى مجلس الأمة .. والاتحاد الاشتراكي ثم فى مجلس الشعب واللجنة المركزية فى هذه الفترة .. شهد البنك ممارسات للعمل السياسى والنقابى على اوسع نطاق .. فقد كان هناك اربع لجان عشرية [تضم كل لجنة عشرة افراد] .. من لجان الاتحاد الاشتراكي اثنتان بالقاهرة واثنتان بالاسكندرية .. وذلك بالاضافة الى نقابة العاملين بالبنك .. وممثلى العاملين فى مجلس الادارة .. وفى فترة من هذه الفترات كان عدد ممثلى العاملين بمجلس الادارة يعادل عدد الاعضاء المعينين .

التجربة .. ناجحة :

● حاليا — وبعد الغاء تمثيل العاملين فى مجالس ادارات البنوك هل ترى ان التجربة كانت ناجحة .. أم فاشلة ؟
— من تجربتى الشخصية فى بنك مصر .. وكريس لمجلس ادارته .. كانت التجربة ناجحة .. ولم تصادفنا عقبات من جانب ممثلى العاملين فى المجلس .. لاننا اتبعنا اسلوبا مقنعا اساسه : ان المطالب المعقولة والمقبولة تنفذ وأحيانا قبل ان يطلبها العاملون أنفسهم .. وكثيرا ما كنا نفاجئهم بها .. وذلك لأن البنك يرى أنها مطالب عاجلة يجب الا تنتظر .. وكنت دائما اقول لممثلى العمال فى المجلس .. يجب ان تكونوا قيادة واعية .. تقود وليس تابعين .. ترسخون لاي مطالب ..

لاتعارض :

● هل كان هناك تعارض بين اهداف البنك .. واهداف الثورة وقتئذ .. ؟
— لا .. لم يكن هناك تعارض على الاطلاق .. لأن طلعت حرب عندما أسس بنك مصر .. كان يهدف الى تمصير النشاط المصرى .. وتحقيق التنمية المصرية .. والمعروف ان فلسفة بنك مصر قامت اساسا على ان القطن هو محصول مصر الرئيسى والوحيد .. وقام طلعت حرب بتمصير المحصول .. عن طريق تمصير كافة المراحل .. من تمويل المزارعين .. الى حلج القطن فانشاء شركة حلج .. وتصنيعه بانشاء شركات للغزل والنسيج .. ثم بيع المنتجات بانشاء شركة بيع المصنوعات المصرية .. ثم اراد تصدير القطن فانشاء شركة مصر لتصدير الاقطان .. ثم جاء نقل القطن للخارج .. فانشاء شركة مصر للملاحة البحرية .. وكان لابد من التأمين على هذه التجارة .. فانشاء شركة مصر للتأمين ..

المشاركة فى التنمية :

.. وجاءت مرحلة ما بعد طلعت حرب .. حيث بدء البنك فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية : المساهمة فى مشروعات التنمية التى تضعها الدولة .. ثم فترة ما بعد قيام الثورة وانشاء مجلس الانتاج .. وهى مشروعات كبيرة لعل اهمها كان : مشروع الحديد والصلب وهذا يعنى ان الدولة عندما تخطط فإن بنك مصر .. كبنك وطنى رائد .. يلتحم مع هذا التخطيط ومن هنا قام البنك خلال هذه الفترة بعمل توسعات فى المصانع .. وتجديد المصنع القيدمة ..

التمصير :

.. وعندما بدأت الدولة عملية تمصير النشاط الاقتصادى كان بنك مصر قد سبقها فى اتخاذ خطوات .. وكان المثل الواضح هو شركة صباغى الببضا الذى كان لبنك مصر فيها ٢٥٪ من رأس المال .. ويمتلك الانجليز النسبة الباقية وقبل التأميم دخل البنك فى مفاوضات مع الجانب الانجليزى تم فى نهايتها الاتفاق على شراء حصة الجانب الانجليزى .. وعندما حدث العدوان الثلاثى سنة ٥٦ .. وقامت الدولة بتمصير املاك الدولتين المعتديتين : انجلترا وفرنسا .. كان بالنسبة لبنك مصر مجرد تنفيذ اتفاق شركة صباغى الببضا .. وحصلنا عليها وتم تعيينى حارسا على الشركة .. انن

● حتى الآن : لم اغير حجرتى .. ولا مكتبى !!

● من النيابة .. الى بنك مصر .. كيف ؟ !

● لاتعارض بين اهداف الثورة .. واهداف البنك

● سبقنا الثورة .. وحققنا التمصير .

● تجربة ممثلى العاملين فى مجلس ادارة بنك مصر .. ناجحة !

● مفاجأة مالية للعاملين للبنك ..

● هدف المرحلة القادمة : الأمن الغذائى !

عضو مجلس ادارة :

● ثم ..
— دخلت بعد ذلك .. بنك مصر كعضو مجلس ادارة عام ١٩٥٥ .. كان البنك وقتئذ : قطاع خاص .. ويعمل فى مشروعات التنمية بجانب نشاطه التجارى .. ووجدت اننى اسير فى نفس طريق التخطيط الذى بدأت فى مجلس الانتاج .. وتحقيق نفس الاهداف .. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مجلس للبحوث بالبنك .. ولشركاته .. واستمر البنك يمارس دوره فى تنفيذ المشروعات الجديدة .. والاشراف على مشروعاته القيمة .. حتى جاءت اتفاقيات لمختلف القطاعات الاقتصادية : بنوك .. وشركات .. وتم فصل الشركات عن البنك وإدماجها فى مؤسسات نوعية ..

نقطة تحول للعمل المصرفي في مصر .. ترى ما هي ملامح هذا التغير على سياسة بنك مصر .

– لقد شهد عام ١٩٧٥ صدور القانون ١٢٠ لتنظيم العمل المصرفي والذي اعطى مزيدا من الحرية لبنوك القطاع العام .. فقد سمح للبنوك بتأسيس شركات جديدة .. والمساهمة في التنمية الاقتصادية .. وبدأ بنك مصر مشروعاته الجديدة .. والآن بعد مضي خمس سنوات تم تأسيس ٣٠ شركة جديدة قام البنك بتأسيسها او ساهم في التأسيس .

لان تجربتي في البنك كانت ناجحة ، وعرفت كيف اديرها لمصلحة الجميع .. ولقد ساعدني على ذلك ممارستي للعمل السياسي .. وتعاملت مع الناس ومشاكلهم .. وخلاصة تجربتي ان معظم الناس طيبون .. ومعقولون في مطالبهم .. ومستعدون للاستجابة الى الحلول المعقولة .

مزيدا من الحرية :

● تعتبر الفترة من ١٩٧٥ وحتى الآن ..

المعقول منها وغير المعقول .. ولان الثقة كانت دائما اساس التعامل مع العاملين .. فلم نجد صعوبة في اقناع العاملين بأن بعض المطالب غير معقولة .. او انه لا يمكن تنفيذها لأنها ستكون الدولة .. وكان مما يقنعهم : ان الادارة تعلن اقتناعها بعدالة بعض هذه المطالب .. ولذلك فقد ساد السلام الاجتماعي بين العاملين في البنك .. وبين الادارة ولهذا عندما طرح الغاء تمثيل العاملين في مجالس الادارة قلت : انه ليس لدى اعتراض على تمثيل العاملين

بنك مصر من الموقف الساكن إلى

مرحلة الانطلاق



محمد نبيل ابراهيم .. نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر .

● الحاسب الآلي يقدم خدماته للعملاء قبل نهاية هذا العام

● المبنى الجديد للبنك أعلى برج تجارى بالقاهرة

● التواجد الدولي .. هدف للمرحلة القادمة

بعد عام ١٩٧٥ .. وصدر القانون ١٢٠ لتنظيم الجهاز المصرفي وتحرره من القيود والعقبات العديدة التي كانت تمنعه من المساهمة في التنمية الاقتصادية .. دخل بنك مصر مرحلة جديدة .. انتهج فيها سياسات جديدة .. وعمل على تطوير خدماته حتى يتلائم مع التطورات الجديدة في السوق بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي .. وحول هذه الاتجاهات الجديدة .. والاتجاهات المستقبلية .. قال نبيل ابراهيم عضو مجلس ادارة بنك مصر : ان البنك تحول من حالة سلبية راكدة او من حالة تحركه التقليدي المتحفظ الناتج عن الظروف التي مر بها بعد تأميمه عام ١٩٦١ .. إلى حالة ديناميكية لمواجهة التحديات الجديدة .. وحدث تغير كامل استراتيجيته اعتمد على : تطوير الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها حتى يستطيع ان يواجه المنافسة القوية من البنوك الأجنبية التي دخلت السوق المصرية .. باعتبار ان مصر تمثل مركز الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .. بل ايضا تمثل مركز جذب للنشاط المالي بمختلف أشكاله .. وكان لابد من الحفاظ على مستوانا التقدمي التقليدي بين البنوك العاملة في مصر والتي يبلغ عددها حاليا خمسين بنكا ، ومن هنا قام البنك بابتكار اوعية مصرفية

جديدة أدخلها لأول مرة في السوق المصرفية مثل : شهادات الادخار بالعملية الدلارية ، شهادات الادخار بالعملية المركبة (سلة العملات) ، التوفير بالعملات الأجنبية .. كما قام بنك مصر بافتتاح فروع للمعاملات على الطريقة الاسلامية .. وذلك حتى يشبع كل الرغبات لدى المواطن المصري والعربي على أسس من الشريعة الاسلامية .

شركات جديدة

● ● كذلك .. فقد استأنف بنك مصر دوره السابق في انشاء الشركات ..

فاسس ما يزيد على ٣٠ شركة تعمل في مجالات الأمن الغذائي والغزل والنسيج والسياحة والفنادق والانشاء والتعمير والنقل البحري والمال والبنوك .. ولم يقتصر دور البنك بالنسبة لهذه المشروعات على التأسيس او المساهمة في رأس المال ، بل قام بتدبير التمويل المطلوب لها سواء بقروض منفردة او بقروض المشاركة . او بتدبير قروض دولية من الخارج لهذه الشركات سواء عن طريق مؤسسات دولية مثل البنك الدولي او عن طريق بنوك أجنبية .

بيضة .. وسيتم تنفيذ جزء من توسعات المشروع في العريش ليغطي انتاج المشروع احتياجات اهالى سيناء .. ويدرس البنك حاليا تخفيض الثمن الحالى للبيضة الى اقل من خمسة قروش ونصف القرش لتسلم المستهلك بسعر اقل من ٦ قروش وهو السعر الحالى .

.. وهناك مشروع ضخم لاقامة هبير ماركت (سوبر ماركت كبير) يقام بجوار فندق شيراتون هليوبوليس .. سيقدم كافة السلع والخدمات التى يطلبها زائره ابتداء من الاكل إلى الملابس .. إلى كافة

مشروعاته فيمكن لأحدى شركاته التى أسسها ان تؤسس شركة او أكثر .. يساهم البنك فيها .. او قد لا يساهم لأن الهدف ان يكون بنك مصر كما كان ، شركة قابضة لها شركاتها العديدة ومساهمات في شركات اخرى .

أما عن اهم المشروعات التى شهدتها الفترة السابقة .. فقد كان منها مشروع نواجين بورسعيد الذى افتتحه الرئيس السادات في شهر يونيو الماضى ، وينتج ٧ مليون بيضة .. وحاليا يغطى انتاجه احتياجات محافظة بور سعيد ويصدر الفائض الى الاسماعيلية .. وفي يونيه القادم سيتضاعف الانتاج الى ٢١ مليون

ومن حسن الحظ فان خطط بنك مصر في العمل الاستثمارى تلتقى مع تخطيط الدولة في اهم المسائل التى تشغلها حاليا وأعنى : تحقيق الأمن الغذائى .. فالبنك يركز منذ سنوات على مشروعات الأمن الغذائى وخطته المستقبلية تولى اهتماما كبيرا بهذه المشروعات .. وتركز على انشاء ثلاجات لحفظ السلع الغذائية وانتاج البيض والدواجن .. وانشاء الوحدات المتكاملة لتجهيز وتعبئة اللحوم .. والوحدات المتكاملة لانتاج رغيف العيش .. والانواع المختلفة للحلويات وسياستنا في البنك بشكل عام لا تقوم فقط على تحمل البنك لتنفيذ كل

وهو ما سيسهم في خلق سوق مالية بولية في مصر .. وقد قامت البنوك المؤسسة بتوقيع عقد تأسيس الاتحاد ويقوم البنك حاليا المركزى باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة . □

اتحاد البنوك

وفي النهاية يأمل نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر ان تشهد المرحلة القادمة مولد اتحاد البنوك العاملة في مصر .. وهو مشروع تقدم به البنك لوزارة الاقتصاد ..

مركز الحاسبات

ويضيف محمد نبيل ابراهيم ايضا يقوم البنك بانشاء اكبر مركز للحاسبات الآلية للبنوك في الشرق الاوسط تم تأسيسه على أحدث جيل من اجيال الحاسبات ، وقائم على فكرة النهايات الطرفية المتصلة بمركز رئيسى للمعلومات ، وذلك حتى يزد من تحسين خدماته المصرفية للعملاء ويرفع من كفاءته الادارية في إدارة أنشطة البنك ووحداته المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية .. وقد بدأ فعلا في تشغيل المرحلة التجريبية الاولى .. ومن المنتظر ان يقدم خدماته للعملاء في نهاية هذا العام او بداية العام القادم .. وفي المرحلة النهائية نأمل ان يتحول الى مركز تجارى يمد خدماته إلى المشروعات التجارية القائمة في مصر .. وذلك خلال ثلاث سنوات .

المبنى الجديد

وهناك المبنى الجديد للبنك الذى سيقوم الرئيس السادات بوضع حجر الأساس له .. ويعتبر برجاً تجارياً يتكون من ٢٧ طابقاً ، سيخصص جزء منه للبنك وأنشطته .. والجزء الآخر سيؤجر كمكاتب ادارية للشركات .. وسيتم انشاء أماكن للسيارات تحت المبنى ، وتقوم بتنفيذ المبنى إحدى الشركات التى أسسها البنك ، ومن المنتظر ان ينتهى بناء هذا البرج خلال ثلاث سنوات .

التواجد بالسوق الدولى

يقول نبيل ابراهيم .. ان البنك يسعى في المرحلة القادمة الى التواجد الدولى في اسواق المال العالمية بانشاء بنوك مشتركة بالخارج يقوم البنك بتأسيسها ، او اقامة فروع في المراكز المالية الهامة مثل لندن وباريس .



ماكيت المبنى الجديد لبنك مصر .. ويقع بجوار المبنى القديم الحالى بشارع محمد فريد .

يتم دراسة الموضوع نأمل ان ننتهى منه قبل نهاية هذا العام .

الوجود الخارجى :

● ترى .. ماهى آخر تطورات الوجود الخارجى لبنك مصر ؟

— للأسف .. فقد فقد بنك مصر فى الفترة السابقة ستة من فروعه الرئيسية فى البلاد العربية : فى الجزائر وليبيا والسودان وسوريا واليمن الشمالية والمملكة السعودية ، ولم يبق لنا سوى بنك مصر — لبنان ، اما باقى الفروع فقد أمتت . أما السعودية فقد سحب الترخيص وطلبت أن يوجد بنك مصرى واحد فقط فى السعودية .. وقد حصل بنك القاهرة على الترخيص .. ومع ذلك فان وجودنا الدولى يتم من خلال البنك العربى الأوروبى الذى يرأسه الدكتور القيسرنى

المفاجأة :

● قلت : فى مناسبة العيد الستين لإنشاء بنك مصر .. ترى هل يحمل رئيس مجلس إدارة البنك مفاجأة للعاملين بالبنك .

أجاب : نعم .. مفاجأة مالية أفضل الاحتفاظ بها حتى أعلنها بنفسى عليهم ..

وتصديرها .. وندرس حاليا إنشاء هذه الوحدات المتكاملة فى المدن الكبرى بحيث تضمن : الأمانة .. والنظافة .. وأقل ربح ممكن .. ويمكن تعويض ارتفاع التكلفة فى رغيف العيش عن طريق المنتجات الأخرى ..

وتعبئة اللحوم :

كما يدرس البنك إقامة مشروع كبير لإنشاء مصنع لتجهيز اللحوم وتعبئتها .. وتغليفها .. أو بيعها شرائح للجمهور .. سيقام المشروع فى القاهرة .. وجار الاتصال حاليا بعدد من الشركات الانجليزية والدانمركية لعمل دراسات عن المشروع .

المشروع الكبير :

وهناك مشروع كبير يسعى البنك حاليا الى تحقيقه بالتعاون مع الدولة .. وعدد من البنوك والشركات لإنتاج ٥٠٠ مليون بيضة و٦٠ مليون دجاجة مطلوب توفيرها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة الى استمرار الإنتاج الحالى .. وسيتم تنفيذ هذه الفكرة من خلال تأسيس عدة شركات سيقوم بنك مصر بالترويج لها .. وتبوير التمويل اللازم من البنك .. ومن البنوك الأخرى .. وحاليا

الخدمات بحيث يمكن للفرد أن يقضى يومه كله .. فى هذه السوق .. ويحصل فيها على كافة احتياجاته .

وحدات متكاملة لإنتاج الرغيف :

.. وهناك مشروع شركة مصر للأغذية بالاشتراك مع الشركة الأمريكية « مالتى فود » .. وهى من أكبر شركات المواد الغذائية فى العالم .. وستتولى الشركة الأمريكية الإدارة الفنية للمشروع . وسيقوم المشروع بإنشاء وحدات متكاملة لإنتاج الخبز .. والحلويات .. وأنواعهما ، وسيتم تنفيذ كل مراحل الإنتاج فى مكان واحد .. إبتداء من طحن القمح إلى إنتاج الخبز والحلويات والمكرونة ..

وسيتم إقامة المشروع فى مدينة نصر على مساحة ١٦ فداناً ، وقد بدأ فعلاً وصول الآلات للمصنع .. ويبدأ الإنتاج فى النصف الأول من العام القادم . كما يدرس البنك حالياً ، فى نطاق هذا المشروع ، إمكانية « تغليف العيش » لبيع للفنادق والمحلات السياحية ، والشركة الأمريكية تنتج ٤٣ نوعاً من الخبز والحلويات من حق المشروع إنتاجها ووضع اسم الشركة عليها

ان يخصص باقى الارباح بعضه لاحتياطي اضافى وبعضه للمساهمة فى المشروعات المالية الاقتصادية النافعة ، تشجيعاً لها وتعزيراً لتحقيق نفعها للبلاد .

ولا شك انه اذا استمر البنك على هذا النجاح ، وليس ما يوجب الشك مطلقاً فى استمرار نجاحه ، واذا استمر المساهمون على الاكتفاء بحصة من الارباح مثل حصة السنة الماضية او ازيد منها قليلاً ، فان النتيجة الطبيعية هو ان يفيض بالتدريج مبلغ كبير من المال غير مأخوذ من رأس مال البنك ولا من احتياطيه بل مأخوذ من ارباح المساهمين ، لايداعه فى المشروعات الوطنية النافعة ، ولا ريب ان تشجيع صناعات الغزل والنسيج يدخل فى الاغراض التى يرمى اليها تعاون البنك .

الاقتصادى ، ويعمل قدر جهده لبلوغ هذه الغاية العظمى ، احثكم عنه وهو يشعر معكم بأهمية مدينتكم الحاضرة ومستقبلها الباهر ويعتبر نفسه سعيداً اذا هو اشترك معكم .

ان بنك مصر هو فى الاصل بنك للدائع ، غير انه لما كان قد تأسس بأموالكم وأموال المصريين ، وقام بإدارة مصريين ، فقد كان من الطبيعى الا يقف عند حدود مصارف الدائع ، دون ان يشعر بحاجات البلاد الى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى الى تحقيقها ما وجد الى هذا السعى سبيلاً ، وهو قد وفق الى هذا السعى ، بفضل الله وفضل نجاحه وفائض ارباحه ، وطريقة هذا ان قرر المساهمون فيه الا يحصلوا على حصتهم من الارباح كاملة ، بل ان يكتفوا منها بحصة مقبولة ، بلغت فى العام الماضى سبعة ونصفا فى المائة ، على

من خطبة حفل افتتاح فرع البنك بالمحلة الكبرى

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤)

« ان نجاح فكرة بنك مصر ، هذا النجاح الظاهر من شدة اقبال المصريين ، واطراد ارباحه والتوسع فى دائرة اعماله ، قد جعل الامالى فى مختلف بلدان القطر يتسابقون فى طلب تأسيس فروع بها ، ويلحون فى انجازها بأسرع وقت ، حتى تقوم بالخدمات التى تعرف بالمصارف الوطنية وحدها كيف تقوم بها للامالى ، وقد انهالت علينا هذه الطلبات انهىالا يدل على ثقة البلاد فى بنك مصر وطمانيتهم الى مستقبله الباهر المتين برعاية الله ومعونة المصريين .

احثكم عن بنك مصر ، عن البنك الوطنى الحقيقى الذى يشعر بما يشعر به اهل كل جهة من جهات القطر ، ويشعر بحاجات البلاد لتحقيق استقلالها

بنك مصر في عقد السبعينات



الحركة اليومية في بنك مصر .. والحسابات الجارية للعملاء .

البنك يلعب دوراً هاماً في دعم سياسة الانفتاح الإقتصادي

ومن المعروف أن بنك مصر قد وضع على مدى السنتين عامما الماضي استراتيجية ثابتة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي .. غير أن هذه الاستراتيجية كانت مرنة بدرجة تسمح بالاستجابة السريعة لمتطلبات السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة ، وبمجرد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي بصور القانون ٤٣

شهدت السبعينات من هذا القرن تغييرات عديدة في بنية الاقتصاد المصري .. ولعل أوضح هذه التغييرات الانتقال من مرحلة الاقتصاد شبه المنغلق .. الى مرحلة الانفتاح الاقتصادي .. كما حدث خلال هذه الفترات في اطار سياسة الانفتاح عدة تغييرات في المجال المصرفي اذ انتقلت البنوك من نظام التخصيص القطاعي الى نظام التخصيص الوظيفي ثم مرحلة عدم التخصيص والعمل في كافة المجالات .. ومن ثم مرحلة دخول البنوك الأجنبية والمشاركة .
وهذه الدراسة هو توضيح الدور الهام الذي لعبه بنك مصر في مرحلة السبعينات من أجل دعم الاقتصاد المصري والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .

مد أجل السنة المالية في عام ١٩٧٢ فترة ستة شهور لتنتهى مع نهاية السنة الميلادية وفقا للتعديل ، وبذلك غطت أرقام الميزانية في ذلك التاريخ (٣١ ديسمبر ١٩٧٢) فترة نشاط ثمانية عشر شهرا .

وتنفيذا لقرار التطوير تراجعت الموارد الاجمالية للبنك في نهاية عام ١٩٧٢ مقارنة بما كانت عليه في منتصف العام . فبتضمن ارقام النتائج الخاصة ببنك بورسعيد نجد أن إجمالي المركز المالى للبنك تراجع من ٤٢٣,٨ مليون جنيه في ٣٠ يونيه ١٩٧٢ (وهى الفترة السابقة لتطبيق التخصص الوظيفى) الى ٣٩٧,٥ مليون جنيه في نهاية العام . ويعزى هذا التراجع لهبوط أرصدة الودائع من ٣٦٠,٤ مليون جنيه الى ٣٣٣,١ مليون جنيه في فترة المقارنة ، حيث أن تطور أرصدة كل من القطاعات المخصصة وغير المخصصة وتحويل الارصدة من وإلى البنك كانت محصلة مبطوط في أرصدة الودائع يفوق النقص الذى لحق بالمركز المالى .

ومن جهة أخرى تميز توظيف البنك خلال فترة التخصص الوظيفى بهبوط الارصدة المدينة للقطاع المخصص نظرا لسرعة سداد الارصدة المدينة لشركات تصدير القطن من ناحية ، ولتمويل محصول الأرز عن غير طريق الجهاز المصرفى من ناحية أخرى .

فضلا عن ان اعتماد شركات التجارة الداخلية على الائتمان المتبادل مع وحدات القطاع العام الاخرى في الحصول على المال اللازم لها لمباشرة نشاطها ضاعف من السيولة المتوافرة لديها ، فترتب على ذلك زيادة موارد البنك مع عدم وجود مجالات استثمار متاحة فقام البنك بإيداع الفائض في حساب تمويل الخزنة ، غير انه نظرا لانفراد البنك بتمويل محصول القطن استتبع ذلك ضغط على موارد البنك اثناء وصول التمويل الى نروته ثم ارتفاع السيولة لدى البنك في غير اوقات التمويل وينطوى ذلك على انخفاض في عائد التشغيل مع ارتفاع معدل الاعباء ، ولتعويض ذلك حاول البنك الاستفادة الى اقصى درجة من معدلات الفائدة التى يمنحها له مراسلوه في الخارج على الارصدة التى يحتفظ بها لديهم .

من خطبة حفل التجار لتكريم سعد زغلول واطباء الوفد المصرى

(١٣ ابريل سنة ١٩٢١)

و التجارة المصرية تحت رحمة الاجانب في كل شىء ، واسواق المحاصيل المصرية هى كذلك تحت رحمة الاجانب في كل شىء ، والبنوك الموجودة كلها اجنبية تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين واموالهم في بلادها الاجنبية ، وتنفذ في المصريين اوامر تلك البلاد الاجنبية وهى في الغالب ضد مصلحة بلادنا ، وليس للتاجر رأى او كلمة في المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية التى تعدها حكومتها .

لكل هذا طلبنا ونطلب الاستقلال لنصبح احرارا في بلادنا ، لهذا فكر بعضنا في وضع حجر الاساس لاستقلال البلاد الاقتصادى ، فأسسوا بنك مصر نواة ذلك الاستقلال ، واول مدرسة عملية يتاهل فيها شبابنا الى للدخول في ميدان الحياة العملية التى كان مبعدا عنها .

حجم الصادرات والواردات المنفذة عن طريق البنك ، ونظرا لهذه الظروف جميعا أخذ البنك خلال فترة التخصص القطاعى يحاول تعويض تلك الظاهرة من القطاعات الاخرى ومن القطاع الخاص .

وصاحب العام المالى ١٩٧٢/٧١ تطور هام في نشاط البنك بصور قرار تطوير الجهاز المصرفى والذى تم بمقتضاه إجماع بنك بورسعيد في بنك مصر وترتب على هذا القرار أن اختص البنك بقطاع التجارة الداخلية وتمويل المحاصيل الزراعية (القطن والأرز) بجانب اختصاصه بخدمة الهيئة العامة للسلع التموينية ، وكانت القطاعات المخصصة للبنكين معا قبل ذلك تشمل قطاعات الغزل والنسيج التى كان يختص بها بنك مصر وقطاعات التجارة الداخلية والأدوية والتأمين التى كان يختص بها بنك بورسعيد سابقا ، وقد تم الدمج في أول أكتوبر ١٩٧١ ، فظهرت ميزانية البنك عام ١٩٧٢ شاملة نشاط وحدات بنك بورسعيد المندمجة ، وتقرر اعتبارا من عام ١٩٧٢ تعديل تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك فأصبح ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك بدلا من ٣٠ يونيه ، كما تقرر

لسنة ١٩٧٤ .. ساهم البنك في دفع هذه السياسة فقام بتكوين وأنشاء ثلاثين شركة على مدى ستة أعوام ، واستحدثت أوعية ادخارية جديدة ، ومد البنوك الأخرى والتي تربو على الأربعين بنكا بالعمالة المدربة ، وأنشأ أكبر مركز للحاسبات الالكترونية .

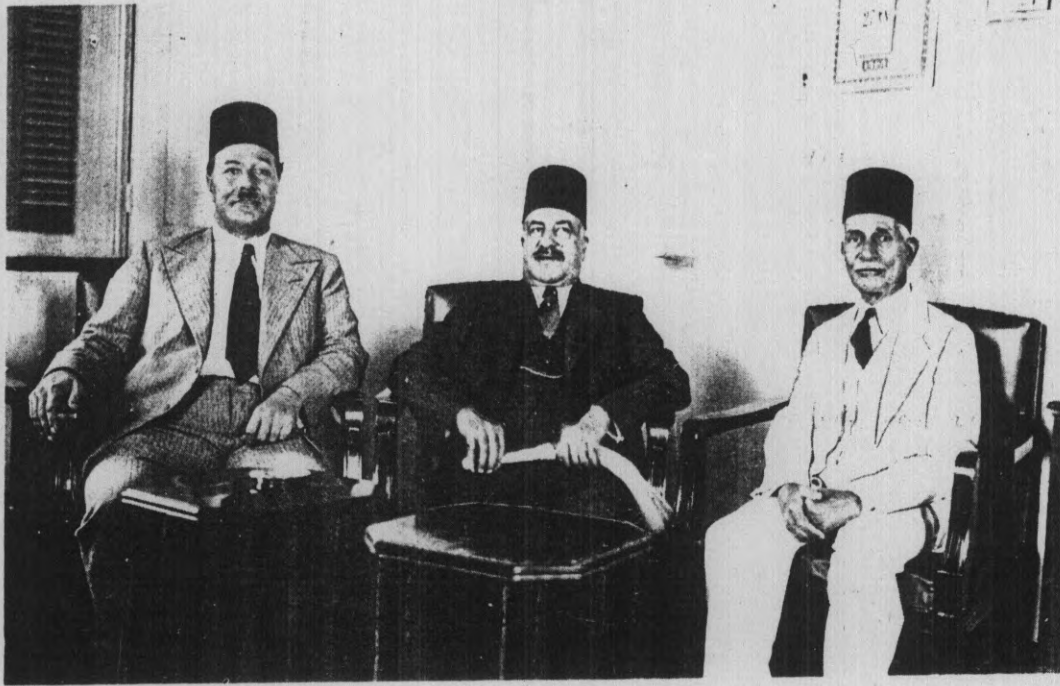
وعملت ادارة بنك مصر على تطوير نظم العمل بما يتواءم مع المرحلة الجديدة وقامت بتشجيع وتجميع المدخرات ، وتبنى سياسات توظيفية سليمة ، واستعاد البنك دوره في إنشاء الشركات القومية التى تحتاجها البلاد وذلك من منطلق تأكيد وضع البنك كاحدى دعائم الاقتصاد القومى .

وتظهر الأرقام أن حجم أصول/خصوم البنك قد زاد خلال السبعينات بما يربو على ثمانية أمثال ماكان عليه في بداية العقد ، ويبرز تطور عناصر الميزانية أن الودائع ساهمت بنسبة ٦٩,٨٪ من قيمة الزيادة التى تحققت في جانب الخصوم ، بينما شارك التوظيف (القروض والسلفيات + الاستثمارات) بنسبة ٦١,٩٪ في الاضافة التى طرأت على أصول البنك ، واختصت القروض والسلفيات وحدها بنسبة ٥٥,١٪ من تلك الزيادة .

نظام التخصص

ومن المناسب أن نشير الى أن نشاط البنك في السبعينات حكمته تنظيمات مختلفة ، فقد عمل البنك حتى منتصف عام ١٩٧٢ في ظل نظام تخصص قطاعى أعقبه نظام تخصص وظيفى ، ومنذ يوليه ١٩٧٥ يزاول البنك نشاطه في كافة المجالات دون تخصص .

وخلال الفترة الأولى كان البنك مختصا بخدمة قطاع الغزل والنسيج ، واتسمت تلك الفترة بأن القطاع المخصص كانت تتوافر السيولة لديه وذلك باعتباره أقدم القطاعات الصناعية وأكثرها قدرة على التمويل الذاتى ، فترتب على ذلك انكماش احتياجاته من البنك ، وساهم في توفير السيولة لدى شركات قطاع الغزل والنسيج انشاء مؤسسة تجارة الجملة ، فتبع ذلك سرعة تصريف منتجات القطاع محليا ، حتى أن هذه الشركات لم تكن تلجأ الى البنك إلا في أضيق الحدود ولفترة محدودة . ولوحظ أيضا خلال نفس الفترة في مجال المعاملات الخارجية أن حجم اعتمادات التصدير والاستيراد المفتوحة للقطاع المخصص تقل كثيرا عن



طلعت حرب

تطور المركز المالي

غير انه مع الغاء نظام التخصيص حقق المركز المالي للبنك نموا مطردا واخذ البنك يشكل استخداماته للحصول على اكبر ربح مع الاحتفاظ بالسيولة المطلوبة وزاد نشاطه بشكل ملحوظ لاسيما في مجال العمليات الخارجية التي تم تمويلها عن طريق موارد السوق الموازية والتسهيلات المصرفية - والتي ساعد على تنميتها فيما بعد صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذي كان له اثره على حصيلة السوق الموازية وعلى حجم الودائع بالعملة الاجنبية ، كما اضيف القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ روحا جديدة على طبيعة العمل المصرفي وتنسم بايقاع اكثر سرعة شمل اساليب العمل والسياسات ، وتبلورت استراتيجية البنك في ترشيد وتقوية النشاط في اطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن ، مع البدء في تكوين مجموعة من الشركات للمعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية . ويوضح البيان التالي تطور الزيادة التي تحققت في بعض عناصر المركز المالي للبنك في ظل نظام التخصيص بوجه عام وما بعدها .

نسبة الزيادة من ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ١٩٧٩/١٢/٣١	نسبة الزيادة من ١٩٧٠/٦/٣٠ الى ١٩٧٤/١٢/٣١	
%	%	اجمالي الاصول / الخصوم
٢٥١,٨	١٣٤,٦	الودائع
١٩٦,٩	١٤٤,٥	القروض والسلفيات
٢٦٨,٤	٢٢٧,٨	القروض والسلفيات والاستثمارات
٢٤٠,٧	١٧٤,٧	

□ وعلى اثر الغاء نظام التخصيص اخذ البنك يرفع من رأسماله تمشيا مع التطورات ، وعمد ايضا الى زيادة احتياطياته بما يتفق مع حجم مركزه المالي .

٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	رأس المال
١٠,٠	٧,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	الاحتياطيات
٣٨,٠	٢٨,٨	٢٢,٢	١٨,٥	١٦,١	١٤,٥	١٣,٤	١٢,٨	٩,٥	٩,٣	

□ كما عمل البنك على نشر الوعي الاخباري بين جمهور المتعاملين ، لذلك زادت الودائع في نهاية ١٩٧٩ بما يربو على سبعة أمثال مستواها في منتصف ١٩٧٠ .

تطور الودائع في بنك مصر خلال ١٠ سنوات

السنة	اجمالي الودائع (مليون جنيه)	اجمالي الودائع / اجمالي الخصوم %
١٩٧٠	١٨٥,٢	٨٠,٩
١٩٧١	١٩٦,٥	٨١,٨
١٩٧٢	٣٣٣,١	٨٣,٨
١٩٧٣	٣٧٢,٦	٨٧,٠
١٩٧٤	٤٥٢,٩	٨٤,٣
١٩٧٥	٥٧٨,١	٨٦,٢
١٩٧٦	٦٦٩,٢	٧٤,٥
١٩٧٧	٨٨٧,٦	٧٥,٤
١٩٧٨	١٠٣٥,٦	٧٠,٠
١٩٧٩	١٣٤٤,٩	٧١,٢

توزيع المدخرات على الالوعية المختلفة المودعة في بنك في الفترة من ٧٢ - ١٩٧٩
بالمليون جنيه

نوع الوديعة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الودائع تحت الطلب	١٤٤,٣	١٧٤,٧	٢٣٦,٤	٣١٤,٦	٣٥٧,٢	٤٨٧,٠	٤٤٩,٦	٥٠٤,٨
الودائع لاجل وباخطار	١٠٩,٦	١٠٧,٢	١٠٠,٩	١١٣,٦	١٠٧,٤	١٤٤,٤	٢١٤,٢	٣٥٥,٤
التوفير	٥٩,٣	٦٧,٦	٨١,١	٩٦,٢	١١٤,١	١٣٦,٤	١٨٣,٠	٢٤٣,٢
ودائع اخرى	١٩,٩	٢٣,١	٣٤,٥	٥٣,٧	٩٠,٥	١٩,٨	١٨٨,٨	٢٤١,٥

التعاون الدولي

نجح البنك بفضل ثقة الجهات الخارجية فيه في المشاركة في برامج التعاون الدولي مما اتاح له الحصول على تسهيلات طويلة الاجل من البنك الدولي للانشاء والتعمير وبعض هيئات التمويل في النمسا والسويد قام باستخدامها في توسيع مجال توظيفه .

فقد حظى البنك في عام ١٩٧٦ بنصيب مبلغ ما يعادل ٣٤,٢ مليون دولار من قرض قدمه البنك الدولي للانشاء والتعمير للحكومة المصرية ، وفي عام ١٩٨٠ قدم البنك الدولي للحكومة المصرية قرضا يوزع منه مبلغ قدره ٢٠ مليون دولار بالتساوي فيما بين بنك مصر وبنك التنمية الصناعية ومؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني . كما توصل البنك في عام ١٩٧٦ الى عقد اتفاقية للتعاون المالي مع كينترول بنك بالنمسا - وهو هيئة تعمل على تشجيع الصادرات النمساوية وتهدف الاتفاقية الى تزويج وتصدير السلع والخدمات من والى النمسا بغرض تنمية المشروعات المشتركة ، وبمقتضى الاتفاق يقدم كينترول بنك بالنمسا بضمان

البنك في سبيل تنمية مدخرات الافراد التي تتسم غالبيتها بالطبيعة الادخارية مساهرا بذلك سياسته التي انتهجها دائما من حيث الاعتماد على قاعدة عريضة من المودعين محققا بذلك هدف تنمية المدخرات من ناحية وصنغ صفة الاستقرار على ودائعه من ناحية اخرى . ومن ناحية اخرى اظهر تقسيم الودائع حسب انواع العملات تحسنا ملحوظا في جانب الودائع بالعملات الاجنبية فقد ارتفعت تلك الودائع خلال السنوات الخمس الماضية وفاقت الـ ٣٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٧٩ ، وشاكرت بذلك بنسبة ٣٢,٣٪ في الزيادة التي تحققت في اجمالي الودائع خلال تلك السنوات ، ويعزى هذا التحسن للجهود التي بذلها البنك في ايجاد اوعية ادخارية بالعملات الاجنبية مسايرة منه للسياسة العامة للدولة في شأن تنمية الموارد بالعملات الاجنبية وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وساعد على تعزيز هذه السياسة قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ، ورفع الاسعار التشجيعية للعملات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصري ، وارتفاع اسعار الفائدة على الودائع الاجنبية .

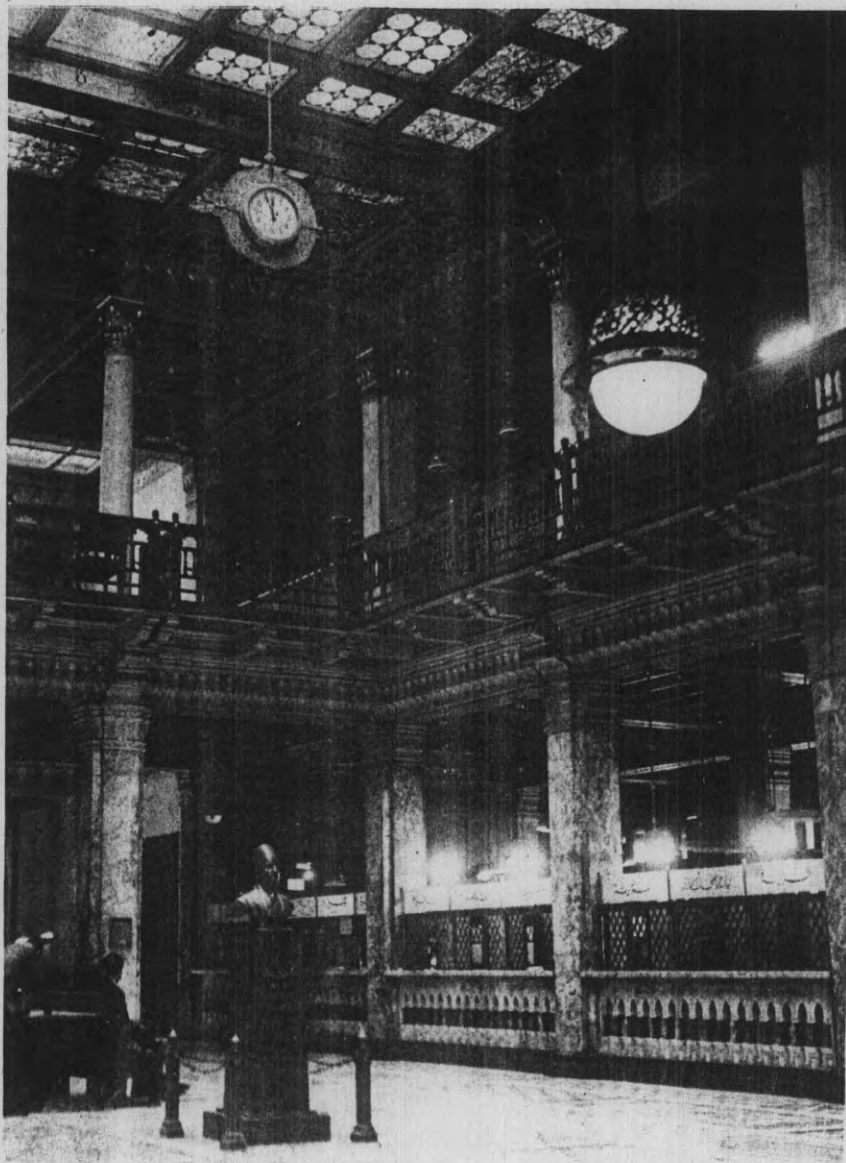
وتشير الارقام الى ان الودائع رغم تفاوت اهميتها النسبية ضمن مكونات خصوم البنك احتلت طوال الفترة مركزا رئيسيا لم ينخفض باى حال عن ٧٠٪ من اجمالي الخصوم .

استحداث اوعية ادخارية

وقام بنك مصر بتطوير انظمتها الادخارية القائمة واستحدثت اوعية جديدة بالعملات المحلية والاجنبية بغرض توفير الموارد لمقابلة سياسته في التوظيف والاستثمار ، وقد تدرجت هذه الالوعية من نظم التوفير العادية وذات الجوائز وبقاتر توفير الاسكان الى شهادات الادخار لمدة ثلاث سنوات ولمدة خمس سنوات والشهادات الدورية لثلاث سنوات .

ويظهر تطور مكونات الودائع خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩ ان كافة انواع الودائع حققت زيادات ملحوظة ، ورغم ان الودائع تحت الطلب سجلت اكبر زيادة من حيث الارقام المحددة غير ان اكبر معدل للزيادة تحقق في ودائع التوفير التي اخذت تتزايد بانتظام وبنسب مرتفعة وقد سجلت ارتفاعا بواقع ٣٠٪ يليها الودائع تحت الطلب ، اما الودائع لاجل وباخطار فقد تعرضت لاتجاه نزولي في معظم السنوات حتى عام ١٩٧٦ ثم تحسنت بعد ذلك ، واستطاعت ان تحقق خلال السنوات الثلاث الاخيرة معدلات مرتفعة للغاية من النمو ٣٤,٤٪ عام ١٩٧٧ ، ٤٨,٣٪ عام ١٩٧٨ ، ٦٦٪ عام ١٩٧٩ مكنتها من ان تصل في نهاية المدة الى مستوى يزيد بنسبة ٢٢٤,٣٪ على الارقام التي سجلتها في عام ١٩٧٢ .

ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول في تركيب الودائع حيث زاد نصيب الودائع الجارية في تلك السنة على نصف ودائع البنك ومال الى الزيادة بعد ذلك حتى عام ١٩٧٩ ، وقد اخذت الودائع ذات الطابع الادخاري تتزايد بمعدلات سمحت لها بان تساهم في عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٤,٥٪ من اجمالي الودائع ، وقد كان لتعديل هيكل اسعار الفائدة واستحداث البنك الالوعية الادخارية المختلفة في الفترة الاخيرة اثره في تغيير انماط الودائع ، ويلاحظ بوجه عام ان مساهمة ودائع التوفير في اجمالي الودائع اتسمت بالثبات النسبي طوال الفترة في ظل تزايدها من حيث القيمة المجردة ، او تعكس هذه الظاهرة جهود



بنك مصر من الداخل

بالقدر الذى كان متوقعا لها ، فقد تميز محصول القطن بتوفير السيولة لدى شركات التصدير ، مما أدى الى سرعة سداد أرصدها المدينة ، وبالتالي قصر فترة التمويل ، وبالنسبة لمحصول الأرز اتجهت المؤسسة المصرية العامة للمضارب الى مصابر غير مصرفية للحصول على ائتمان بأعباء مخفضة .

وقد أثرت هذه الأوضاع على نشاط البنك ، إلا أنه حرص على تعويض النقص فى أرصدة تمويل القطن الى تتسم بالموسمية بزيادة قروضه للقطاعات الأخرى ، كما حاول البنك إيجاد مجالات توظيف جديدة فاستحدث فى عام ١٩٧٤ نظام الاقتراض بالعملية المحلية بضمان ودائع بالعملات الأجنبية . ويعتبر الغاء

يلاحظ أن القروض والسلفيات اتسمت باتجاه صعودى بوجه عام ، ورغم استمرار البنك فى تحقيق أرقام عالية فى هذا البند لوحظ هبوط تعامل القطاع المخصص للبنك خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى ، وبعد تطبيق قرار تطوير الجهاز المصرفى وتحول القطاعات انتقلت من البنك أرصدة مدينة تمثل قروضا وسلفيات تزيد على تلك التى انتقلت من البنوك الأخرى وتعرض رصيد القروض والسلفيات والأوراق المخصصة لهبوط فى عام ١٩٧٣ تبعه تحسن مستمر طوال الفترة ، غير أنه رغم الارتفاع الذى حققه فى هذا البند بعد ذلك استمرت الظاهرة التى سبق أن ساعات خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى ، ألا وهى عدم تعامل القطاعات المخصصة مع البنك

الصادرات النمساوية الى مصر التى تمول عن طريق البنوك التجارية النمساوية ، فتقوم تلك البنوك باقراض بنك مصر بمبالغ يعيد اقراضها لعملائه المستوردين من النمسا .

وعلى أثر الاعلان عن توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ ، بحيث تتم جميع عمليات التصدير والاستيراد بالسعر التشجيعى ، فقد سعى البنك لتسيير موارد متوسطة وطويلة الأجل لتسهيل عملياته الخارجية وعقد اتفاقا فى أواخر عام ١٩٧٨ مع أحد البنوك السويدية لتمويل الصادرات السويدية بقروض متوسطة الأجل تمنح لبنك مصر فى إطار الضمانات التى تقدمها هيئة ضمان الصادرات السويدية على أن يقوم البنك بإعادة اقراضها لعملائه المستوردين للسلع الرأسمالية من السويد .

القروض والسلفيات

زادت قيمة القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصصة بمبلغ ٩١٥,٩ مليون جنيه فى الفترة من منتصف عام ١٩٧٠ الى نهاية عام ١٩٧٩ ، وساهمت بنسبة ٥٥,١٪ فى الزيادة التى تحققت فى إجمالى أصول البنك .

القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصصة

السنة	مليون جنيه
*١٩٧٠	٨٢,٧
*١٩٧١	٩٣,٩
**١٩٧٢	٢١٤,١
١٩٧٣	٢٠٩,١
١٩٧٤	٢٧١,١
١٩٧٥	٣٠٤,٨
١٩٧٦	٤٥٦,٦
١٩٧٧	٦٠٣,٧
١٩٧٨	٧٦١,٤
١٩٧٩	٩٩٨,٦

* بالنسبة لعامى ٧٠ ، ١٩٧١ تعكس الأرقام الوضع القائم فى ٣٠ يونيو وفى باقى السنوات تعكسه فى ٣١ ديسمبر .
** تشمل الأرقام نشاط وحدات بنك بورسعيد المنتمية .

وسياسته الإستثمارية في السبعينات



بالتقدم التكنولوجي الحديث بفرض المعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

وفي مجال انشاء الشركات قام البنك - كسابق عهده - في استعادة دوره الطبيعي في هذا المجال ، ومجدداً بذلك دور الرائد الاقتصادي محمد طلعت حرب وشجع البنك على ذلك توافر الفرص العديدة للاستثمارات في ضوء تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، الى جانب خبرة رجال البنك في مجال الاستثمار والتي رجع تاريخها الى ايام تكوين شركات بنك مصر في الماضي .

ويمثل هدف السياسة الاستثمارية للبنك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، بما يحقق زيادة في انتاج البلاد وتوفير فائض للتصدير وبالتالي تحسين مركز ميزان المدفوعات واتاحة فرص اضافية للعمالة واجمالا العمل على توفير الرخاء للشعب المصري .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اتبع البنك ياسة تخطيطية تؤدي الى تجميع رؤوس الاموال اللازمة عن طريق استحداث الوعية الادخارية كما سبق ان اشرنا ، والسعي وراء مشاركة رؤوس الاموال العربية والاجنبية مع البنك في انشاء الشركات ايماناً منه بأن الاستثمارات المشتركة تتيح للانتاج فرصة النمو والتطور من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير التمويل الكافي بالنقد الاجنبي وتوافر الخبرات الاجنبية التي سبقتنا في مضمار الانتاج .

وتمشيا مع سياسة الدولة حدد البنك استراتيجيته الاستثمارية على اساس الاولوية لمجالات الامن الغذائي والكساء

منذ قيام بنك مصر ورسائله الاولى هي العمل على تأسيس شركات مساهمة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي للبلاد من صناعة وتجارة ونقل وسياحة وغيرها ، تدعياً للاقتصاد القومي ولتهيئة فرص العمل امام اجيال متعاقبة من ابناء الوطن .

وفي عام ١٩٤٧ بدأت الدولة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وصدر قانون استثمار المال العربي والاجنبي الذي سمح بانشاء بنوك مشتركة ، وبدأ البنك ارتياد هذا المجال فتم بتاريخ ١٩ اغسطس عام ١٩٧٤ التوقيع بالاحراف الاولى على الاتفاق المبدئي لتأسيس « بنك مصر الدولي » . بالاشتراك مع فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو وبنكودي روما وبنك يوباف لندن ، واعقبه انشاء « بنك مصر رومانيا » في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بالاشتراك مع مجموعة بنوك رومانية .

وما أن صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ - الذي اعطى البنوك حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار - حتى قرر البنك حمل رسالته والبدا في تكوين مجموعة جديدة من الشركات في كافة المجالات التي تحتاجها اقتصاديات البلاد ، واخذ في اعداد الدراسات اللازمة لذلك .

رسم البنك لنشاطه سياسة يتطور مفهومها في محورين ، اولهما ترشيد وتقوية نشاطه كبنك تجاري في اطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن في ميزانية البنك مع تحقيق اقصى عائد ممكن لاستخداماته المختلفة ، وثانيهما البدء في تكوين مجموعة الشركات بأسلوب يتلاءم مع مفاهيم العصر ويأخذ

• البنك يستعيد دوره الطبيعي في إنشاء الشركات • ٣٠ شركة يؤسسها البنك خلال ٦ سنوات

مجمع صناعي متكامل بمنطقة العامرية بجوار الاسكندرية ، يهدف الى انتاج الخيوط والالياف الصناعية والغزل والنسيج والتجهيز والصباغة والتفصيل والتطريز ، والتريكو وبكر الحياكة .

وقد صدر قرار انشاء شركة مصر العامرية للالياف الصناعية ، كما انتهت الدراسات التفصيلية الخاصة باقامة مشروع الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة ، وتم تحديد حجمه في ثلاثة مصانع غزل ومصنعي نسيج تستخدم ٨٠٠ نول و ٢٢٨ نول قطيفة ووحدات صباغة وتجهيز تغطي كامل احتياجات المصانع ومصنع للملابس الجاهزة ومحطتي كهرباء ومياه . وقد بدأ المجمع بالفعل خطواته التنفيذية الاولى حيث يجري حاليا التجهيزات الانشائية للمصانع ، وينتظر ان ينتهي العمل في اقامة هذا المجمع مع اوائل عام ١٩٨٣ ليشارك مع غيره من شركات قطاع الغزل والنسيج في تغطية احتياجات المواطنين من الكساء .

مشروعات الانشاء والتعمير

للمشاركة في حل أزمة الاسكان وتنمية الاقتصاد القومي ساهم البنك في تكوين شركة مصر للتعمير والشركة الوطنية للاسكان للنقابات المهنية ويقومان بمباشرة كافة الأنشطة المتعلقة بمشروعات الاسكان والتشييد وانشاء المجمعات السكنية الجديدة والامتداد العمراني ، كما انشأ البنك بالاشتراك مع إحدى شركاته شركة مصر للهندسة والانشاءات المدنية وبناء المباني المختلفة وكذلك عمليات تسوية الاراضي والمرافق . ومن شركات البنك الجديدة شركة مصر للاستثمار وتقوم بانشاء ادارة واستغلال المشروعات الاقتصادية المختلفة واول اعمالها مبنى برج/ بنك مصر .

واشترك البنك في تأسيس شركة السويس للأسمنت بهدف العمل على زيادة المعروض من الاسمنت الذي تحتاجه قطاعات التشييد والاسكان ، ولتلافي ما قد تتعرض له البلاد من أزمات

والاسكان وكذلك المساهمة في تعميم منطقة قناة السويس باعتبار هذه المجالات أكثرها حاجة للتنمية السريعة ، وإلى جانب ذلك قام البنك بتأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات تعمل في المجالات الأخرى .

ومن الملاحظ ان اشترك البنك في المشروعات الاستثمارية اتخذ صورة تأسيس مشروعات ابتداء من عمل دراسات الجبوى بها وحتى اتمام انشاء المشروع مع الاشتراك بنسبة في رأس المال علاوة على منحة قروضا وتسهيلات مصرفية لهذه المشروعات ولأجل متوسطة وطويلة ، أو الاشتراك مع هيئات عامة وخاصة في رؤوس أموال مشروعات تثبت جدواها ، مع الاشتراك ايضا في منح قروض وتسهيلات لهذه المشروعات .

مشروعات الأمن الغذائي

رأى البنك أن يشارك في مواجهة متطلبات المواطنين من الغذاء عن طريق المساهمة في مشروعات ضمت شركة الاسماعيلية مصر للدواجن وشركة بور سعيد لانتاج الدواجن والبيض وشركة الاسماعيلية مصر للتبريد والشركة الوطنية للأمن الغذائي وشركة المهندس للمنتجات الغذائية وشركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات وشركة الاسماعيلية الوطنية للمشاتل .

وفي هذا المجال أسس البنك شركة مصر للتبريد والتخزين للمساهمة في الوفاء باحتياجات تخزين وحفظ الخضروات والفاكهة واللحوم والطيور والأسماك سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير وبذلك يتم توفير سعة مناسبة لتخزين السلع التي تقوم الدولة باستيرادها طبقا لانسب الأسعار والأوقات ، وقد تم اقامة ثلاث ثلاجات بالجيزة وبور سعيد والاسكندرية بسعة تخزينية ٣٠٠٠٠ طن تعمل بكامل طاقتها .

كذلك انشأ البنك شركة مصر للأغذية للمساهمة في انتاج الخبز بمختلف انواعه وصناعة المكرونة ، وتم التعاقد على استيراد خطوط انتاج الخبز والمكرونة وسيبدأ ظهور الانتج في النصف الثاني من عام ١٩٨١ .

ورأى البنك أن يساهم في حل مشكلة اللحوم والبروتين الحيواني عن طريق اقامة مشروع لتشفية وتقطيع وتعبئة اللحوم يجري حاليا دراسة اقتصادياتها مع الفنيين المختصين .

مشروعات التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي

ساهم البنك في انشاء شركة الاسماعيلية مصر للتنمية الزراعية ، هدفها استصلاح الاراضي في نطاق محافظة الاسماعيلية واستزراعها وتحويلها الى وحدات نمونجية للتصنيع الزراعي وتربية الماشية المنتجة للحوم والالبان وكذلك الدواجن ، وتزاول الشركة نشاطها منذ سبتمبر عام ١٩٧٧ .

مشروعات الكساء

تمشيا مع سياسة الدولة في العمل على توفير الكساء لأفراد الشعب ، قام البنك باتخاذ الخطوات الايجابية نحو اقامة

من خطبة حفل تكريم نادى
التجارة العليا لطلعت حرب
بمناسبة دخوله عضواً في مجلس
الشيوخ (اواخر مارس سنة
١٩٢٤)

تعييني ضمن اعضاء مجلس الشيوخ لم
يصرف الى شخصي الضيف بقدر ما
يصرف الى بنك مصر اولا وإلى المائلة
الفكرية العملية التي ضمن الغرايا

لقد ربطتكم بهذا النادي رابطة بين
الاخاء والتضامن بينكم . فليصرف هذا
التضامن الى البحث المشترك عن الجهود
التي يمكنكم ان تقوموا بها في سبيل
استقلال مصر الاقتصادي . لتحثوا عن
جميع وجوه حياتنا الاقتصادية

وخصوصا حياتنا التجارية الخادمة
وتتفرقا عليها وتقاتروا احوالها بأحوال
البلاد الاخرى وتعملوا ما يصح ان
نقتبسه منها وما لا يصح . انكم اذا
علمتم هذا وبقيتم في دائرة البحث العلمي
وقعتم بهذا الجهد الذي لا يكلفكم شيئا
سوى التفكير في المسائل الاقتصادية
والمالية العامة . تكونون قد قمتم
بمصينكم من الواجب المفروض عليكم
بصفتكم مصريين وبصفتكم منتسبين الى
المدارس التجارية وإلى هذا النادي .

والتجارية والفنية المتعلقة باقامة وتملك وإدارة المستشفيات
ذات المستوى العالى المزودة بأحدث الوسائل الطبية الحديثة .

مشروعات قطاع التجارة

شارك البنك في تأسيس شركة بور سعيد الحرة للتجارة
والتنمية « فريبور » وتهدف الى القيام بكافة اعمال الاستثمار
في الداخل وفي المناطق الحرة ، وتهتم على الاخص بإنشاء
المخازن والثلاجات في المناطق الحرة لتجارة الترانزيت . كما
تقوم بإنشاء المشروعات الصناعية وغيرها وتقديم
الاستشارات والخدمات العامة .

مشروعات قطاع الكيماويات

ساهم البنك في تكوين شركة ابو قير للأسمدة والصناعات
الكيماوية وتهتم بإنتاج جميع انواع الاسمدة وعلى الاخص
المخصبات الكيماوية لزيادة انتاج المساحة الزراعية والنهوض
بالانتاج الزراعى تدعيما للدور الذي يقوم به البنك في مجال
الامن الغذائى .

ويتضح لنا من العرض السابق أهمية دور مجموعة
الشركات الجديدة التي أنشأها البنك أو ساهم في إنشائها في
ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وبذلك يكون اهتمام بنك
مصر قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة ، التي
تعكس في مجموعها مدى ما اتصفت به سياسة بنك مصر
الاستثمارية من شمول ، والتي تؤكد رسالة بنك مصر التي
عقد عليها العزم منذ تأسيسه بأن يكون بنكاً للأعمال يكرس
للبلاد كل ما يستطيع من خدمات في حدود طاقاته وامكانياته الى
جانب كونه بنكاً تجارياً رائداً للخدمات المصرفية في مصر
بانتشاره الكبير على مستوى الجمهورية .

ونود ان نشير الى ان بنك مصر منذ انشائه للآن شارك في
تنمية الاقتصاد القومى بما لا يمكن قياسه بالأرقام المجردة
التي يعكسها نشاطه في فترة السنتين عاما الماضية ، بل يمتد
ليشمل الاصول التي اضافها الى هيكل الاقتصاد القومى من
خلال مجموعة شركات مصر التي أنشأها منذ اوائل
العشرينات والمجموعة الجديدة المنشأة حديثاً والتي أتاحت
جميعاً فرصاً عديدة للعطالة بل والتبعية لجموع المواطنين
وساهمت في زيادة الناتج القومى .

في هذه المادة الحيوية ، وتوفير فائض للتصدير الى الخارج بما
يحقق دخلا مجزيا من العملات الاجنبية .

مشروعات قطاع المال والبنوك

قام البنك بدعم قطاع المال والبنوك بإنشائه بنك مصر الدولى
وبنك مصر رومانيا ، ومساهمته في انشاء بنك قناة السويس
والشركة العربية المشتركة للاستثمار وبنك التعمير والسكان
والبنك الوطنى للتنمية ، ولا يخفى الدور الهام الذى تقوم به
البنوك في سبيل تنمية البلاد وتمويل المشروعات المختلفة
زراعية أو صناعية أو أسكان وبناء وغيرها الى جانب
مزاولتها للنشاط المصرفى المعتاد .

مشروعات الفنادق والسياحة

اهتم البنك بمشروعات الفنادق والسياحة باعتبارها موردا
هاما من موارد الثروة القومية تعمل على رواج الحركة
السياحية في مصر بتوفير الفنادق الكافية لاستقبال السياح
وجذبهم وبالتالي زيادة الدخل القومى من العملات الاجنبية
اللازمة للنهوض بالتنمية فساهم في انشاء الشركة العربية
الدولية للفنادق والسياحة وشركة مصر ابو ظبى للاستثمارات
العقارية وشركة الاسماعيلية للسياحة ، وتهدف جميعها الى
اقامة الفنادق والمنشآت السياحية .
وأسس البنك شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة وباكورة
مشروعاتها انشاء فندق شيراتون هليوبوليس .

مشروعات النقل والخدمات

نظرا لأهمية النقل البحرى الذى يؤثر نشاطه على التكلفة
النهائية للتجارة الخارجية ولما كان الاسطول التجارى لا ينقل
سوى ٦٪ فقط من حجم التجارة الخارجية لمصر مما يشكل
عبئا على الاقتصاد القومى نتيجة لاستخدام السفن
الاجنبية التي تستوعب ٩٤٪ من عمليات النقل البحرى للبضائع
المصرية فقد قام البنك بإنشاء شركة مصر ايكو للنقل البحرى
وتعمل بالاضافة الى نقل البضائع على تسهيل نقل الأفراد عبر
موانى البحر الاحمر والبحر الابيض وتساهم في تسهيل
عمليات السياحة .
وفي مجال الخدمات ساهم البنك في انشاء الشركة للطبقة
العنبرية الدولية وعرضها القيام بجميع الاعمال لخدمة

الوثائق الرئيسية

إنشاء بنك مصر

عقد شركة ابتدائي

فيما بين الموقعين على هذا وهم :
احمد مدحت يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك المقيم بالقاهرة
عبدالعظيم المصرى بك المقيم بمغاغة
عبدالحميد السيوفى بك المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان المقيم بالقاهرة
اسكنر مسيحة افندى المقيم بالقاهرة
عباس بسيونى الخطيب افندى المقيم
بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من نوى الاملاك ومصريو
التبعية ، قد تم الاتفاق على ماياتى :
مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا على
تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت
عنوان « بنك مصر » يكون مركزها
بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم
السلطاني بالترخيص لهم بتأسيس هذه
الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع
اعمال البنوك من خصم وتسليف على
بضائع وسندات واوراق مالية والكامبيو
والعمولة وقبول الامانات والودائع وفتح

الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء
السندات والاوراق المالية والاشتراك في
اصدار السندات والاوراق المالية .. وغير
ذلك مما يدخل عادة في اعمال البنوك بلا قيد
ولا تحيد .

مادة ٢ - راس مال هذه الشركة ثمانون
الف جنيه موزعة على عشرين الف سهم
ثمن كل سهم منها اربعة جنيهات مصرية .
ويقرر المؤسسون انه صار اكتتاب وبفع
كامل راس المال من المكتتبين الاتى بيان
اسمائهم بعد .

.....

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه
الاسهم وقدره ثمانون الف جنيه مصرى
اودعت في بنك مصر روما بمصر كما يتضح
من الشهادة المعطاه من البنك المذكور
بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ويعترف المتعاقبون بانهم قابلون
للاحكام المدونة بالقرارين الصاريين من
مجلس الوزراء في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و٣
يونية سنة ١٩٠٦ المنشورين في الجريدة
الرسمية في ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨

و٤ يونية سنة ١٩٠٦ العدد ٦٦ ،
ويعتبرونها جزءا لهذا العقد وللنظام
المرفق به ، وقد وكلوا الافوكاتو ابراهيم
فورتي في اجراء كل التعديلات التى تطلبها
رئاسة مجلس الوزراء في نص هذا العقد
الابتدائي او في نص النظام المرفق به وكذلك
في اجراء مايلزم للحصول على المرسوم
السلطاني المرخص بتأسيس الشركة وفي
اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لذلك من
نشر وخلافه .

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد
كل من المتعاقبين ، يصير ايداعها
بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب
الترخيص .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :

احمد مدحت - عبدالحميد
السيوفى - عبدالعظيم المصرى -
محمد طلعت حرب - فؤاد
سلطان - عباس الخطيب -
اسكنر مسيحة - يوسف اصلان
قطاوى .

مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك مصر »

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائي
المحرر بصفة عرفية في القاهرة بتاريخ ٨
مارس سنة ١٩٢٠ بين حضرات :
احمد يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك المقيم بالقاهرة
عبدالعظيم المصرى بك المقيم بمغاغة
عبدالحميد السيوفى بك المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان المقيم بالقاهرة
اسكنر مسيحة افندى المقيم بالقاهرة
عباس بسيونى الخطيب افندى المقيم
بالقرشية (الغربية)
وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية ،

لاجل تأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك
مصر » .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة
المساهمة المذكورة ، وبعد الاطلاع على
المادة ٤٠ من قانون التجارة الاهلى ،
والمادة ٤٦ من تكوين التجارة المختلطة .
رسمنا بما هو ات :

مادة ١ - رخص لحضرات : احمد مدحت
يكن باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا
ومحمد طلعت حرب بك ، بان يؤسسوا
على ثمتهم وتحت مسئوليتهم في القطر
المصرى شركة مساهمة تدعى « بنك مصر »
بحيث لايترب على هذا الترخيص اننى
مسئولية تعود في اية حال من الاحوال على
الحكومة وبشرط ان يتبع المذكورون في ذلك

قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام
المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعا
عليها منهم :

مادة ٢ - لايترب على اعطاء هذه
الرخصة اننى مسئولية او احتكار او
امتياز من الحكومة او عليها .
مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا
هذا .

صدر بمرأى عابدين في ١٤ رجب سنة
١٣٣٨ [٣١ ابريل ١٩٢٠]

فؤاد

بامر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة



القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر

في الحادى عشر من شهر فبراير عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، والذي بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة مصرية تخضع لقانون الشركات الى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة ، وقد نص القانون على الآتى :

١ - يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة .

٢ - تتحول اسهم بنك مصر الى سندات على الدولة لمدة اثني عشر عاما وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا^(١) ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقبال في بورصة القاهرة في ١١ فبراير عام ١٩٦٠^(٢) .

٣ - يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول اسهمه^(٣) .

٤ - يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكاً كلياً او جزئياً بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الاقل^(٤) .

٥ - يعين اعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

٦ - يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

٧ - استثناء من احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يجوز لبنك مصر الاحتفاظ باسهم الشركات المساهمة مما يجاوز الحدود الواردة في القانون السابق .

٨ - يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ وكذلك تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

(١) بلغت الفائدة على السند الواحد ١١٣,٥ قرش قبل خصم الضرائب فيكون اجمالى الفوائد السنوية للسندات ٥٦٧٥٠٠ جنيه في حين ان ماوزعه بنك مصر في صورة ارباح عام ١٩٥٨ بلغ ٥٢٧٥٠٠ جنيه اى ان الفوائد تزيد عن الارباح الموزعة .

(٢) اخر سعر تعامل في البورصة هو ٢٧٠ قرشاً للسهم ، وبلغت القيمة الكلية لتحويل حملة السندات ١١٣٥٠٠٠٠ جنيه .

(٣) بدأ التعامل فعلاً على الاسهم المحولة الى سندات على الدولة في جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٠ .

(٤) تم سداد قيمة السندات بالكامل في فبراير عام ١٩٧٢ .

صورة نادرة .. منزل بنك مصر فرع باريس (ميدان فاننوم)

قوانين وتنظيمات الجهاز

اثره على بنك مصر :

وقد كان لقرار التخصص الوظيفي اثره على بنك مصر ، فبعد ان كان بنك مصر يخدم قطاع الغزل والنسيج ونشاطه الخارجى تصديرا واستيرادا وبنك بورسعيد يخدم مؤسساتى الادوية والتأمين وشركاتهما ادمج بنك بورسعيد فى بنك مصر وخصص لهما تمويل الحاصلات الزراعية ذات الطابع الموسمى الحاد مما كان له اثره على المركز المالى للبنك ونتيجة اعماله ، واصبح بنك مصر ذا طابع موسمى الى اقصى درجة ، بحيث يوجد لديه فائض كبير فى غير اوقات التمويل الموسمى ، وتنشأ لديه ثغرة تمويلية كبيرة فى اوقات التمويل الموسمى تضطره الى الاقتراض من البنك المركزى بمعدل فائدة بلغ ٥ ٪ ، هذا فضلا عن زيادة القوة العاملة لديه بعد الانماج والتي بلغت ٨١٦٣ عاملا لا تجد التشغيل المناسب لها .

اثره على الجهاز المصرفى :

اما عن آثار قرار التخصص الوظيفي على الجهاز المصرفى عموما فقد اظهر التطبيق العملى له عدم تيسير اعمال التخصص المذكور بمفهومه المستهدف ، فضلا عن تفاوت اوضاع السيولة والتوظيف بشكل ملحوظ بين البنوك ووجود طاقات معطلة لدى بعضها ، ولم يستمر الامر طويلا ، فمالم يصادف فى يولية عام ١٩٧٥ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ الذى الغى نظام التخصص بين وحدات الجهاز المصرفى واطلق لها حرية التنافس فى اداء الخدمات

وتصديرها ، وادمج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية الذى اختص بشئون الانتاج ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية ، واسندت كافة العمليات المصرفية المتعلقة بشئون التشييد ومبانى الاسكان والمرافق الى البنك العقارى المصرى الذى ادمج فيه بنك الائتمان العقارى ، وتقرر ان يتولى بنك القاهرة تقديم الخدمة المصرفية لقطاع الخدمات ، وترك التنظيم الجديد للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك ، ومنح الجهاز المصرفى مهلة ٣٠ يونية عام ١٩٧٢ لتنسيق اعماله بما يتفق مع نظامه بحيث تزاوِل البنوك نشاطها بأوضاعها الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣/٧٢ .

من خطبة فى حفل تكريم « صطفى » أول طيار مصرى (٣٠ يناير سنة ١٩٣٠)

« اننا اذا احتفلنا اليوم بصطفى فانما نحفل به تكريما لشخصه ولسفاته البطولية التى انطوت عليها نفسه ، نحفل به لآى مقام به يحضر رمزا جليلا على اقتدار المصرى فى مغالبة الصعاب والتغلب عليها ، انما وقد وصل بنا صطفى فان مصره يشتر فوراً للمصريين ولديلا تامضا على امكان تكريمه لفضله من الطيارين المصريين وشاعرا متنبها على تطلعات الشعب لانتفاء اسرار من الطيارات المصرية لتسهيل النقل المصرى لسيرة بما تقوم به الامم الاخرى . »

شهدت فترة السبعينات صدور قرارات وتنظيمات عديدة كانت لها آثار هامة على نشاط الجهاز المصرفى ، بدأ عام ١٩٧٠ والجهاز المصرفى جميعه مملوك للدولة ويشرف عليه البنك المركزى المصرى ، ويتمثل فى عروض الادمجات فى خمسة بنوك تجارية وبنكين عقاريين والبنك الصناعى ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى .

ومنذ اول يولية عام ١٩٦٤ عملت البنوك التجارية فى ظل نظام التخصص القطاعى الذى كان يأخذ بمبدأ تجميع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام العاملة فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى لدى احد البنوك .

التخصص الوظيفى :

وفى عام ١٩٧١ بدأت الدولة تجربة نظام التخصص الوظيفى لانشطة البنوك ، فصدر بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ وبمقتضاه الغى نظام التخصص القطاعى وحل بدلا منه نظام التخصص الوظيفى واصبح كل بنك يضطلع بخدمة نشاط اقتصادى معين ، وبصدور هذا القرار دخل الجهاز المصرفى مرحلة جديدة .

وتضمن القرار السابق ادماج بنك بورسعيد فى بنك مصر ، وطبقا لأحكامه اختص بنك مصر بشئون التجارة الداخلية الى جانب تمويل الحاصلات الزراعية ، واختص البنك الاهلى المصرى بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرادا

المصرف في السبعينات

المصرفية وفي العمل في كافة المجالات وترك للقطاعين العام والخاص حرية التعامل مع كافة البنوك .

قانون الاستثمار :

كما طرأت تغييرات على هيكل الجهاز المصرفي على اثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتخذتها البلاد اسلوبا للعمل من اجل التنمية ورفع مستوى المعيشة ، وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الذي يهدف - بما يكفله من مزايا وضمانات - الى اجتذاب هذه الاموال في مشروعات التنمية ، وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع استثمار رأس المال الخاص ، بما يؤدي الى لاسراع بمعدلات التنمية ، وفي مجال البنوك سمح هذا القانون باستثمار المال العربي والاجنبي بالمشاركة مع المال المصري في صورة بنوك استثمار وبنوك اعمال يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، او في بنوك تقوم بعمليات العملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلي مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الاحوال عن ٥١٪ ، واجاز القانون ان ينفرد رأس المال العربي والاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي

بالخارج ، هذا وقد استثنى القانون البنوك المنتفعة بأحكامه من الخضوع لاحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد الاجنبي .

تنظيم الجهاز المصرفي :

وقد كان ذلك دافعا لاصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي تنظيما للوضع القانوني للبنك المركزي وسلطته الاشرافية ولاوضاع البنوك التجارية المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال ، وذلك بغرض علاج المعوقات التي تواجه العمل المصرفي ، وازالة القيود التي تقف امام انطلاق البنوك في تحقيق اهداف

سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبهدف القانون الى دعم سلطات البنك المركزي المصري لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة المقررة ، وامتدت رقابته على البنوك لتشمل - بخلاف البنوك المملوكة للدولة - البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية .

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي ، حدد القانون انواع البنوك ببنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك استثمار واعمال ، وقد حدد لها مباشرة عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي ، واجاز القانون لتلك البنوك ان تنشئ في هذا المجال شركات الاستثمار او شركات اخرى تزاوّل اوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، كما يكون لها ان تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

مزيدا من الحرية:

هذا وقد منح القانون البنوك مزيدا من الحرية في مزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته ، بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسات الدولة ودعم الاقتصاد القومي ، وكذلك مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وفقا للسياسة العامة للدولة والمساهمة في انشاء المشروعات وشركات الاستثمار والاموال ، واستثنى القانون بنوك القطاع العام من احكام وقواعد الاستيراد ، وكذلك فيما يخص باستيراد الآلات والاجهزة والمعدات بما

من حديث مع مدير جريدة الضياء

« معظم السر في نجاح بنك مصر يرجع الى ان الدعوة الى تأسيسه لم تقم على فكرة المصلحة لشخص او اشخاص معينين ، بل قامت على فكرة عامة تقضي بتأسيس بنك مصر ، بتأسيسه من مصريين ويقرض اموال بنوك مصر ، وعاش ويعيش بمشقة الله تعالى وحراسة الصمدانية بنكا للجميع ، وبنا قويا بمعنى الكلمة يعرف التطور عن اشخاص القاصدين يادركه او المستركين في اسسه ، ويقضي بنك مصر خلافا لما قامت عليه البنوك ومصلحة المصريين اجمعين »



وفي نوفمبر سنة ١٩٧٦ صدرت اللائحة التنفيذية لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والقواعد التطبيقية في هذا الشأن ، وقد تضمنت تيسيرات نقدية في مجالات الاستيراد والتصدير والسياحة وحددت المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الاجنبى وكذلك الشركات والمنشآت السياحية والافراد الذين يرخص لهم بذلك وفقا لشروط معينة وأدخل القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ الصادر في اواخر العام المذكور تعديلات على تلك اللائحة تتضمن تطبيق الاسعار التشجيعية على جميع المدفوعات والمتحصلات منظورة او غير منظورة ، ويعتبر ذلك خطوة بناءة نحو تقييم واقعى لاسعار الصرف .

توحيد سعر الصرف :

كما تقرر اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية في مقابل الجنيه المصرى ، بحيث تتم جميع عمليات الاستيراد والتصدير بالسعر التشجيعى ، واستثناء من هذا النظام فان سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى يستخدم في التحويلات على الدول غير الاعضاء في صندوق النقد الدولى . كما تقرر من ذات التاريخ ان تلتزم البنوك التجارية بتدبير العملات الاجنبية اللازمة لقيمة الاستيراد السلعى « استهلاكى واستثمارى » ويتم تمويله اما نقدا او بتسهيلات مصرفية او تسهيلات موردين ، باستثناء السلع الاستراتيجية التى تستمر البنوك في فتح اعتمادات الاستيراد الخاصة بها ، ويرجع الى البنك المركزى للحصول على الموارد اللازمة لتغطيتها في مواعيد الاستحقاق ، اما عمليات الاستيراد السلعى الوسيط والاستثمارى التى تتم اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ وتمول كليا او جزئيا من القروض التى تقدمها الحكومات والهيئات الاجنبية الى حكومة جمهورية مصر العربية ، فيرجع الى البنك المركزى للحصول على العملات الحرة اللازمة لتغطية مستحققاتها في مواعيد الاستحقاق وموئدى ذلك ان التنظيم الجديد لعمليات الاستيراد سوف يشكل ضغطا اضافيا على موارد البنك المتاحة في نطاق السوق الموازية للنقد فيما يتعلق بتدبير العملات الاجنبية لسداد الالتزامات الناشئة عن فتح اعتمادات الاستيراد (عدا السلع الاستراتيجية) على قوة تسهيلات الموردين وكذلك

ولا شك ان القرارات السابقة احدثت تطورات هامة على نشاط البنوك بصفة عامة وعلى نشاط البنك بصفة خاصة كما سنوضح فيما بعد ، فقد اطلقت حرية البنوك في العمل في كافة المجالات حتى تستطيع ان تؤدى دورها المرجو في مجال الاقتصاد القومى ، وفتحت باب المنافسة بينها مما يؤدى الى رفع مستوى الخدمة المصرفية .

وتجدر الاشارة الى انه صدرت مؤخرا قرارات اقتصادية اخرى منها القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد الاستيراد الجديدة ، وقرار توجيه نسبة ١٥ ٪ من ودائع العملاء بالعملات الحرة لدى البنوك للأيداع بالبنك المركزى ، ومن المتوقع ان تؤثر هذه القرارات على نشاط البنك ، غير ان الارقام التى سوف نستعرضها عن نشاط البنك لا تعكس بعد آثار هذين القرارين .

العمليات الاخرى بالسعر الرسمى ، حيث كان البنك المركزى يقوم بتغطية هذه الالتزامات .

من خطبته للطلبة والشبان في بغداد

(ابريل سنة ١٩٣٦)

« اننى لا اعظ شباب العراق فقط بل ارجو ان اعظ شباب العرب على السواء . ان الشباب في كل امه كان ولا يزال مناط الامل ورجاء المستقبل ، تنتظره ذاتما عند عتبة الحياة القيمة الكبرى في كل ما يهيم البلاد اجتماعيا واقتصاديا وكل شيء . واذا كانت تبعة الشباب عظيمة في كل بلاد الدنيا فهى في بلاد العرب وخاصة وبلاد الشرق عامة اعظم واضخم ، حيث المطالب متعددة مختلفة ، وحيث الحاجة الى كل نافع ، وحيث الطريق وعمر طويل لا انيس فيه ، وحيث الزمن ايضا يحتتم الاسراع والاقدام والتضحية لتعويض ما فات . »



مبنى بنك مصر في فترة الخمسينات .

ذكريات على جدران الصرح الكبير

« السلفة » لا ترد إذا صدق صاحبها .. أمان إذا كذب فياويله
حكاية أشهر العملاء والعاملين يرونها « عواجيز البنك »

أول الذين يحكون الذكريات واحد من أقدم العاملين .. هو « أحمد عثمان قناوى » رئيس قسم التليفونات بالبنك .
● ● ماذا ليك يا عم أحمد ؟
بيتسم الرجل .. يمسح جبهته .. يقول : التحقت بالبنك فى أول يناير ١٩٣٤ .. وكان حجم البنك أقل من نصف حجمه الحالى .. وكانت إدارة البنك مكونة من أحمد مدحت يكن باشا رئيسا لمجلس الإدارة وطلعت حرب باشا نائبا لرئيس

بنك مصر .. ليس مجرد مصرف مالى ، انه مؤسسة مصرية كاملة إقتحمت مجالات مختلفة وتخطت حواجز متعددة لكى تبرز الجهد المصرى وتنطلق بالابداعات المصرية لتحقيق ذاتها فى شتى الميادين . لقد صنع البنك قسما هائلا من الحياة المصرية .. وعلى جدران اعمدة الصروح التى شيدها تنطق الذكريات .. وتطل المواقف التى من الممكن ان نسميها « طريفة » او « مسلية » او « شخصية » لكنها ابدًا ليست هامشية .. إنها الروح الذى يتحرك داخل الهيكل العظيم .. التى تربط الفواصل وتدفع الدم ليجرى فى شرايين الجسد فيتحرك .. ويقفز الالم الى سماء الطموح .

المجلس عضوا منتدبا ، والدكتور فؤاد سلطان عضوا منتدبا أيضا .
وفي هذه الفترة كان عدد جميع العاملين بالبنك نحو ٢٠٠ موظف وعامل .

حفل غداء في حديقة الأزبكية

ومما أنكره خلال حياة طلعت طلعت حرب باشا أنه كان ، قرب نهاية السنة المالية ، يقيم حفلا غداء لجميع الموظفين والعمال بحديقة الأزبكية وبعد اعتماد الميزانية كان يقيم حفل آخر ويصرف مكافأة مالية قدرها شهر ونصف شهر لكل من العاملين بالإضافة الى أنه كان يوزع العينية في الأعياد والمناسبات .

وكان اذا تقدم اليه أحد الموظفين لطلب سلفة بسبب ضائقته المالية يأمر بصرفها فوراً دون بحث الأسباب ثم بعد ذلك يطلب من أحد المقربين الى الموظف بحث الأسباب فاذا كانت أسبابا جوهريه مثل أزمة صحية أو عائلية كان يعفى الموظف من سداد السلفة ، أما اذا كان يكذب فيأويله .

وأنكر انه عندما اقيم حفل افتتاح الجزء الجديد من مبنى البنك وحضر الحفل الملك السابق فاروق وأبدى إعجابه بجمال وعظمة البنك .. انتهز طلعت حرب باشا الفرصة وطلب من الملك ان يفتح ديوان جلالة والحكومة حسابات في بنك مصر حيث كانت هذه الحسابات مودعة بالبنك الأهلى (الذى كانت ادارته في ذلك الوقت إنجليزية) فأصدر الملك فاروق في الحال تعليماته بتحويل نصف مخصصات الخاصة الملكية والدولة الى بنك مصر لايداعها فيه .

أشهر العملاء والعاملين .

ويضيف أحمد عثمان .. ان من عادات طلعت حرب باشا عندما كان يريد انشاء



محمد رشدي رئيس البنك السابق

شركة جديدة .. ان يأتى ليلا الى البنك ويظل يتجول فيه ويمضى الليل كله في التفكير في الشركة الجديدة وفي صباح اليوم التالي يرسل في طلب ملابس أخرى من منزله ليستبدل ملابسه التي كان يرتديها في الليلة الماضية . وعندما يكون فكرة شاملة عن مشروعه يبحث تفاصيله مع الخبراء فاذا قرر نهائيا البدء في التنفيذ يرسل مجموعة من المصريين للتدريب في الخارج على النشاط الجديد للمشروع .

وهكذا عندما قرر إنشاء استديو مصر أرسل بعثة مكونة من أحمد سالم ونيازي مصطفى وأحمد بدرخان ومحمد عبدالعظيم وحسن مراد الى أمريكا وأوروبا لدراسة فن الاخراج والتمثيل . وكان معظم العملاء في ذلك الوقت من الأمراء والباشاوات ومنهم مثلا :



فناء المبنى الرئيسي لبنك مصر في الستينات

● الأمير عمر طوسون والنبيل عباس حليم الذى كان متزوجا بكريمة المرحوم أحمد مدحت باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر حينذاك ، ومن العملاء أيضا عائلات البدروى باشا عاشور والموم باشا واسماعيل بركات وعلى باشا إسلام ومحمد فرغلي باشا وعلى باشا يحيى وغيرهم . لكن أقدم عميلين هما المرحومان يعقوب بيايوى وصديق ملكينى وهما من تجار القطن .

أما أشهر الذين عملوا في بنك مصر .. فان منهم :

● ابراهيم عبدالهادى باشا الذى كان يعمل رئيسا لقلم القضايا ببنك مصر واستمر كذلك حتى تولى رئاسة الحزب السعدى .

● محمد رشدي الذى دخل بنك مصر مخاميا ثم تزوج بكريمة طلعت حرب باشا وصار فيما بعد رئيسا لمجلس ادارة البنك .

● زكى شرف الذى كان وكيلاً لقلم القضايا ببنك مصر ثم بعد ذلك عمل في وزارة العدل حتى صار وكيلاً لها وهو والد المستشار مجدى شرف المحامى حاليا .

● ويقول فؤاد فخرى رئيس العمال الذى التحق بالعمل ببنك مصر عام ١٩٣٧ .

عندما كان طلعت حرب باشا يسمع عن أى عائلة مصرية عريقة اضطرت الى طلب قرض بضمان عقارها من أحد البنوك الأجنبية (وكانت الفائدة في هذه البنوك مرتفعة جدا) كان يكلف من يسرع بالاتصال بهذه العائلة ليقوم بنك مصر بسداد قرضها ويكلف الشركة العقارية المصرية (إحدى شركات بنك مصر) بإدارة العقار ويأخذ قسط القرض من عائد العقار بفائدة أقل ما يفرضها البنك الأجنبى . وعندما يتم سداد القرض يقوم بتسليم العقار لأصحابه .

وأنكر ان طلعت حرب باشا كان يقيم حفلات افطار في شهر رمضان من كل عام لجميع العاملين بمنزله .

وكان دائما يقف ليرى العاملين اثناء تنظيفهم للبنك وكان يشجعهم بكلماته . ويضيف محمود العسقلانى مدير عام سابق بالبنك وكان قد التحق به عام ١٩٢٩ .

عندما كان أحد الموظفين يصيبه المرض كان طلعت حرب باشا يقوم بزيارته ويعطى له مظهروفا مغلقا يحمل مبلغا من المال من جيبه الخاص . □

هدد عزيزة أمير لأنها ستنتج فيلماً
ثم بنى ستوديو مصر لينتج مئات الأفلام!

لماذا اتجه إلى السينما وبدأ بأبأم كلثوم؟

الكاتب الصحفي ، السينمائي ، الفكاهي ، العجوز : عبد الله أحمد عبد الله الشهير بـ « ميكي ماوس » . واحد من الذين عاشوا في بؤرة الأحداث الفنية - والسينمائية بالذات - في مصر .. ومن ثم فهو اقدر على سرد حكاية « ستديو مصر » .. كيف نشأ وبدأ .. وما هو حال السينما والفن وقتها ؟ ومن خلال روايته يكشف لنا « ميكي ماوس » ان طلعت حرب كان في البداية من أشد أعداء السينما .. ثم من أشد محبيها !



عبد الله أحمد عبدالله (ميكي ماوس)

قبل أن نتحدث عن طلعت حرب وكيف أنشأ ستديو مصر ، لابد من الإشارة إلى أن الفن كان من اهتمامات زعيم مصر الاقتصادي طلعت حرب ولعله كان ينظر إليه - إلى جانب أنه هواية ومزاج شخصي وربما إيمانه به مقياساً لرقى الشعوب - نظرة اقتصادية ، فقد أسس في مطلع العشرينات « شركة مصر لترقية التمثيل العربي » التي تمخضت عن ميلاد « فرقة ترقية التمثيل العربي » وتولاها اخوان عكاشة (زكي وعبدالله وعبد الحميد) فعرضت على مسرح الأوبيرات والمسرحيات الغنائية المحلية والعالمية .

فلما ظهر فن السينما المصرية عام ١٩٢٧ أحس طلعت حرب بحسسه الاقتصادي المرفف أن هذا فن سيكون له في مصر شأنه وستتمخض عنه صناعة

الناشئة في مصر فادرك أن قيامها سيعتمد على الإنسان الدارس المثقف سينمائياً ، ويستلزم وجود ستديو كبير يستوعب الانتاج المنتظر .

وقبل أن يجمع رأيه على توظيف السينما المصرية في خدمة الاقتصاد القومي الذي نهض بمسؤولياته في استخلاصه من الاحتكارات الأجنبية ، كان له موقف مضاد من السينما !

نعم . فقد كان من معارضي مؤسسة صناعة السينما المصرية الفنانة عزيزة أمير في إتجاهها إلى إنتاج فيلم مصري ومنعها من المغامرة بميراثها من والدها في عمل غير مضمون العواقب . بل وهددها بتحريض أهلها على الحجر عليها بتهمة السفه وتبديد الأموال !

لكن الرجل عندما شاهد العرض الأول لأولا فيلم مصري (ليلي) بسينما متروبول مساء ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أدرك أن البلد مقبلة على صناعة سيكون لها شأنها فأسرع بتحويل شركة التمثيل ، إلى شركة تمثيل وسينما وبدأ يعد لإنشاء ستديو مصر ، وكان أعداده يحتاج إلى فنيين فاختار بضعة من الشباب الذي يهوى هذا الفن الجديد ،

قومية ينبغي أن تخدم الاقتصاد القومي . هنا أضاف إلى مهمة شركة ترقية التمثيل ، مهمة سينمائية جديدة ، وغير اسم الشركة إلى شركة مصر للتمثيل والسينما وبدأ يفكر في هذه الصناعة



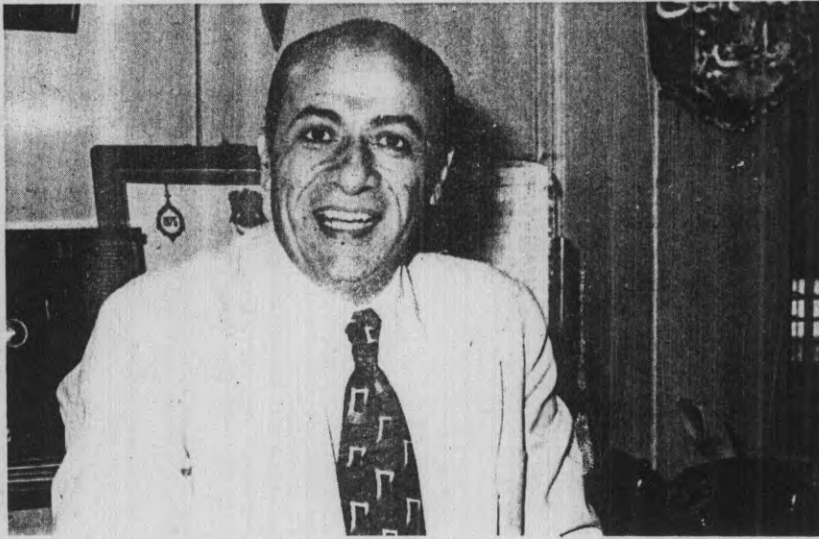
احمد علام



احمد بدرخان



ام كلثوم



حسنى نجيب

خاف على الفيلم أن يكون التجربة الأولى للمخرج الجديد بدرخان خاصة وأنه فيلم ضخم رصدت له ميزانية ضخمة فأشفقوا أن لا تأتي التجربة الإخراجية الأولى عند حسن الظن . وهكذا أسند إخراج (و داد) لمخرج الماني كان في مصر اسمه فريتز كرامب بسيناريو بدرخان .

ووالى ستديو مصر - برعاية طلعت حرب - مبعوثيه لتكوين صف جديد من الفنانين المثقفين . وكان الاستديو هو عماد صناعة السينما شجع توجو مزراحى على إنشاء ستديو آخر في الهرم ثم أنشأ هرانك ناصيبان الاستديو المسمى باسمه بجوار ميدان رمسيس ثم توالى الاستديوهات .. □

بدرخان الذى كان قد أعد سيناريو الفيلم وتهايا لإخراجه وتعاهد عليه لكن الاستديو

من خطبة في حفل افتتاح فرع
(بنك مصر - سوريا - لبنان)
في طرابلس
(٦ إبريل سنة ١٩٣٠)

« ليست الغاية من شركة (بنك مصر - سوريا - لبنان) خدمة لشخص بل الغاية منها خدمة هذه البلاد عن طريق العمل المثلّي والاقتصادي . تسهيل أسباب التجارة والزراعة والصناعة فيها . وتوثيق العلاقات الاقتصادية بينها وبين البلاد المتجاورة وبخاصة بينها وبين القطر المصري الحقيقي »

فأرسلهم للدراسة في الخارج ، وفي فرنسا بالذات .

اختار للدراسة التصوير السينمائي المرحومين محمد عبد العظيم ومصطفى حسن واختار للدراسة هندسة الصوت الاستاذين عزيز فاضل ومصطفى والى ، واختار للدراسة الانتاج الاستاذ موريس كساب . أما الإخراج فقد اختار له الاستاذ احمد بدرخان الذى كان متخرجاً حديثاً من كلية الحقوق ، وكان قد بدأ ينشر في مجلة (الصباح) خواطر ومعلومات ومترجمات عن « السينما » فامتدعاه وعرض عليه قبول بعثة على حساب الاستديو الجديد (ستديو مصر) ويسافر بدرخان وعاد متخرجاً من جامعة باريس ، دارسا فن السيناريو إلى جانب فن الإخراج .

البداية .. و داد !

وعلى كواهل هذا الرعيل الاول من مبعوثى ستديو مصر قامت نهضة ستديو مصر الذى كانت بداية إنتاجه فيلم (و داد) بطولة ام كلثوم واحمد علام ، وفيه طبق المبعوثون ما درسوه ، ما عدا

عندما انقلبت عداوتنا إلى محبة



محمد فوزى



يوسف وهبى

« غرام وانتقام » - مع أسمهان - الذى حقق نجاحا ساحقا - وايضا فيلم « بيومى افندى » وهذان الفيلمان استطاعا ان يحققا ارباحا تغطى أزمة مالية تعرض لها ستديو مصر . وقد قمت بعد ذلك بتمثيل فيلم « سيف الجلال » فى استديو مصر أيضا واكتشفت فى هذا الفيلم الفنان المرحوم محمد فوزى .

ومن هنا توطدت العلاقة بينى وبين الاستديو وكانت مجموعة الفنانين العاملين فيه وأنا معها تقدم كل عام اعمالا سينمائية كبيرة وناجحة .

مايرام بينى وبين الاقتصاد الكبير طلعت حرب لانه كان مستاء منى لأننى كنت اعمل بمسرح فرقة رمسيس وكانت فرقة ناجحة منافسة لفرقة عكاشة التى تيناها طلعت حرب وبنى لها مسرح الأزيكية ولكن بعد مرور بضع سنوات من بناء ستديو مصر ، إتصل بى أحمد بدرخان وطلب منى ان اقوم بالتمثيل فى فيلم « عاصفة مع الريح » وعندما نجحت توالى الطلبات من استديو مصر خاصة بعد أن تولى ادارته حسين سعيد وحسنى نجيب ، ومن الأفلام التى مثلتها لحساب الاستديو ونجحت نجاحا شديدا فيلم

يوسف وهبى .. هو وحده « مؤسسة فنية » ولقد عاصر إنشاء بنك مصر وعرف طلعت حرب .. ثم اقترب اكثر واكثر عندما أنشئ ستديو مصر .. وبقدر ما كان هناك « تباعد » بين طلعت حرب الذى تبنى فرقة اولاد عكاشة وبين مسرح الأزيكية .. وبين يوسف وهبى صاحب وبطل مسرح رمسيس ، بقدر ما صارت بينهما علاقات وطيدة .. فنية ناجحة . كيف ؟ ما الذى جرى أيها العميد ؟
● قال يوسف وهبى العائد من لندن منذ أيام بعد رحلة علاج :
كانت العلاقة فى ذلك الزمان ليست على

طلعت حرب والمرأة

إقترحت المرأة بنك مصر فاصبح يضم مئات من العاملات تتقلد بعضهن مناصب كبيرة .

وكانت اول دفعة تعمل فى البنك تضم ٢٠ فتاة وذلك بعد الثورة .. فى سنة ١٩٥٣ ، وعملن فى قسم الكمبيوتر والحسابات .

رغم ان طلعت حرب من الذين ناصرُوا خروج المرأة المصرية فى ثورة ١٩١٩ الا انه رفض فكرة دخول المرأة إلى بنك مصر كموظفة او عاملة وكان يعلل ذلك بان المرأة من عاداتها عدم المبالاة وهو يريد ان يكسب ولا يخسر منهم وراء إنشاء بنك مصر ولكن .. بتطور الزمن وتغير الظروف

عندما سالت الأرصادة "المجردة"

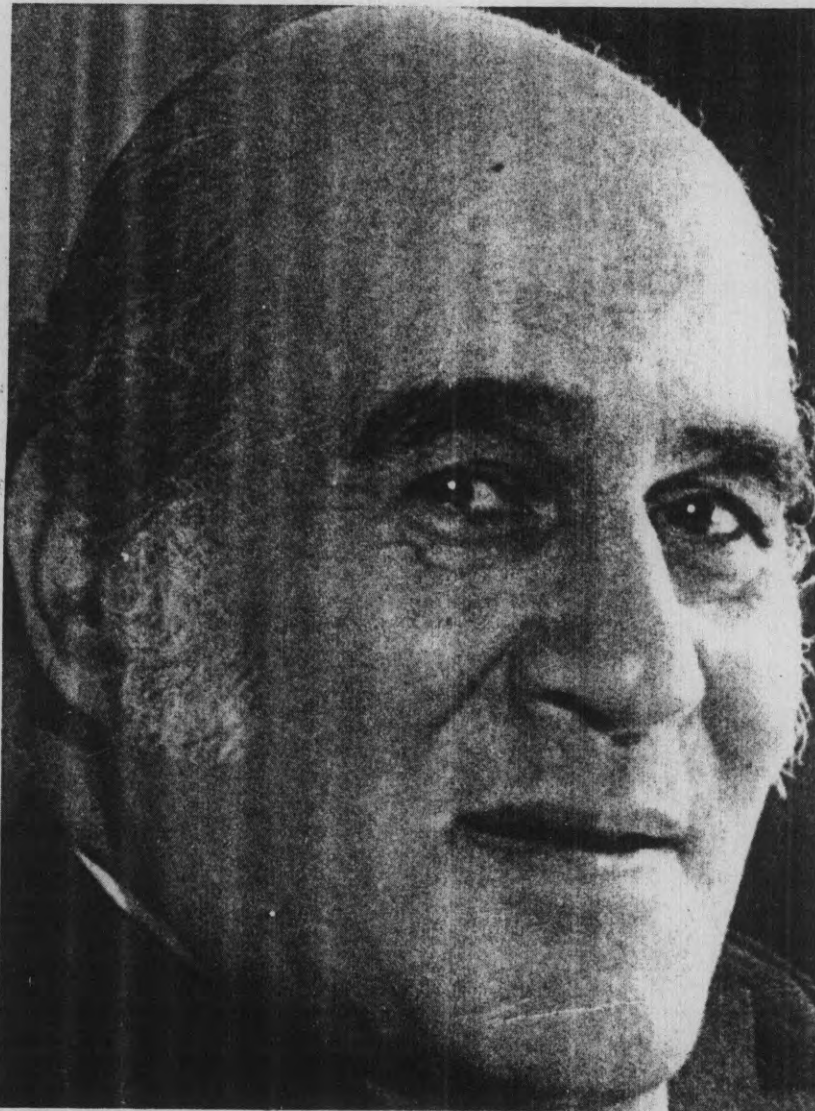
موقف لا يزال حتى الآن - اقصد قبل نشر
هذه السطور - سرا هاما .

لقد كان للبنك حصيلة تقدر بنحو ستة
ملايين جنيه إسترليني في البنوك
الانجليزية ولكي يقوم بتحصيلها طلب من
بعض البنوك في الدول الأوروبية الأخرى
تحصيل هذا المبلغ من البنوك الإنجليزية
بعد أن تحولها إلى عملاتها وتقيدها لبنك
مصر . بالفعل تم ذلك في هدوء فهدى لبنك
من قرار تجميد الأرصادة .

في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد
الناصر تأميم قناة السويس ، خلال خطابه
الشهير بالاسكندرية ، وبعدها تدهورت
العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وقامت
الدولتان مع إسرائيل بشن عدوان على
الأراضي المصرية فكانت حرب السويس .
وإنهاء هذه الفترة الحرجة والمشحونة
بالأحداث قامت الحكومة البريطانية
برئاسة سير انتوني إيدن بتأميم الأموال
العربية وأموال شركة القناة المودعة في
البنوك الإنجليزية . وهنا كان لبنك مصر

طبق الفول كاد يفصل أحمد سالم

مصطفى أمين



ذكريات مصطفى أمين

يروى الكاتب الصحفي الكبير
مصطفى أمين بعضا من طرائف
مؤسس بنك مصر فيقول :
من المواقف الطريفة لطلعت
حرب .. انه كان يتبنى (أحمد
سالم) الفنان المشهور في ذلك
الوقت والذي كان موظفا بالبنك ..
وكان دائم الدفاع عنه وتبناه إلى أن
وصل إلى أعلى المناصب في البنك ..
وكان أحمد سالم وفيما معه ..
وذات يوم مرض طلعت حرب وطلب من
أحمد سالم شراء (طبق فول مسمس) له

عيسى حسن زايد
فؤاد سلطان
فؤاد سليم الحجازي
د . فؤاد هاشم
كامل إبراهيم

محمد أمين شهاب
محمد بدران محمد
محمد بهي الدين بركات
محمد توفيق خليل
محمد حمزة عيش
محمد رشدي

رئيس

نا
مدير
نا
مدير

محمد زكي الإبراهيمي
محمد زكي العرابي
محمد صادق الطوبجي
محمد طلعت حرب
محمد عبدالوهاب انور

14

أول مجلس إدارة للبنك رتبة ترتيباً أبجدياً



عبد الحميد الشريف

١٩٧٦ - ١٩٧١	رئيس	نصت المادة ١٤ من نظام الشركة بأن يقوم
١٩٧٧ - ١٩٧٦	عضو المجلس حالياً	مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية
١٩٦٦ - ١٩٦٢	عضو	عين المؤسسون أعضاء المجلس الأول من المنعوض
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو المجلس حالياً	حضرة صاحب المعالي أحمد منحت يكن باشا عام وعضو
١٩٨٠ - ١٩٥٣	عضو	حضرة صاحب السعادة يوسف اصلان قطاوى
١٩٥٣ - ١٩٣٩	عضو	حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك
١٩٧٧ - ١٩٧٦	عضو المجلس حالياً	حضرة صاحب العزة عبد العظيم المصرى بلعام وعضو
١٩٧١ - ١٩٦٩	عضو	حضرة صاحب العزة عبد الحميد السيوفى بلعام وعضو
١٩٦٥ - ١٩٦٢	عضو	حضرة صاحب العزة اسكندر مسيحة بك
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	حضرة الدكتور فؤاد سلطان
١٩٥٨ - ١٩٥٦	عضو	حضرة عباس بسيونى الخطيب افندى
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو	حضرة الخواجه يوسف شيكوريل
١٩٧٣ - ١٩٧٢	عام وعضو	حضرة صاحب العزة على ماهر بك
١٩٧٢ - ١٩٧١	عام وعضو	
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	
١٩٥٥ - ١٩٤٥	عضو	
١٩٧٧ - ١٩٧٦	عضو	د . مصطفى كمال طه
١٩٦٦ - ١٩٦٤	عضو	مصطفى فريد خليفة
١٩٣٢ - ١٩٣٠	عضو	مصطفى ماهر
١٩٤١	عضو	يوسف أحمد الجندي
١٩٢٤ - ١٩٢٠	عضو	يوسف اصلان قطاوى
١٩٤٠ - ١٩٢٧	عضو	
١٩٣٩ - ١٩٢٠	عضو	يوسف شيكوريل
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	يوسف مرقص حنا

ممثلوا العاملين بمجلس الإدارة

١٩٧١ - ١٩٦٢	محمد على الشربيني
١٩٧٦ - ١٩٧٤	محمد نبيل محمود وهبى
١٩٧٥ - ١٩٧٤	محمد عبد المنعم الببرى
١٩٧٥ - ١٩٧٤	منصور لطيف
١٩٧٥ - ١٩٧٤	على عائل الشواربى
١٩٧٦ - ١٩٧٥	محمد الشيخ عبد العال
١٩٧٦ - ١٩٧٥	محمد عبد الوهاب العشماوى
١٩٧٦ - ١٩٧٥	محمود ابراهيم المليجى

مجلس إدارة البنك منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن

١٩٧٧ - ١٩٧٢	محمد عبد الوهاب انور	أحمد فؤاد	
١٩٧٩ - ١٩٧٢	محمد زكى العرابى	رئيس مجلس الإدارة الحالى	
١٩٧٧ - ١٩٧٥	ثروت عبد الفقار	١٩٥٥	
١٩٧٦ - ١٩٧٦	السيد عبد الرحيم حجازى	١٩٧١ - ١٩٦٩	محمد يوسف البنانى
١٩٧٧ - ١٩٧٦	دكتور مصطفى كمال طه	١٩٧٠ - ١٩٦٦	محمد بدران محمد
١٩٧٦ - ١٩٧٦	دكتور فؤاد هاشم	١٩٧٥ - ١٩٦٩	دكتور عبد الرازق محمد
١٩٧٧ - ١٩٧٧	سعد زغلول عباس العارف	١٩٧٢ - ١٩٧٠	محمد حمزة عيش
١٩٧٧ - ١٩٧٧	محمد نبيل ابراهيم	١٩٧٦ - ١٩٧١	محمد عزت فهمى
حالياً		١٩٧٢ - ١٩٧١	محمود فهمى رزق
١٩٧٧ - ١٩٧٧	دكتور محمد عباس حجازى	١٩٧٢ - ١٩٧٢	محمود عبد العزيز شرارة
١٩٨٠ - ١٩٨٠	محمد محمود القزاز		

ميزانيات إحصائية مقارنت

١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	
١٤١٧١٥ ١٢٤٠٤١٦ ٦٣٣٧٦٩٩ ٣٧٢٥٨٧ ٩٣٧١٨١٧ ١٥٤٢١٥٤	١٤٠٦٧٠٤ ١١١٤٣٦٣ ٦٥٣٠٩٤٥ ٣٤٤٣٥٧ ٩٣٩٦٣٦٩ ١١١٧٧١٠٤	١٧٥٢٤٨٣ ٨٨٦٨٧٩ ٥٦٨٣٨٩٦ ٣١٤١٢٤ ٨٦٣٧٢٨٢ ١٠٤٢٧٥١	١٣٨٠٨٨٧ ٦٤٩٣٢٤ ٤٩٣٧١٧٣ ٢٩٤٠٦٩ ٧٢٦١٣٦٣ ٩٩٢٤٧٥	١٣٦٠٨٠٣ ٣٤١٨٤٢ ٣٦٥٣٠٣٠ ١٣٧٥٠٠ ٥٤٩٣١٨٠ ١٢٣٠٤٣٧	٨٧٨٣١٨ ٢٤٤٠٦٦ ٣٠٥٣٧٨٤ ١٢٦٦٣٣ ٤٢٩٧٨٠١ ٩١١٥٧٨	١٠٠٣٤٤٥ ١٨٠٥٦٩ ٢٠٨٩٣٣٩ ٤٤٤٦٨ ٣٣١٧٨٢١ ٥٢٥١٥	٨٢٥٦٣١ ١٦٨٧٢٠ ١١٧٣٦٨١ ٣٢١٢٥ ٢٢٠٠١٥٧ ٣٥٣٥٧١	٣٥٠٥٣٠ ٥٤٩٩٢ ٨٥٨٦١٧ ٣٣٦٠٧ ١٢٩٧٧٣٢ ٧٥٠٣٢	٢١٣٦٧٧ ٢١٣٢٠ ٣٤٨٧٨٥ ٢١٢٦٢ ٦٠٥٠٤٤ ٨٠٩٦٠	٢١٠٩٨٠ ٣٢٩٩٦ ١٧٧٦٢ ٢٢٧٠٤ ٣٨٤٤٤٢ ٢٥٤٤٠٣	الأصول التقديمية في المستودق وفي البنوك محفظة الأوراق المالية سلف حسابات مدينة متنوعة مجموع الأصول بنود حسابات نظامية (٥)
١٠٠٠٠٠٠ ٣٩٨٠٥٠ ٧٤٩٤٦٤٦ ٤٥٤٣٨٧ ٩٣٤٧٠٨٣ ١٥٦٦٨٨٨	١٠٠٠٠٠٠ ٣٧٣١٠٢ ٧٤٨٧١٥٤ ٤٥٥٨٣٠ ٩٣١٦٠٨٦ ١٢٥٧٢٨٧	١٠٠٠٠٠٠ ٣٤٨٢٠٣ ٦٨٧٢٥٨٤ ٤١٥٤٣٨ ٨٦٣١٢٢٥ ١٠٤٣٩٠٨	١٠٠٠٠٠٠ ٣٢٤٦٣٥ ٥٥١٧٨١٧ ٣٦٠١٦٢ ٧٢٠٢٦١٤ ١٠٥١٢٢٤	٧٢٠٠٠٠ ١٦٢٨٧٩ ٤٤٢٤٧٠٧ ٢٩٤٤٦٢ ٥٦٠٢٠٤٨ ١١٢١٥٦٩	٧٢٠٠٠٠ ١٣٧٠٤١ ٣١٨٩٩١٩ ٢٤٢٣٩٠ ٤٢٨٩٣٥٠ ٩٢٠٠٢٩	٤٧٤٩٢٤ ٣٠٩١٢ ٢٦٢٣٩٥٣ ١٦٨١٤٣ ٣٢٩٧٩٣٢ ٥٤٢٤٠٤	٣١٣٢٢٨ ١٤٦٦٠ ١٧٦٩٣٥٦ ١٠٦٤٤٨ ٢٢٠٣٦٩٢ ٢٤٩٠٤١	٢٦٩١٨٤ ١٦٢٣ ٩٨١٢١٨ ٤٦٣٣٧ ١٢٩٨٣٦٢ ٧٤٤٠١	٢٠٠٥٢٨ — ٤٠٥٤٠٦ ١٨٤١٨ ٦٢٤٣٥٢ ٦١٦٥٢	١٧٥١٠٨ — ٢٠٠٩٦٠ ٣٧٢٤ ٣٧٩٨٠٢ ٣٠٠٤٢	المجموع رأس المال الإحصائيات الروايع حسابات دائنة متنوعة مجموع المجموع بنود حسابات نظامية (٥)
١٠٠٩١٣٩٧١	١٠٥٧٢٤٧٣	٩٦٨٠١٣٣	٨٢٥٣٨٢٨	٦٧٢٣٦١٧	٥٢٠٩٣٧٩	٣٨٤٠٣٣٦	٢٥٥٢٧٢٣	١٣٧٢٧٦٨	٦٨٦٠٠٤	٤٠٩٨٤٥	مجموع الميزانية
٢٧٣١٥٨ ١٥٨٢٣٢	٣٠٢٢٩٥ ١٥٢٨٠٧	٢٩٥٣٤٩ ١٤٦٣٥٣	٢٧٩٠٨١ ١٤٣٤٠٩	٢٤١٤٤٥ ١٣٢٨٩٧	٢١٥٨٠٣ ١٠٧٤٢٧	١٦٤٧٧٧ ٧٨٤٧٩	١١٩٦٣٨ ٥٧١١٧	٧٠٧٧٧ ٤٠٣٥٥	٣٨٦٥٢ ٢٢٤٢٣	٨٧٢٨ ٥٤٧٩	الأرباح والخسائر إيرادات مصرفات
١١٤٩٢٦	١٤٩٤٨٨	١٤٨٩٩٦	١٣٥٦٧٢	١١٧٥٤٨	١٠٨٣٧٦	٨٦٢٩٨	٦٢٥٢١	٣٠٣٧٢	١٦٢٢٩	٣٢٤٩	

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تغليتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

المستلزمات

(جنيه)

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	
ميزانيات غير منشورة		١٩٦٣٢١٩ ٣٨٧٦٠٧٤ ١٢٤٧٨٧٨٥ ٤٢٣٣٨١ ١٨٧٤٠٩٥٨ ٢٧٠٣١٢٣	٢٢٠٩٦٩٧ ٣٧١٤٠٥٩ ١١١٠٩٦٨٢ ٤٢٢٤٢٤ ١٨٤٥٥٨٧٢ ٢٦٥٥٥١١	٢٩٥٨٤١٢ ٣٠٨٤٥٥١ ١٠٦٣٣١٥٣ ٤٣٧٨٠٩ ١٧١١٣٩٢٤ ٢١٨٦٩٠٢	١٨٢٠٧٢٧ ٢٢٢٢٧٨٤ ١٠٥٨٥٢٧٣ ٣٦٢٨١٩ ١٤٩٩١٦٠٣ ٢٠٧٥٨٠٥	١٤٧٣٩٧٤ ١٩٨١٢٣٣ ٩٣٨٠٩٠٦ ٣٧٤٠٨٣ ١٣٢١٠١٨٦ ١٧٧٧٢٠٣	١٦٣٩١٥٨ ١٥٣٦٨٦٩ ٨٧٢٥٤٨٦ ٣٧٠٦١٥ ١٢٢٧٢١٢٨ ١٨٨٥٨٣٦	١٣٦٤٥٤٢ ١٤٦٩٩٥٩ ٨٣١٨٦٦٣ ٣٧١٤٥٢ ١١٤٢٤٦١٦ ١٧٠٠٩٣٢	١٠٧٥٩٥٣ ١١٨٩٠٥٥ ٧٦٧٧٣٢٥ ٣٨١٦٩٧ ١٠٣١٩٠٣٠ ٢٠٧٣٩٤٩	الأصول النقود بالمستوفى وفى البنوك محفظة الأوراق المالية سلف حسابات مدينة متنوعة مجموع الأصول بنود حسابات نظامية (*)
		٢١٤٤٤٥٨٢	٢١١١١٣٨٣	١٩٢٠٠٨٢٧	١٧٠٦٧٤٠٨	١٤٩٨٧٣٨٩	١٤١٥٧٩٦٤	١٣١٢٥٥٤٨	١٢٣٩٢٩٧٩	مجموع الميزانية
		١٠٠٠٠٠٠ ٧٦٥٤٧١ ١٧٢٠٠٦٢٣ ٦٣٩٠٣١ ١٩٦٠٥١٢٥ ١٨٣٩٤٥٧	١٠٠٠٠٠٠ ٦٢٤٤٤٦ ١٦٨٢٠٤٨٢ ٧٢٧٠٩٨ ١٩١٧٢٠٢٦ ١٩٣٩٣٥٧	١٠٠٠٠٠٠ ٥٩٠٣٥٢ ١٥٣٥٢١٨٢ ٦٦٢١٢٨ ١٧٦٠٤٦٦٢ ١٦٩٦١٦٥	١٠٠٠٠٠٠ ٥٥٥٧٣٢ ١٣١٧٢٠٢٤ ٧٠٦٣٤٨ ١٥٤٣٤١٠٤ ١٦٣٣٢٠٤	١٠٠٠٠٠٠ ٥٢١٢٥٤ ١١٣٧٤٦٢٢ ٦٧٠٥٥٨ ١٣٥٦٦٤٣٤ ١٤٢٠٩٥٥	١٠٠٠٠٠٠ ٤٨٧٠٦٣ ١٠٥٢٧٥٦٥ ٦١٠٩٩٩ ١٢٦٢٥٦٢٧ ١٥٣٢٣٢٧	١٠٠٠٠٠٠ ٤٤٨٠٢٤ ٨٤٩٥٧٩١ ١٤٥٨٧٣٩ ١١٤٠٢٥٥٤ ١٧٢٢٩٩٤	١٠٠٠٠٠٠ ٤١٧٠٤٣ ٧٣٦١٣٧٥ ١٤٥٣٨٩٨ ١٠٢٣٢٣١٦ ٢١٦٠٦٦٣	المعموم رأس المال الاحتياطيات السودا ذائع حسابات دائنة متنوعة مجموع المعوم بنود حسابات نظامية (هـ)
		٢١٤٤٤٥٨٢	٢١١١١٣٨٣	١٩٢٠٠٨٢٧	١٧٠٦٧٤٠٨	١٤٩٨٧٣٨٩	١٤١٥٧٩٦٤	١٣١٢٥٥٤٨	١٢٣٩٢٩٧٩	مجموع الميزانية
		٣١١٤٠٢ ١٨٦٩٤٦	٣١١٩٦٦ ١٨١٧١٢	٣١٢٦٧٢ ١٧١٧٣٥	٣١١٧١٢ ١٦٥٥١٦	٢٩٦٠٧٤ ١٥١٢٨٦	٢٨٦٥٦٦ ١٤٤٦٥٦	٢٨٠٩٨٨ ١٤٠٦٠٣	٢٨٤١٢٩ ١٤٩٣١٢	الأرباح والتسائر إيرادات مصرفات
		١٣٤٤٥١	١٣٠٢٥٤	١٤٠٩٣٧	١٤٦١٩٦	١٤٤٧٨٨	١٤١٩١٠	١٤٠٣٨٥	١٣٤٨١٧	

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تطبيقها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

الأربعينيات

(جنيه)

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	
٢٣٠.١٧٢٣	١٤١.٩٦٥٠	٢٤٣.١٣٧.٠٣	٢٨٩.٠٨٧٣٣	٣٠.٦١٧.٦٥٩	٣٦٤.٨٤.٦٤٢	١٢٠.١١٧.٨٧	٩٢١.٢٣٦٢	٦٥٣.٨٧٥	٣٠.٧٧٩.٦٣	الاربعينيات التفرد بالمستودق وفي البتوك محفظة الارراق المالية سلف
٧٩٣٨.١٢	١٢٣٥.١٤٨	١٢٩.٠٢٩٣٤	١٤٢٤.٤١٦٢	١٤١.١٨٢٤١	١١٨٢.١٩٩٠	١٢٢.١٨٣٧٦	٧٨٦.٢٩١٤	٥١٤.١٣٨	٤٥٠.٢٤٠	حسابات مدينة متنوعة
٣٢٠.٣١٣١٧	٣٣٦٧.٠٦٨١	٢٦٧.٨٩٣.٨٠	١٥٦٥.٤٩٩	١١٣.٦٩٨٣٢	١٢٨.٦٥٩٥٩	١١٨.٤٢٥٩٣	٨٣٩.٣٠٧٨	٨٤٣.٠٤٢٨	٧٢١.٩٨٦٥	
١٤٧٧٣١٩	٢٢٥.٦٥٤٩	٩٤٦.٠٩٢	٥٧.١٧١	٧٨٩.٩٦٥	٧١٢.٦٠٣	٧٥٥.٣٧٥	٦٩.٨٦٣٥	٧٧٤.٩٢٦	٧٠.٤٩٢٨	
٦٤٤٤.٨٣٧١	٦٣٣.٨٧.٢٨	٦٤.٩٥٢١.٠٩	٥٩.٢٧٣.٥٦٥	٥٦.٨٩٥.٦٩٧	٥١.٨٨٥.١٩٤	٣٦.٨٢٧.٦٣١	٢٦.١٦.٦٩.٨٩	٢٠.٨٨٣.٥٥٧	١٥٥.٠٢٩.٩٦	جميع
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	المستودق رأس المال الاحتياطيات السوداوية حسابات دائنة متنوعة
٤٢٢٥.٩٣٢	٣٨٩.٣.٦٨٣	٢٥٥.٧.٤٩٢	٣.١٥٠.٤٩	٢٧.٩.٢.٠٩	١٨.٦.٠.١٠.٧	١١.٣.٨.٠.٠.٩	٥.٠.٥.٤.٩	١.٦.٨.٩.٩.٦	١.١.٧.٤.٩.٣	
٥٤.٦.٤.٣.١.٣.٢	٥٤.٥.١.٩.٦.٠.٥	٥٧.٦.٠.٨.٥.٨	٥١.٨.٨.٠.١.٩.٩	٥.٠.٥.٢.٨.٧.١.٩	٤.٦.٩.٠.٥.٦.٤.٥	٣.٢.٨.٨.٣.٢.٩.٠	٢.٢.٩.٦.٦.٧.٥.٧	١.٨.٤.٥.٧.٨.١.٥	١.٣.٨.٤.٤.٠.٩	
٤٥٨.٠.٠.٠.٧	٣.٩.٧.٢.٧.٤.٠	٢.٣.٢.٣.٧.٥.١	٢.٣.٠.٨.٣.١.٧	٢.٥.٧.٦.٧.٦.٩	٢.١.١.٩.٤.٤.٢	١.٨.٠.٦.٣.٣.٢	١.٦.٩.٤.٤.٧.٨.٣	١.٢.٥.٦.٧.٤.٦	٥.٠.١.٠.٩.٤	
٦٤.٤.٤.٨.٣.٧.١	٦.٣.٣.٨.٧.٠.٢.٨	٦.٤.٩.٥.٢.١.٠.٩	٥.٩.٢.٧.٣.٥.٦.٥	٥.٦.٨.٩.٥.٦.٩.٧	٥.١.٨.٨.٥.١.٩.٤	٣.٦.٨.٢.٧.٦.٣.١	٢.٦.١.٦.٦.٩.٨.٩	٢.٠.٨.٨.٣.٥.٥.٧	١.٥.٥.٠.٢.٩.٩.٦	جميع
١.٧.٨.٢.٩.٣.١	١.٧.٢.٠.٠.٥.١	١.٦.٢.٩.٣.٠.٥	١.٣.٨.٦.٣.٩.٩	١.٤.٠.٦.٩.٦.٨	١.٤.٢.٧.٨.٥.٧	١.٢.٣.٨.٧.٣.٢	١.٠.٥.٢.١.٤.٩	٧.٦.٨.٨.٩.٦	٧.٨.٦.٣.١.٢	الارباح والخسائر إيرادات مصرفات
٩.٩.٥.٢.٧.١	٩.٣.٧.٥.٠.٢	٨.٥.١.٥.٢.٢	٦.١.٠.٣.١.١	٥.٧.٠.٩.٢.٦	٦.٨.٢.٤.٨.٧	٥.٣.٩.٦.٤.٠	٤.٦.٢.٧.١.٢	٣.٢.٠.٩.٥.٨	٥.٥.١.٣.٠.٧	
٧.٨.٧.٦.٦.٠	٧.٨.٢.٥.٤.٨	٧.٧.٧.٧.٨.٣	٧.٧.٦.٠.٨.٨	٨.٢.٦.٠.٤.٢	٧.٤.٥.٣.٧.٠	٦.٩.٩.٠.٩.٢	٥.٨.٩.٤.٣.٧	٤.٣.٧.٩.٣.٨	٢.٣.٥.٠.٠.٥	

(جنية)

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	
١٧٤٤٦٩٣٤ ٢٢٠٩٠٤٠٧ ٨٤٥٩٢٠٣٠ ٢٨٧٥٢٧٢	٢١٠٢٥٢٤٠ ٢٢٦٠٨٧٩٤ ٧٩١١٩٤٨٦ ٢٥٥٧٦٨١	٢١٩٣٨٧٣١ ١٩٣٢١٨٣٧ ٦٥١٩٢٦٠٥ ٢٥٦٦٨١٩	٢٣٠٧٩٠٥١ ١٧٦٢٣٠٦٠ ٥٧٥١٧٧٦٦ ٢١٠٠٩٦٥	١٥٢٥٢٧٥ ١٦٦٤٣١٩٦ ٦١٩٥٦٦٩٩ ٢٠١٥٧٩٧	٢٤٥١٨٧٢٢ ١١٣٢٨٢١ ٤٢٥٤٠١٦ ١٧١١٥٣٧	١٣٥٨٩٤٨ ١٠٢١٦٢٥٧ ٤٨٥٤٠٤٥٨ ١٤٧٤٤٢٢	١٧٣٨٧٨٥٩ ١٠٩٢٠٤١٧ ٣٥٣٠٨٣٤٤ ١٦٧٨١٩٠	١٧٢٨٩٨٦٣ ١٠٥٢٣١٩١ ٣٧٤٣٦٠٢١ ١٤٢٣٢٦٣	٢٥٣٣١٨١٩ ٨٣٥٨٦٤٤ ٣٦٣٩٥٥٩٤ ١٧٩٣٤٣٧	المستعمل التقود بالصندوق وفي البرك محفظة الاوراق المالية سلف حسابات مدينة متروعة
١٣٨٠٠٤٧٤٣	١٢٧٢١١٢٠١	١١٠٥١٩٩٩٢	١٠٠٢٢٠٨٤٢	٩٥٨٦٨٩٦٧	٨٠١١٧١٠٩	٧٣٨١٠٠٨٥	٦٥٣٠٤٨١٠	٦٦٦٧٢٣٨	٧١٨٧٩٤٩٤	الجميع
٢٠٠٠٠٠٠٠ ٧٦١٣٨٤٤ ١٢٠٠٠٨٤٣٣ ٨٣٨٢٤٦٦	٢٠٠٠٠٠٠٠ ٧١١٣٨٤٤ ١٠٩٣٩٣٢٤٩ ٨٨٠٤١٠٨	٢٠٠٠٠٠٠٠ ٦٦٦١٦٥٩ ٩٤٨٠٠٠٥٧٢ ٧٠٥٧٧٦١	٢٠٠٠٠٠٠٠ ١٣٦٢١٢٣ ٨٥٢٢٧٥٩٢ ٦٧٢١١٢٧	٢٠٠٠٠٠٠٠ ٦١٠٠٢٥٢ ٨١٣١٢٠٨٣ ٦٤٥٦٦٢٢	٢٠٠٠٠٠٠٠ ٥٧٩٨٧٨٤ ٦٩٠٢٠٨٣١ ٢٢٩٧٩٩١	١٠٠٠٠٠٠٠ ٥٤٦٣٠٥١ ٦٣١٥٦٨٩١ ٤١٩٠١٤٣	١٠٠٠٠٠٠٠ ٥١٦٠٥٦٠ ٥٤١٢٦١٠ ٢٧٢١٦٤٠	١٠٠٠٠٠٠٠ ٤٨٤٧٢٦٤ ٥٨٠٨٠٠٢٠ ٢٧٤٥٠٥٤	١٠٠٠٠٠٠٠ ٤٥٣٤٦١١ ٦١٦١٠٢٨٣ ٤٧٣٤٦٠٠	المستعمل رأس المال الاحتياطيات السودا حسابات دائنة متروعة
١٣٨٠٠٤٧٤٣	١٢٧٢١١٢٠١	١١٠٥١٩٩٩٢	١٠٠٢٢٠٨٤٢	٩٥٨٦٨٩٦٧	٨٠١١٧١٠٩	٧٣٨١٠٠٨٥	٦٥٣٠٤٨١٠	٦٦٦٧٢٣٨	٧١٨٧٩٤٩٤	الجميع
٢٧٧٥١٧٠ ٢٦٤٠١٧٢	٢٥٥٥٦٦٤ ٢٤٦٣١٩٤	٢٢٤٨٧٢٤ ٢١٩٩٠٥٢	٢٩١١١٢٢ ٢١٠٥٠٢١	٢٦٢٦٤٥٢ ١٩٢١١٠١	٢٤٢٩٦٦٧ ١٦١٧٦٩٦	٢١٢٣٤٦٤ ١٣٢٧٠٥١	١٨٩٥٠٠١ ١١٢٣٩٣٩	٢٠٢٤٧٥٦ ١٢٢٧٦٥٩	١٩١٠٦٠٨ ١١١٥٠٥٧	الارباح والخسائر ايرادات مصرفات
١١٣٤٩٩٨	١٠٩٢٤٣٠	١٠٤٩٦٧٢	٨٠٦١١١	٧١٥٣٥١	٨١١٩٧١	٧٩٦٤١٣	٧٧١٠٦٢	٩٧٠٩٧	٧٩٥٥٥١	

المستفيضة

(جنية)

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	
	٦٨٠٤٠٣٩١ ٣٨٧٦٦٠٦٣ ٩٥٤٧٤٣٠١ ١٥٥١٣٦٨٤	٤٨٤٣٠١٢٥ ٤٩١٠٢٨٢٣ ٧٨٠٩٢٣٦٣٤ ١٣٠٧٧١٠٩	٦٠٩١٦٥٦٥ ٤٨٦٥٤٧٣٩ ٨٥٢٦٥٤٨١ ١٤٨٠٢٨٩٦	٦٠٠٥٦٧٧٧ ٥٣٩١١٨٦٧ ٨١٢٤٤١١٩ ١٠٩١٥٥١٦	٣٣٠٠٦١١٥ ٤٩٨٩٦١٩٠ ٨٧٤٠٨٣٢٧ ١٦٤٥٩٩٤١	٤٣٧٢٣٣٨ ٥٠٧٥٩٨٩٥ ٩١٦٩٢٥٥٧ ٧٢٢٠٣٣٨	٢٣٩٤٨٣١٣ ٣٧٢٥٧٦٥٧ ٧٣٨٠١٤٦٦ ١٣١٦٩١٣٩	١٨٥٧٧٧٢٧ ٣٦٣١٧٢٧١ ٦٠٠١٢٣٣٢ ١١٣٥٤١١٤	١٥٨١٠٩١٣ ٣٣٣٥٩٨٥٠ ٧٩١٣٥٩٩٤ ٩٩٩٧٤٣٩	الأمم التفرد بالمصنفون وفي البنوك محفظة الأوراق المالية ماف حسابات مدينة متنوعة
	٢١٧٧٩٤٣٣٩	١٩١٥٣٦٩١	٢٠٩٦٣٩٦٧١	٢٠٦١٢٨٢٧٩	١٨٦٧٧٠٥٧٣	١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٣٨٣٠٤١٩٦	الجميع
	٢٠٠٠٠٠٠ ٩١١١٨٩٧ ١٧٣١٣٥١٢٣ ٣٣٥٤٧٣١٩	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٩٦٠٩١٧ ١٤٧٤٤٣٤٦٠ ٣٣١٢٩٣١٤	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٨٧٤٤٤١ ١٤٤٥١٤٨٢٧ ٥٤٣٥٠٤٠٣	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٧٩٩٣٠٨ ١٣٨٥٠٧٤٥٤ ٥٦٨٢١٥١٧	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٧٤٤٩٣٣ ١٢٣٩٤٥٤٨٨ ٥٢٠٨٠١٥٢	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٥٨٣٠١٩ ١٢٤٥٠٩٠٨٤ ٥٨٣٠٤٩٢٥	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٤٣٠٧٦٣ ١٣٠٧٨٧١٨٨ ١٦٩٦٨٦٢٤	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٣١٦٦٨٣ ١٠١٤٧٧٧٠٥ ١٤٤٦٧٠٥٦	٢٠٠٠٠٠٠ ٨١١٣٨٤٤ ١٢٦٩١٠٧٩ ١٥٤٩٩٢٧٣	رأس المال الاحتياطيات السودا حسابات دائنة متنوعة
	٢١٧٧٩٤٣٣٩	١٩١٥٣٦٩١	٢٠٩٦٣٩٦٧١	٢٠٦١٢٨٢٧٩	١٨٦٧٧٠٥٧٣	١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٣٨٣٠٤١٩٦	الجميع
	٩٥٩٦٨١٣ ٧٩١٢٥٨٥	٨٥٨٩٦٤٦ ٧٠٧٩٨٤٧	٧٩٦١٥١٨ ٦٥١٦٦٦٢	٨٢٢٦٠١٠ ٧٤٧٤٦٧٧	٩٦٢٢١١٤ ٨٨١٠٤٠٨	٩٤٣٧٥٧٩ ٨٠٣٠١٨٢	٦٧٩٥٥٤٤ ٥٧٢٠٥١٣	٣٢١١٤٣٦ ٢٥١٧٥٥٨	٣٨٨٩٠٩٣ ٢٥٣٦٨٣١	الأرباح والخسائر لإيرادات مصرفات
	١٦٨٤٢٢٨	١٥٠٩٧٩٩	١٤٤٤٨٥٦	٧٥١٣٣٣	٨١١٧٠٦	١٤٠٧٣٩٧	١٠٧٥٠٣١	٦٩٣٨٧٨	١٣٥٢٢٦٢	

... وهذه هي صورة البنك في السبعينات

الميزانيات الاجمالية المقارنة

٧٤/١٢/٣١	٧٣/١٢/٣١	٧٢/١٢/٣١	٧١/٦/٣٠	٧٠/٦/٣٠	الاصول
١٩٠٦٧٥	١٦٢٤٠١	١٢٧٥٩٥	٩٤٩٨٣	٨٧١٣٣	ارصدة بالصندوق ولدى البنوك
٦٦٧١٠	٤٦١٨٠	٤٥٣٧١	٣٢٤٧٢	٤٠٢٦٣	اوراق مالية واستثمارات
٢٧١٠٥١	٢٠٩٠٧١	٢١٤٠٨٤	٩٣٩١٤	٨٢٦٩٥	قروض وسلفيات واوراق تجارية مخصصة
٨٨٨٩	١٠٤٤٥	١٠٤٨٤	١٨٨٧١	١٨٩٥٧	اصول ثابتة وحسابات مبنية اخرى
٥٣٧٣٢٥	٤٢٨٠٩٧	٣٩٧٥٣٤	٢٤٠٢٤٠	٢٢٩٠٤٨	اجمالي الاصول
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	الخصوم
١٤٤٩٨	١٣٣٥٦	١٢٧٧٦	٩٤٧٤	٩٢٨٠	راس المال
٤٥٢٩٢٥	٣٧٢٥٩٧	٣٣٣٠٦٢	١٩٦٥٢٩	١٨٥٢٢٣	الاحتياطيات
٦٥٩٠٢	٣٨١٤٤	٤٧٦٩٦	٣٢٢٣٧	٣٢٥٤٥	الودائع
					حسابات دائنة متنوعة
٥٣٧٣٢٥	٤٢٨٠٩٧	٣٩٧٥٣٤	٢٤٠٢٤٠	٢٢٩٠٤٨	اجمالي الخصوم
٧٩/١٢/٣١	٧٨/١٢/٣١	٧٧/١٢/٣١	٧٦/١٢/٣١	٧٥/١٢/٣١	الاصول
٧٠٨٦٤٧	٥٤٤٠٦٩	٤٦٣٦٣٣	٣٢٨٦٥٢	٢٦٧٧٣٥	ارصدة بالصندوق ولدى البنوك
١٥٢٠٢٠	١٥٠٧٣١	٨٥٣٢٩	١٠٠٩٣٣	٨٥٣٦٦	اوراق مالية واستثمارات
٩٩٨٥٨٥	٧٦١٣٦١	٦٠٣٦٦١	٤٥٦٥٧١	٣٠٤٧٥٩	قروض وسلفيات واوراق تجارية مخصصة
٣١٠٦٠	٢٦٣٠١	٢٤٠١٩	١٢٥٠٥	١٢٤٨٩	اصول ثابتة وحسابات مبنية اخرى
١٨٩٠٣١٢	١٤٨٢٤٦٢	١١٧٦٦٤٢	٨٩٨٦٦١	٦٧٠٣٤٩	اجمالي الاصول
١٠٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	الخصوم
٣٨٠٢٠	٢٨٧٩٥	٢٢٢٤٣	١٨٥٤٨	١٦١٠٦	راس المال
١٣٤٤٩٣٠	١٠٣٥٦٣٦	٨٨٧٦٣١	٦٦٩١٧٢	٥٧٨٠٩٧	الاحتياطيات
٤٩٧٣٦٢	٤١١٠٣١	٣٦١٧٦٨	٢٠٦٩٤١	٧٢١٤٦	الودائع
					حسابات دائنة متنوعة
١٨٩٠٣١٢	١٤٨٢٤٦٢	١١٧٦٦٤٢	٨٩٨٦٦١	٦٧٠٣٤٩	اجمالي الخصوم

